مدار المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٢/١١/٢٠ الموافق ٦ محرم ١٤٣٣ هـ العدد ٢٩٤ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية لا يساهم في تعزيز أمن إسرائيل القومي!

صفحـ(٢)ـة

المحكمة العليا في مواجهة ممارسات حكومية تضرب عرض الحائط بقراراتها المتعلقة بمخصصات الحريديم وبتجنيدهم!

صفحـ(٧)ـة

دعوات إلى تأجيل الانتخابات الإسرائيلية العامة بسبب العدوان على غزة!

استطلاع: ٨٤٪ من الإسرائيليين يؤيدون العدوان و٣٠٪ يؤيدون شن عملية عسكرية برية!

بصمات العدوان على غزة.

تعالت في نهاية الأسبوع الفائت وبداية الأسبوع الحالي أصوات في الحلبة السياسية في إسرائيل تدعو إلى تأجيل إجراء الانتخابات العامة المقررة ليوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ بسبب الوضع الأمني المتدهور بين إسرائيل وقطاع غزة.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن وزير حماية البيئة الإسرائيلية غلعاد أردان، من حزب الليكود الحاكم، قوله يوم السبت إنه «ستكون هناك حاجة إلى تأجيل الانتخابات من أجل عدم تشكيل خطر على جمهور المصوتين لدى توجههم إلى صناديق الاقتراع».

وكان أردان يشير بذلك إلى الانتخابات الداخلية في حزب الليكود لتشكيل قائمة المرشحين للكنيست والتي ستجري بعد أقل من أسبوع، كما أنه ستجري انتخابات داخلية مشابهة في حزب العمل بعد نحو عشرة أيام.

ونقل موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني عن وزراء وأعضاء كنيست قولهم إنه في حال طال أمد جولة القتال الحالية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة فإنه لن يكون بالإمكان إجراء انتخابات داخلية في هذين الحزبين وغيرهما، ولذلك ينبغي دراسة تأجيل موعد الانتخابات العامة منذ الآن.

وقال أردان إنه يجب دراسة إمكانية تغيير موعد الانتخابات العامة، وإنه بالإمكان القيام بذلك خلال يوم واحد بواسطة تعديل القانون في الكنيست. وأضاف «إذا ما استمرت العملية العسكرية 'عمود السحاب' لن يكون بالإمكان إجراء خطوات ديمقراطية في الأحزاب الكبرى كي تنتخب مرشحيها». واعتبر أردان أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بين جميع الأحزاب حول تأجيل الانتخابات إذا كان الوضع الأمني لا يسمح بإجرائها بشكل حر وآمن.

وأعلن قياديون في حزب الليكود في نهاية الأسبوع الفائت أنه إذا لم يسمح الوضع الأمني بإجراء الانتخابات الداخلية في الحزب فإنه سيتم تأجيلها.

وأمس الاثنين قال رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين من حزب الليكود، في تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة «يسرائيل هيوم»، إنه في حال استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة والاضطرار إلى إرجاء إجراء الانتخابات التمهيدية في كل من حزبي الليكود والعمل فلا بُد من تأجيل الانتخابات العامة.

ويشار إلى أن الموعد النهائي لتقديم قوائم مرشحي الأحزاب إلى لجنة الانتخابات هو ٦ كانون الأول المقبل، وفي حال عدم تمكن الأحزاب من تقديم قوائم مرشحيها حتى هذا التاريخ فإنه لن يكون هناك مفر من تأجيل الانتخابات.

ويستدعي إجراء انتخابات داخلية في حزب مثل الليكود فتح صناديق اقتراع في معظم المدن والبلدات الإسرائيلية لكن أحزابا أخرى أصغر لا توجد فيها إجراءات كهذه.

وقال يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل» الجديد، والذي لن تجري انتخابات داخلية فيه، إنه لا حاجة إلى تأجيل الانتخابات.

ارتفاع شعبية نتنياهو وباراك عقب العدوان

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة «هآرتس» ونشرت نتائجه أمس الاثنين أن ٨٤٪ من الإسرائيليين يؤيدون العدوان الذي بدأت إسرائيل بشنه على قطاع غزة منذ يوم الأربعاء الفائت، وأطلقت عليه اسم «عملية عمود السحاب»، وأن ١٢٪ فقط يعارضونه.

كما أظهر أن ٣٠٪ يؤيدون القيام بشن عملية عسكرية برية، وأن ٣٩٪ يؤيدون استمرار الغارات الجوية ضد القطاع، ودعا ١٩٪ فقط إلى السعي لوقف إطلاق النار على وجه السرعة.

وبيّن الاستطلاع ارتفاع شعبية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إذ قال ٥٥٪ من المشتركين فيه إنهم راضون عن أدائه على خلفية العملية العسكرية في غزة، فيما قال ٣٧٪ إنهم غير راضين، وحصل نتنياهو على مستوى شعبية كهذا فقط عندما وافق على صفقة تبادل الأسرى مع حماس، العام الماضي، مقابل الإفراج عن الجندي الأسير غلعاد شاليت.

كذلك ارتفعت في الاستطلاع شعبية وزير الدفاع إيهود باراك الذي يحارب على عبور حزبه «عتسماؤوت» نسبة الحسم في الانتخابات العامة المقبلة، وقال ٥٢٪ إنهم راضون عن أدائه بينما قال ٣٧٪ إنهم غير راضين، وقال ٤٢٪ إنهم يريدون رؤية باراك وزيرا للدفاع بعد الانتخابات بينما قال ٤١٪ إنهم لا يريدون أن يروه في هذا المنصب.

وقال ٦٣٪ إن الانتخابات العامة القريبة في إسرائيل لم تكن الدافع لقرار نتنياهو وباراك شن العملية العسكرية ضد غزة، بينما رأى ٢٨٪ أن الدافع كان سياسيا وعلى خلفية الانتخابات القريبة.

وعبر ٤٣٪ عن رضاهم عن أداء وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان لكن ٤٤٪ قالوا إنهم غير راضين عن أدائه.

ووفقًا للاستطلاع، فإنه في حال جرت الانتخابات العامة الإسرائيلية الآن، ستفوز قائمة «الليكود بيتنا» بـ ٤١ مقعدا في الكنيست، وحزب العمل بـ ٢١ مقعدا، وحزب شاس بـ ١٢ مقعدا، وحزب «يوجد مستقبل» بـ ٩ مقاعد، وكتلة «البيت اليهودي والاتحاد الوطني» اليمينية المتطرفة بـ ٨ مقاعد، وحزب «يهدوت هتوراة» بـ ٥ مقاعد.

وستفوز القائمة العربية الموحدة بـ ٥ مقاعد، والتجمع الوطني الديمقراطي بـ ٤ مقاعد، وحزب ميرتس بـ ٤ مقاعد، وحزب كاديما بـ ٣ مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بـ ٣ مقاعد، ولن يتمكن حزب عتسماؤوت من اجتياز نسبة الحسم.

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: علاقات إسرائيل مع أوروبا سوف تتضرر في حال شن هجوم بري على القطاع!

* لم يعد لدى إسرائيل جهة يمكنها أن تتوسط بينها وبين حركة حماس بسبب تغير السلطة في مصر والأزمة مع تركيا * عدم إرجاء التصويت على المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة سيشكل أحد الاعتبارات في إسرائيل بشأن التوغل البري في القطاع *

كتب بلال ضاهر:

حشد الجيش الإسرائيلي، في الأيام الأخيرة، قوات كبيرة جدا في منطقة الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، ونقلت ألوية بكاملها ودبابات وآليات عسكرية ضخمة إلى هناك.

كذلك قررت الحكومة الإسرائيلية، مساء يوم الجمعة الماضي، تجنيد ٧٥ ألف جندي في الاحتياط. وفي موازاة ذلك كرر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، إيهود باراك، التهديد بتصعيد العملية العسكرية «عمود السحاب» ضد القطاع، وشن اجتياح بري محدود أو واسع «بحسب الحاجة» على حد قول باراك.

وفي موازاة ذلك، يجري الرئيس المصري، محمد مرسي، اتصالات مع حماس والجهاد الإسلامي، ومع دول في المنطقة، بينها تركيا وقطر، في محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق نار. وفي غضون ذلك أعلنت إسرائيل أن أهداف عمليتها العسكرية هي إعادة الردع مقابل حماس وباقي الفصائل المسلحة في القطاع وإعادة الهدوء إلى جنوبها. وفي المقابل أعلنت حماس أنها تشترط وقف إطلاق الصواريخ برفع الحصار عن القطاع ووقف الاغتيالات.

وشنت إسرائيل العملية العسكرية ضد القطاع في وقت تسود فيه أزمات في علاقاتها مع تركيا ومصر، بل إن الاتصالات بينها وبين هاتين الدولتين، على المستوى السياسي الرفيع، منقطعة تماما. رغم ذلك فإن مسؤولا إسرائيليا رفيع المستوى زار القاهرة، أول أمس الأحد، والتقى مع مسؤولين في الاستخبارات المصرية، وعاد إلى إسرائيل حاملا شروط حماس للتهدئة. لكن نتنياهو استبق ذلك بالإعلان أن على حماس والفصائل «وقف إطلاق النار قبل أن نتحدث في أي شيء آخر».

وقال المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الدكتور ألون ليئيل، لـ «المشهد الإسرائيلي»، إنه «في تقديري أننا كنا مساء السبت أقرب إلى احتمال الاتفاق على وقف إطلاق نار مما هو الوضع اليوم. ولدي شعور، يستند إلى كل ما أستمع إليه، بأن محاولة الوساطة المصرية قد تفشل. وأستند في ذلك، أيضا، إلى ردود فعل غاضبة من جانب الولايات المتحدة. ويبدو أن المحاولة التي قامت بها مصر، يوم السبت الفائت، لم تنجح. وقد تم إطلاق عدد كبير من الصواريخ من غزة يوم الأحد [أمس الأول] في ظل الحديث عن وقف إطلاق نار. ولذلك يبدو لي أن الجانبين لا يتجهان نحو وقف إطلاق نار قريب».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: أعلنت إسرائيل أن أهداف عمليتها العسكرية ضد قطاع غزة هي إعادة الردع مقابل حماس والفصائل الفلسطينية وإعادة الهدوء إلى منطقة الجنوب، أي التوقف عن إطلاق الصواريخ لفترة طويلة. هل ما زال بالإمكان التحدث عن «ردع» مقابل الفصائل الفلسطينية المسلحة في القطاع؟

ليئيل: «أنا أسمع هذا المصطلح طوال الوقت، وأعتقد فعلا أنه مصطلح مضحك جدا. ربما يوجد أمر كهذا ضد إيران، لكني لا أصدق أنه يوجد ردع تجاه غزة. وأرى أننا حذرون جدا من المس بالمواطنين في غزة، فخلال عملية «الرصاص المصبوب' العسكرية، قبل أربع سنوات، كان قد سقط مئات القتلى في مثل هذه المرحلة. وفي نهاية تلك العملية العسكرية بلغ عدد القتلى قرابة ١٣٠٠ قتيل. وفي العملية العسكرية الحالية سقط حتى الآن [أمس] قرابة ٦٠ قتيلا. وهذا يعني أن إسرائيل أدركت أن سقوط عدد كبير من القتلى في غزة هو بمثابة أن تطلق النار على ساقها. ولا أعتقد أن تدمير البنية التحتية للصواريخ في غزة هو ردع كبير، إذ أنه بعد مرور سنتين بإمكانهم هناك أن يعبئوا المخازن بالأسلحة مرة أخرى. ولذلك، ورغم أني لست جنرالا، فإني أعتقد أن مصطلح الردع هو أمر غير جدي وليس هاما. وفيما يتعلق بإعادة الهدوء إلى الجنوب، فإنه إذا تمكنت إسرائيل من تدمير ٩٠٪ من أسلحة الفصائل، ولا أعتقد أنه بالإمكان تدمير ١٠٠٪ من الأسلحة، فإن هذا يعني أنها نجحت في تقليص الخطر على سكان جنوب إسرائيل بشكل كبير جدا. ورغم ذلك فإن الحديث عن هدوء ومن دون إطلاق أي صاروخ من غزة على إسرائيل هو أمر مستحيل. ونحن نرى أنهم [في قطاع غزة] يصنعون الصواريخ في البيوت وفي المطابخ، وإذا لم تقض على رغبتهم في إطلاق الصواريخ فإنهم لن يتوقفوا عن ذلك. والمصطلح 'هدوء مطلق' هو أمر مستحيل، لكن إذا كان الحديث هو عن تقليص قدراتهم في إطلاق الصواريخ، فإني أعتقد أنه تم تقليصها. ولا شك في أن غارات سلاح الجو الإسرائيلي قلصت قدراتهم. هذا واضح. والهدف يجب أن يكون واقعيا وليس 'هدوءا مطلقا'، ربما بالإمكان تحقيقه فقط من خلال اتفاق سياسي».

(*) إذا استمرت العملية العسكرية الإسرائيلية فإن هذا يعني شن اجتياح بري ضد القطاع...

ليئيل: «الأجواء السائدة لدى الجمهور في إسرائيل هي أن هذه العملية العسكرية كلفت أموالا طائلة وجهدا وطنيا وتم تجنيد الاحتياط، وهناك خسائر بشرية في إسرائيل، ولذلك فإن الأجواء هي أنه يجب تنفيذ العملية حتى النهاية. لكنني لست متفقًا مع ذلك. أعتقد أنه يوجد دعم دولي كبير لنا، من أوروبا والولايات المتحدة، رغم أننا بدون عملية سلام منذ سنتين ونصف السنة، ولذلك فإني مقتنع بأنه إذا ما حدث توغل بري، فإن كل يوم نقضيه داخل غزة سيتراجع فيه الدعم الأوروبي. والدعم الأميركي هو أمر آخر ومختلف. إلى جانب ذلك، هناك التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني الحالي [على قبول فلسطين دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة]. وإذا ما جرى التصويت في هذا التاريخ وصوتت دول أوروبية إلى جانب قبول فلسطين، فإن هذه ستكون هزة أرضية بالنسبة لإسرائيل. ولذلك فإني أعتقد أنه في حال عدم إرجاء التصويت سيشكل ذلك أحد الاعتبارات في إسرائيل بشأن التوغل البري في القطاع. وعلينا أن نلتفت إلى دول أوروبية، وبينها بريطانيا، التي طالبت إسرائيل علنا، وليس من خلال محادثات هاتفية مع نتنياهو، بأن لا تنفذ هجوما بريا ضد القطاع. وإذا ما هاجمنا برا فإننا سنلحق ضررا بعلاقاتنا مع أوروبا».

(*) كيف ترى الدور المصري والدور التركي فيما يتعلق بالتصعيد الحالي واحتمالات وقفه؟

ليئيل: «لا توجد لإسرائيل حاليًا علاقات مباشرة مع مصر ولا مع تركيا. وحقيقة أن علينا أن نعتمد على المصريين كوسطاء هي نتيجة ثلاث أو أربع سنوات من دون عملية سلام أدت إلى تراجع كبير جدا في مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط. الرئيس المصري، محمد مرسي، أصبح أملنا. هل تدرك هذا؟ وقال سيناتور أميركي مقرب من إسرائيل إن مرسي لا يمارس ضغوطا كافية على حماس. وحقيقة أن مصر في ظل حكم الإخوان المسلمين هي أمل إسرائيل في الوساطة، هي أمر مذهل. لم يعد لدينا مواقع في الشرق الأوسط، لا في تركيا وبالتأكيد ليس في مصر الآن ولا في قطر، وعمليا لم يعد هناك أحد بإمكانه أن يتوسط بيننا وبين حماس. وأميركا وأوروبا تنظران إلى حماس على أنها منظمة إرهابية، وتركيا ومصر وقطر، التي لا تنظر إلى حماس كمنظمة إرهابية، لا تقيم علاقات معنا، ولذلك من الصعب أن تكون هناك وساطة في هذا الصراع».

(*) هل توجد وساطة بين إسرائيل وبين مثلث مصر - تركيا - قطر؟

ليئيل: «نعم، وساطة الرئيس الأميركي باراك أوباما. فنحن لا نتحدث مع مرسي مباشرة، ولذلك فإن أوباما يتحدث مع المصريين والأتراك والقطريين عبر الهاتف كما أنه يتحدث معنا عبر الهاتف. لكني أرى أنه منذ أن غادر [رئيس الحكومة التركية رجب طيب] أردوغان القاهرة فإنه ابتعد عن الأمور هنا، ويبدو أن مرسي أيضا لم يحقق ما أراد تحقيقه. وأعرف أنه ما زالت هناك اتصالات بين المستويات الدنيا في إسرائيل ومصر. لكن الأيام التي كان بالإمكان فيها التحدث هاتفيا وبشكل مباشر بين زعماء إسرائيليين ومبارك، ولّت دون رجعة. ويصعب التوصل إلى اتفاقيات من خلال الاتصالات بين المستويات الدنيا. لذلك فإن الوضع اليوم هو وضع غريب جدا. لكني أرى أن الأمور أخذت تتعقد الآن ولا يوجد وسيط».

(*) هل يوجد تأثير للانتخابات العامة الإسرائيلية، بعد شهرين، على أداء نتنياهو وباراك في إطار العملية العسكرية الحالية؟

ليئيل: «لا شك في أن السياسة الداخلية تؤثر دائما في زمن الحرب أو التوتر الأمني، وخاصة في فترات الانتخابات. وما يحدث الآن أن العملية العسكرية وضعت [رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود] أولمرت جانبا، وزادت قوة باراك، وهناك جهات تحقق من هذه العملية العسكرية مكاسب سياسية. ولو كنت وزير خارجية أو رئيس حكومة لاستخدمت أدوات دبلوماسية لا تستخدمها إسرائيل اليوم. ومن الناحية الأيديولوجية أنا لا أتفق معهم. فهم حيّدوا عمليا الأداة السياسية ويستخدمون وزارة الخارجية كأداة إعلامية وليس سياسية. كذلك يتعين على الولايات المتحدة إيفاد مسؤول رفيع المستوى إلى المنطقة، مثل وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. ورغم أنه ليس بإمكانها التحدث مع حماس، لكن بإمكانها التحدث مع مرسي ومعنا».

كلمة في البداية

انتخابات إسرائيل بين معركة يمينها ومعركة اليمين اليهودي الأميركي!

بقلم: أنطوان شلحت

حتى قبل أن تشن إسرائيل عدوانها الحالي على قطاع غزة، كانت فترة أقل من أسبوع واحد فقط كافية كي تثبت أن احتمال أن «ينتقم» الرئيس الأميركي باراك أوباما خلال ولايته الثانية من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ولا سيما بسبب تأييد هذا الأخير منافسه الجمهوري ميت رومني، هو احتمال ضئيل للغاية.

ومثلما شدّد أكثر من محلل في كل من إسرائيل وواشنطن، من المستحيل أن تملي خصومة شخصية على غرار تلك التي نشبت بين أوباما ونتنياهو اتجاهات السياسة الأميركية الجوهرية في الشرق الأوسط، فضلا عن أن تحالف المصالح الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل يظل أكبر وأهم من طابع العلاقات بين زعيميهما.

وفيما يتعلق بموضوع استئناف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، والذي تنبأ البعض بأن يكون سببًا وجيهًا آخر لتوتر العلاقات بين الزعيمين، أشار هؤلاء المحللون إلى أن موضوعات خارجية أخرى مثل الملف النووي الإيراني، والحرب الأهلية في سورية، والعلاقات الشائكة بين الولايات المتحدة وبين روسيا والصين، تبدو حاليًا ملحة أكثر، وعلى ما يبدو هي التي ستحتل صدارة جدول أعمال الرئيس الأميركي الجديد – القديم في كل ما يرتبط بسياسة بلده الخارجية.

وخلال الأيام القليلة الفائتة أكدت عدة تحليلات إسرائيلية أن سلوك أوباما فيما يتعلق بوقائع العدوان على غزة يثبت أنه لا ينحو منحى «الانتقام» من نتنياهو، ونوّه بعضها بأن التعاون بين الزعيمين وثيق للغاية وغير منحصر في تبادل المحادثات الهاتفية عن بُعد، ومن آخر قرائنه قيام قائد سلاح الجو الإسرائيلي اللواء أمير إيشل الأسبوع الفائت بزيارة لواشنطن بمنأى عن وسائل الإعلام، وخلال ذلك جرى تحرير تلميح إلى أن الهدف من هذه الزيارة قد يكون وضع الإدارة الأميركية في صورة العدوان المبيّت ضد القطاع، الأمر الذي يتيح إمكان التكهن بحصول نتنياهو على ضوء أخضر من أوباما لشنه.

مع ذلك، فإن ما يجب متابعته ارتباطًا بالانتخابات الأميركية هو كيف ستؤثر نتائج هذه الانتخابات في مستقبل العلاقة بين إسرائيل والجالية اليهودية في الولايات المتحدة. فقد أظهرت تلك النتائج أن ٧٠ بالمئة من أبناء هذه الجالية صوتوا للحزب الديمقراطي ومرشحه، وأن الباقين الذين صوتوا للحزب الجمهوري ومرشحه هم أولئك المعدودون على المعسكر اليميني في صفوف تلك الجالية، وبالتالي فإن مصلحتهم في أن ينجح اليمين الإسرائيلي في البقاء في سدة السلطة في الانتخابات القريبة للكنيست المقبل (التي ستجري في ٢٠١٣/١/٢٢) أصبحت الآن مضاعفة، ولو في سبيل تعويض الخسارة التي منوا بها في انتخابات بلدهم.

وقد بات من الأسرار المفضوحة أن هذا اليمين اليهودي الأميركي يقف وراء الكثير من «النجاحات» التي أحرزها اليمين الإسرائيلي خلال ولاية حكومة نتنياهو الحالية، ولا سيما في مجال فرض هيمنته وخطابه بوسائل شتى، وفي مجال نزع الشرعية السياسية عما يسمى بـ «اليسار الصهيوني» وعن خطابه ومفاهيمه.

وأشار أحد أساتذة قسم الإعلام في «جامعة بن- غوريون» في بئر السبع (دان كاسبي) إلى أن معظم تلك «النجاحات» أصبح مدججًا بفاعلية نتائج عملية ملموسة في الحقل، وساق مثلا على ذلك أن استطلاعًا للرأي أجراه بين طلبته في الآونة الأخيرة أظهر أن أغلبيتهم الساحقة تعتبر الساسة اليمينيين «أكثر وطنية» من الساسة المنضوين تحت كنف معسكر الوسط- اليسار. وبرأيه يدل هذا الأمر، في ما يدل، على أن الذي يتمسك بمطلب استمرار بقاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاضعة للسيادة الإسرائيلية، مع ما يعنيه ذلك من إمكان التأدية إلى نشوء دولة ثنائية القومية، هو في نظر هؤلاء الطلبة أكثر صهيونية من جميع القلقين من احتمال تآكل الطابع الديمقراطي للدولة تحت وطأة الاحتلال المستمر.

ومن السهل ملاحظة أن مثل هذه السيرورة تنعكس أيضًا على جوهر الحراك الحزبي عشية الانتخابات العامة القريبة، حيث برز أخيرًا جنوح كل من زعيمة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، وزعيم حزب «يوجد مستقبل» الجديد يائير لبيد، نحو اليمين. وتمثلت آخر مظاهر ذلك الجنوح في إعلان الأولى أن حزبها لم يكن يومًا يساريًا، وفي اقتراح الثاني مزيدًا من التشدّد في المفاوضات مع الفلسطينيين لدفعهم نحو التنازل عن القدس الشرقية المحتلة «مثلما تنازل محمود عباس عن حق العودة»، على حدّ ادعائه.

ويرى كثيرون في إسرائيل أن هذا الجنوح لا يأتي في إطار مجرّد تكتيك انتخابي يرمي إلى استقطاب ناخبين من «اليمين المعتدل»، بقدر ما إنه يعكس انقلابًا حقيقيًا في شخصية «اليسار الصهيوني»، وفي مفاهيمه المتعلقة بالتسوية السياسية، لناحية تحوله إلى نسخة ملطفة عن حزب الليكود.

إن ذلك كله يعيدنا إلى حقيقة سبق أن أشرنا إليها أكثر من مرة، فحواها ازدياد الإشارات الميدانية التي ترسخ مفهومًا مدنيًا جديدًا لدى الإسرائيليين يرى أن الأفكار السياسية التي تتجاوز «الإجماع القومي» تشكل خطرًا، وأن من يجرؤ على توجيه النقد إلى السلطة يجب النظر إليه على أنه يشكل تهديدًا. ومن نافل القول إن اليمين هو الذي أصبح أخيرًا يحدّد عناصر هذا الإجماع.

ولا شك في أن هذا ناجم أساسًا عن الحالة السلوكية للمجتمع الإسرائيلي، حيث تشير آخر استطلاعات الرأي العام المعمقة إلى تفاقم الاستحواذ الديموغرافي، وإلى اتساع الفجوة بين المبدأ الديمقراطي العام وبين السلوك العملي بهدي هذا المبدأ.

وثيقة جديدة صادرة عن «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن»

المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية لا يساهم في تعزيز أمن إسرائيل القومي!

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

تتناول هذه الوثيقة، التي صدرت حديثا عن «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» (جمعية خبراء في شؤون الأمن القومي أسسها الجنرال احتياط أهارون ياريف)، مسألة تأثير المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية على «أمن إسرائيل القومي»، وتدرس بشكل مفصل تأثير المستوطنات على المفاهيم والأبعاد المختلفة للأمن القومي، ومن ضمن ذلك الجوانب العسكرية والسياسية والقانونية والاقتصادية.

ويقول معدو الوثيقة المطولة، التي ننقل هنا ملخصا لأهم ما ورد فيها، إن خلاصة دراستهم للمسألة تبيّن أن هذا المشروع الاستيطاني «ليس أنه لا يساهم في أمن إسرائيل القومي فحسب، وإنما أيضًا يشكل، في جوانب ونواح مهمة، عبئا كبيرا على الجيش الإسرائيلي وعلى دولة إسرائيل عموما».

خلفية

وجاء في الوثيقة التي وضعها فريق عمل ضم مجموعة من الخبراء ورجالات الجيش وأجهزة الأمن المتقاعدين:

منذ العام ١٩٦٧ وبداية الاستيطان اليهودي في أراضي الضفة الغربية، اتسمت السياسة الإسرائيلية بتوجهات متناقضة فيما يتعلق بمستقبل هذه المستوطنات.

ومن أبرز هذه التوجهات:

أولا- المحافظة على «المناطق المحتلة كوديعة» إلى حين التوصل إلى تسوية دائمة مع الأردن أو القبول بفكرة «دولتين لشعبين».

ثانيا- القيام بنشاطات واسعة لتعزيز التواجد اليهودي في الضفة الغربية، تمهيدا لفرض السيادة الإسرائيلية عليها أو على جزء منها وفق نماذج مختلفة: بناء مستوطنات، إنشاء بنى تحتية وشوارع، ربط المستوطنات بشبكتي المياه والكهرباء القطريتين وإقامة جهاز قانوني وإداري منفصل للإسرائيليين وغير ذلك.

على المستويين الرسمي والقانوني، كانت ذريعة إقامة المستوطنات هي الأمن والتي قضت بوجوب السيطرة على منطقة- مساحة- واسعة أكثر تؤمن الحماية لما يسمى بـ «الخاصرة الضيقة» لإسرائيل، وتتيح السيطرة من ظهر جبال الضفة الغربية على الشريط الساحلي، بالإضافة إلى السيطرة على منطقة غور الأردن مقابل جبهة شرقية محتملة.

على هذا الأساس أقامت إسرائيل قسما كبيرا من المستوطنات في الضفة الغربية، وسط مصادرة الأراضي اللازمة لذلك.

وفي السنوات الأخيرة اشتد التناقض بين اتجاهين في سياسة إسرائيل: اتجاه تسوية دائمة تتطلب تفكيك وإزالة الكثير من المستوطنات، مقابل اتجاه ضم «المناطق» (أو جزء منها) إلى إسرائيل. فمن جهة، أجرت إسرائيل مفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة، وقامت بإخلاء وتفكيك مستوطناتها في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية. ومن جهة ثانية، ضاعفت إسرائيل ثلاث مرات عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين وصل عددهم في العام ٢٠١١ إلى ٣٢٤ ألف مستوطن في الضفة الغربية (بدون القدس الشرقية)، وقامت بتبييض (شرعنة) عشرات المواقع الاستيطانية غير القانونية، ومنحت أفضلية لتوسيع وتعزيز المستوطنات القائمة خارج «الكتل الاستيطانية»، وشرعت في السنوات الأخيرة بعملية حثيثة لتهويد القدس الشرقية بالإضافة إلى توسيع وتوطيد العديد من المؤسسات والمراكز الثقافية والعلمية والصناعية والزراعية اليهودية - الإسرائيلية في شتى أنحاء الضفة والقدس.

هذه العملية الحثيثة لدفع المشروع الاستيطاني بوتائر متسارعة أدت إلى توقف المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث رفضت الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد البناء في المستوطنات لأكثر من فترة العشرة أشهر التي التزمت بها، فيما رفض الفلسطينيون العودة إلى مائدة المفاوضات طالما استمر البناء والتوسع الاستيطاني.

عائق رئيس

إلى ذلك فإن المشروع الاستيطاني بات يشكل الآن العائق الرئيس، في الجانب الإسرائيلي، أمام إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية.

وطوال السنوات الماضية لم تبذل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية جهداً يذكر من أجل دراسة نظرية التماثل بين أمن إسرائيل وبين المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وذلك على الرغم من التجربة الغنية التي تراكمت لديها منذ حرب العام ١٩٧٣، مرورا بالانتفاضة الأولى، وخلال فترات الهدوء الأمني.

إن الواقع الراهن، الذي تصادم فيه استمرار المشروع الاستيطاني بشكل مباشر مع إمكانية قيام دولتين لشعبين بين البحر والنهر، يستوجب تفحصا مهنيا ومعمقا لتأثير هذا المشروع على أمن إسرائيل القومي.

صورة الوضع الاستيطاني في الضفة الغربية

عقب انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ عادت الضفة الغربية (٥٨٥٨ كيلومترًا مربعًا) وقطاع غزة (٣٦٣ كيلومترًا مربعًا) إلى سلة المطالب الإقليمية الإسرائيلية. وقد استند المطلب الإسرائيلي إلى نوعين من المبررات: أمني، وديني قومي. والتعبير العملي لكليهما واحد، وهو بناء مستوطنات يهودية في أنحاء الضفة والقطاع. جنبا إلى جنب وخلافا لما جرى بعد انتهاء حرب العام ١٩٤٨، حين طبقت إسرائيل القانون الإسرائيلي على المناطق التي احتلتها وراء حدود قرار التقسيم، لم تتعامل إسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧ مع جميع المناطق وفق معيار واحد ومتساو، إذ لم تقم إسرائيل بفرض القانون الإسرائيلي على صحراء سيناء وقطاع غزة وعلى الضفة الغربية بأكملها، لكنها طبقته على ٧٠ كيلومترًا مربعًا من القدس الشرقية ومحيطها في الضفة الغربية، ومن ضمن ذلك ٦ كيلومترات مربعة هي مساحة القدس الشرقية (وفق حدودها البلدية في ذلك الوقت). وقد شيدت إسرائيل، في هذه المنطقة، ١٢ حيا استيطانيا يهوديا بلغ عدد سكانها في نهاية العام ٢٠١١ حوالي ١٩٠ ألف مستوطن. كذلك طبقت إسرائيل قانونها على هضبة الجولان في العام ١٩٨١، غير أن هذه الخطوة- التي تشكل عمليا ضما من جانب واحد- لم تحظ أبدا باعتراف المجتمع الدولي، وخاصة اعتراف الولايات المتحدة.

في الضفة الغربية يمكن تشخيص الاتجاهين في تطوير الاستيطان: الاتجاه الأمني، الذي قادته حكومات حزب «العمل» (١٩٦٧- ١٩٧٧) وعبر عن نفسه في «مشروع ألون» الذي قضى جوهره بإقامة مناطق أمنية على امتداد حدود إسرائيل بواسطة بناء مستوطنات وقواعد عسكرية. وقد جرى في الضفة تخصيص منطقتين لهذا الغرض: الشريط الأمني الشرقي في منطقة غور الأردن، وبادية الضفة الغربية و«غلاف» القدس. وأقيمت في هذا الإطار مستوطنات زراعية في غور الأردن وشمال البحر الميت وقطاع غزة. في الوقت ذاته شيدت معظم الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية. وقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة في نهاية الفترة ٦٠٠٠ مستوطن فقط إضافة إلى ٣٢ ألف مستوطن في القدس الشرقية، أما باقي المنطقة («ظهر الجبل») فقد احتفظ بها كوديعة لحين التوصل إلى تسوية دائمة مع الأردن، ما عدا حالات استثنائية. في أيلول ١٩٧٧ صادقت حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن على خطة أريئيل شارون، والتي برز فيها تغييران عن «مشروع ألون»: إضافة شريط أمني في الغرب على امتداد «الخط الأخضر» وإلى الشرق منه، وتغيير طابع المستوطنات الإسرائيلية الجديدة من مستوطنات زراعية إلى مستوطنات حضرية، وقد تحول لاحقا الشريط الأمني الغربي إلى ما يطلق عليه منطقة «خط التماس» والذي حدد بمساعدة عائق الأمن والفصل.

أما الاتجاه الديني- القومي فقد كان ثمرة خطوات قام بها تلاميذ الحاخام كوك (تيار الصهيونية الدينية المتشدد) وقد حثت هذه الخطوة، التي تبلورت في إطار حركة «غوش إيمونيم» في العام ١٩٧٤، بناء العديد من المستوطنات خلافا لقرارات حكومية، وأحيانا بمساعدة مثل هذه القرارات، خاصة في منطقة سفوح جبال الضفة («ظهر الجبل») ووسط تجمعات سكانية فلسطينية وذلك بهدف منع إمكانية «تقسيم البلاد».

إن جهود هذين الاتجاهين أثمرت حتى العام ١٩٩٣ عن وصول عدد المستوطنين اليهود إلى ١١٠ آلاف في الضفة الغربية وإلى ١١٥ ألفا في القدس الشرقية.

ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو ضاعفت إسرائيل ثلاث مرات عدد المستوطنين في الضفة الغربية ليصل تعدادهم في العام ٢٠١١ إلى ٣٢٤ ألف مستوطن يقطنون في ١٢٤ مستوطنة وحوالي ١٠٠ موقع استيطاني (إضافة إلى ١٩٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية).

ووفقا لـ «الهدف» الديمغرافي الذي وضعه زعماء المستوطنين مؤخرا فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يجب أن يصل حتى نهاية الولاية الحالية لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى حوالي ٤٠٠ ألف مستوطن (بدون القدس الشرقية).

ويمكن إعطاء المؤشرات الآتية بشأن المستوطنات والمستوطنين:

٣٠٪ من مجموع المستوطنين هم مستوطنون دافعهم أيديولوجي، و٧٠٪ دافعهم البحث عن نوعية حياة («٥ دقائق من كفار سابا»).

٤٠٪ من المستوطنين متدينون متزمتون («حريديم»)، و٣٠٪ علمانيون، و٣٠٪ متدينون قوميون.

٤ مستوطنات حريدية، ١٧ مستوطنة مختلطة (علمانيون ومتدينون)، ٧٦ مستوطنة دينية و٢٦ مستوطنة علمانية.

٧٥٪ من المستوطنين المنخرطين في دائرة العمل يكسبون رزقهم داخل «الخط الأخضر».

وتنقسم المستوطنات على النحو الآتي:

٤ مدن (موديعين عيليت: ٥٢ ألف مستوطن؛ بيتار عيليت: ٣٨ ألف مستوطن؛ معاليه أدوميم: ٣٨ ألف مستوطن؛ أريئيل: ١٨ ألف مستوطن).

١٣ مجلسا محليا + ٦ مجالس إقليمية.

لغاية ما قبل ٣ سنوات تركز ما نسبته ٧٥٪ من البناء الاستيطاني في الضفة الغربية في الكتل الاستيطانية، والباقي في المستوطنات الصغيرة والمعزولة.

أما في الفترة الأخيرة فإن حوالي ٥٠٪ من البناء الجديد يتم بالذات في المستوطنات المعزولة التي لم تطالب إسرائيل قط بضمها في إطار المفاوضات حول التسوية الدائمة. وقد تبلور في إطار المفاوضات اقتراح إسرائيلي يدعو إلى ضم ما بين ٦٪ إلى ٧٪ من مساحة الضفة الغربية، يقطن فيها ٨٥٪ من المستوطنين اليهود (٩٠٪ من مجموع المستوطنين الحريديم، ٧٠٪ من مجموع المستوطنين العلمانيين و٣٠٪ من المستوطنين المتدينين القوميين)، فيما دعا الاقتراح الفلسطيني إلى تبادل أراض بحجم ٢٪ يقطن فيها ٧٥٪ من المستوطنين اليهود ينقسمون بصورة مشابهة.

إن بلورة اتفاق إسرائيلي- فلسطيني تحتفظ إسرائيل بموجبه بمساحة تتراوح بين ٣-٤٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية من شأنه أن يمكن إسرائيل من الاحتفاظ تحت سيادتها بأكثر من ٨٠٪ من المستوطنين اليهود القاطنين شرقي «الخط الأخضر».

مكونات الأمن القومي

فيما يلي المكونات الرئيسة لمفهوم «الأمن القومي» وفقما هي مقبولة حاليا لدى دول الغرب والمجتمع الدولي عموما.

القوة العسكرية والاستخباراتية للدولة.

مستوى التكاتف والتضامن المدني الشامل في الدولة.

انكشاف الدولة لمخاطر الحرب والإرهاب والمقاومة السلمية.

حالة الاقتصاد القومي وانكشافه لمخاطر اقتصادية قد تمس باستقراره ومناعته.

مكانة الدولة في المجتمع الدولي وعلاقاتها مع دول أخرى، ومن ضمن ذلك أشكال التحالف والتعاون العسكري والأمني والاقتصادي.. إلخ.

العلاقة بين الاستيطان في الضفة وبين أمن إسرائيل

ينبغي في هذا السياق تفحص ما إذا كانت المستوطنات تساهم في أمن إسرائيل أم تضر به، أو أنها لا تغير شيئا.

هناك عدة مستويات في هذه العملية:

الاستيطان.. توسع بذريعة الأمن.

مستوى إستراتيجي - مسألة الحدود:

تتمثل الحجة الأولى لدى مؤيدي الاستيطان في أن التجربة التاريخية تعلم بأن الاستيطان هو الذي يحدد حدود إسرائيل، أما الحجة الثانية فهي أن إسرائيل تحتاج إلى حدود أمنية وبالتالي فإنها بحاجة في هذا الإطار إلى السيطرة على منطقة غور الأردن وأجزاء واسعة من غربي الضفة الغربية.

إذا ما وحدنا هذين الادعاءين فإن مساهمة المستوطنات في الأمن تغدو واضحة، ذلك لأنها تضمن، في الظاهر، حدودًا آمنة لإسرائيل.

فيما يتعلق بالادعاء الأول، فإن تحليل الوضع السياسي في الماضي والحاضر يدل على أنه ادعاء لا أساس له. وتبين الأدبيات البحثية التاريخية والجغرافية أن أسطورة الاستيطان الذي يعين الحدود ليست صحيحة، فحدود إسرائيل عينتها قرارات سياسية وقوة الجيش الإسرائيلي.

إن اقتراحات التقسيم في عهد الانتداب استندت فقط في جزء منها إلى توزيع الاستيطان اليهودي والتوزيع السكاني العربي. ومنذ العام ١٩٤٩ وحتى تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ سارت المستوطنات خلف «حراب الجيش الإسرائيلي» وانسحبت معها. هذا ما حصل بعد حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ وعند إخلاء صحراء سيناء وإخلاء قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالادعاء الثاني الذي يتعين على إسرائيل بموجبه السيطرة على الضفة الغربية لحماية أمنها، فقد أبدى «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» رأيه في هذا الخصوص في «ورقة موقف» منفصلة، اقترح فيها ترتيبات أمنية في إطار توافقي، توفر لإسرائيل «حدوداً آمنة» مستقرة.

من هنا ينبع استنتاجان يكمل أحدهما الآخر، الأول: أن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية لن يساهم في تحقيق سيطرة أمنية في مناطق الضفة في إطار تسوية مستقبلية، والثاني: أن السيطرة الإسرائيلية في مناطق الضفة مستقبلا لن تكون لها ضرورة من أجل توفير حماية أمنية لإسرائيل في مواجهة التهديدات الرئيسة لها في الحاضر والمستقبل.

الثمن الإستراتيجي للمستوطنات

تشكل المستوطنات إحدى العقبات المركزية أمام التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، وذلك لأن الحكومات الإسرائيلية تخشى من ثمن إخلاء المستوطنات ومن معارضة عنيفة من جانب قسم من المستوطنين وأنصارهم. لذلك فإن توسيع المشروع الاستيطاني سوف يساهم فقط في زيادة مصاعب إسرائيل وحكوماتها في مواجهة الحاجة إلى اتخاذ القرار بالتوصل إلى اتفاق وتطبيقه، وسيمس بثقة الجمهور الفلسطيني والعربي والعالمي بشأن استعداد إسرائيل للتوصل إلى تسوية دائمة.

إن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين وقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل يجب أن يشكلا حجر الزاوية في النظرية الأمنية الإسرائيلية، لأن من شأنهما السماح باستمرار وجود إسرائيل كدولة ديمقراطية للشعب اليهودي. فوجود مثل هذا الاتفاق يتيح أيضا الوصول إلى إقامة علاقات طبيعية مع دول العالم العربي ويحافظ على اتفاقيات السلام المبرمة مع كل من مصر والأردن، كما أنه يتيح مواجهة التهديد الإيراني بشكل أفضل، لأنه سيحرم إيران من إمكانية استغلال النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني لتوسيع وتعميق تأثير الإيرانيين في العالم العربي. ومما لا شك فيه أن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية يشكل عاملا مركزيا من بين العوامل المولدة لدافع المس بإسرائيل وكذلك أحد العوامل المركزية لظهور المقاومة بشتى مظاهرها، العنيفة والسلمية.

ويمكن في هذا السياق تقسيم عوامل التأثير إلى عدة مجالات مختلفة: يتطلع أبناء الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة وهو ما يتطلب وجود بقعة جغرافية لهذا الشعب. ويعي الفلسطينيون أن إقامة المستوطنات في سائر أنحاء الضفة الغربية تهدف إلى منع قيام الدولة الفلسطينية، إذ أن إخلاء مستوطنات ومستوطنين يعد مسألة مركبة وشائكة أكثر بكثير من سحب وإخلاء قوات عسكرية. لهذا السبب يعارض الفلسطينيون إقامة المستوطنات التي تقف عائقا مركزيا أمام تجسيد تطلعاتهم الوطنية.

كذلك فإن نسيج الحياة في الضفة الغربية يؤثر أيضا على الدافع والاستعداد للقيام بأعمال عنف ضد إسرائيل. ففي الوقت الذي تتركز فيه غالبية المستوطنين (٧٥٪) في «غلاف القدس»، أقام أفراد «غوش إيمونيم» وأتباعهم في الصهيونية الدينية مستوطناتهم، الصغيرة في معظمها، في مناطق «ظهر الجبل»، في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية من أجل منع أية إمكانية لتقسيم المنطقة أو قيام دولة فلسطينية. كذلك الحال أقيمت غالبية المواقع الاستيطانية العشوائية في أماكن تسيطر على شارع رقم ٦٠ («عابر يهودا والسامرة») الذي يشكل شريان مرور مركزيا للفلسطينيين. وقد نشأ، بسبب الحاجة إلى حماية تنقل ومرور المستوطنين في شبكة الشوارع التي تربط هذه المستوطنات بـ «الخط الأخضر» وفيما بينها، واقع جغرافي مزقت فيه المناطق الفلسطينية في الضفة إلى عشرات الكانتونات من دون أي تواصل إقليمي.

إلى ذلك فإن سلوك المستوطنين تجاه السكان الفلسطينيين يشكل بدوره أيضا عاملا محفزا للمقاومة، وفي هذا السياق فإن التخريب المستمر لوسائل الإنتاج والبيوت والممتلكات والزراعة ونهب الأراضي بالقوة وغير ذلك مما يتعرض له الفلسطينيون، يشكل عاملا ملموسا وحقيقيا لزيادة العداء وتربة خصبة للعنف.

فضلا عن ذلك فإن الفجوات الملموسة والكبيرة بين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين وبين وضع المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية تساهم أيضا في عملية الاغتراب، فمستوى الحياة في المستوطنات أعلى بكثير بالمقارنة مع مستوى معيشة الفلسطينيين وإذا ما أضفنا إلى ذلك المشاعر الناتجة عن كل ما يتعرض له الفلسطينيون من سلب ونهب ومصادرة أراض وغيره مما ذكر، فإن كل ذلك يشكل وصفة لتشجيع المقاومة على اختلاف أشكالها وأنواعها.

كل هذه العوامل وسواها تولد شعورا بالإحباط والإهانة ورغبة في الانتقام في صفوف السكان الفلسطينيين. إن تضافر مشاعر السكان مع تعاظم انعدام الثقة واليأس إزاء استمرار حالة الجمود السياسي، وبالأساس تعاظم الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، من شأنه أن يعزز الدافع والاستعداد للقيام بأعمال ونشاطات معادية.

ويمكن الاستنتاج من كل ذلك أن وقف أنشطة البناء في المستوطنات سيزيل إحدى العقبات الرئيسة أمام مواصلة العملية من دون الحاجة إلى استئناف العنف، كما أن من شأن ذلك أن يخفض مستوى الدافع والاستعداد لدى الأفراد للانخراط في أعمال إرهابية.

المستوى التكتيكي

إن الادعاء الأساس الذي يطرحه أنصار المستوطنات، على هذا المستوى، هو أن التواجد (الاستيطاني) الإسرائيلي في المنطقة يساهم في الأمن نظرا لأنه يشكل نوعا من المواقع المتقدمة ويمكن من جمع المعلومات الاستخباراتية ويقصر زمن الرد.

هذا الادعاء فند كليا بادئ ذي بدء خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وذلك حين سارعت إسرائيل إلى إخلاء مستوطنات هضبة الجولان، والتي ألقت عبئا ثقيلا على إدارة الجيش الإسرائيلي للحرب. وقد حدث ذلك أيضا في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، حيث اضطر الجيش الإسرائيلي في فترات تصاعد العنف إلى حشد وتخصيص قوات كبيرة جداً لحماية المستوطنات وطرق المواصلات على حساب محاربة الإرهاب والتهديدات الشاملة. وقد تغير طابع الحروب بصورة جذرية منذ المرحلة الأولى لحرب العام ١٩٤٨، التي أدارتها قوات برية، وبالأساس بواسطة أسلحة خفيفة، وحتى الحروب المعاصرة المعتمدة على قوات كبيرة ومهنية، وعلى المناورة والوسائل القتالية المتطورة ذات القدرة التدميرية العالية.

القسم الثاني من هذا الادعاء صحيح إجمالا، غير أنه يطرح حينئذ السؤال: لماذا يجب أن يكون التواجد الإسرائيلي في المنطقة تواجدا مدنيا؟، إذ يكفي تواجد عسكري هادف، وقد كان بالإمكان عن طريق ذلك تقليص التوتر الإسرائيلي- الفلسطيني إلى حد كبير وزيادة فرص التوصل إلى تسوية بين الجانبين بواسطة إخلاء معظم المستوطنات مع إبقاء التواجد العسكري الإسرائيلي على حاله. ولا بد من الإشارة، حتى نثبت بالأرقام تأثير انتشار المستوطنات المعزولة على حجم قوات الأمن والموارد اللازمة لحمايتها، إلى أنه وبالرغم عن حقيقة أن نسبة المستوطنين من مجمل السكان في الضفة الغربية لا تزيد عن ١٥٪ وأن مساحة المنطقة المبنية للمستوطنات لا تزيد عن ٢٪ من مساحة الضفة، إلا أن انتشار هذه المستوطنات وطرق المرور إليها يتطلبان من قوات الأمن (الجيش) الإسرائيلية السيطرة على نحو ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية (مناطق ج)، وتعبر هذه السيطرة عن نفسها في تخصيص آلاف الجنود لحماية وحراسة المستوطنات والمواقع الاستيطانية غير القانونية، وإقامة وتفعيل حواجز كثيرة على امتداد الطرق والشوارع وغير ذلك من تدابير ومتطلبات. مثال آخر على الثمن الأمني للمستوطنات هو مسألة مسار جدار الفصل، والذي يمتد على طول ٨١٥ كيلومترًا، أي بما يزيد بثلاثة أضعاف عن طول الخط الأخضر، وذلك جراء النية بضم أقصى عدد من المستوطنين الإسرائيليين (حوالي ٨٥٪) وحد أدنى من الفلسطينيين غربي الجدار.

ويستوجب هذا المسار تكاليف صيانة تصل حاليا إلى قرابة مليار شيكل سنويا وقوة بشرية كبيرة ترابط وتقوم بأعمال الدورية على امتداده.

تأثير مشروع الاستيطان على مكونات الأمن القومي الأخرى

يعي جزء من الجمهور الإسرائيلي مكانة الاستيطان في الضفة الغربية كعامل مركزي في مستوى الدافع لدى الفلسطينيين للقيام بشن هجمات ضد إسرائيل والإسرائيليين، وكعامل مركزي أيضا في عدم التوصل إلى تسوية سياسية. كما يدرك هذا الجمهور أن الواقع الاستيطاني في المنطقة سيتحول إلى حقيقة غير قابلة للرجوع فيها، يمكن أن تحول دون إمكانية التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وتخلق فضلا عن ذلك واقعا من انعدام القدرة الرسمية على تطبيق القانون والنظام على المستوطنين في «المناطق» الفلسطينية.

في المقابل تتوصل أجزاء أخرى من الجمهور الإسرائيلي إلى استنتاجات معاكسة تماما تنبع من المشروع الاستيطاني ذاته. ووفقا لهذا التوجه فقد فات أوان إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين ولذلك لا مبرر للعمل في هذا الاتجاه، وأن الاستيطان في الضفة الغربية يعكس كليا مصالح إسرائيل وبالتالي عليها العمل على تعزيزه قدر الإمكان، مهما تكن النتائج السياسية الأمنية المترتبة على ذلك. من هنا بات الخلاف يتعمق في صفوف السكان الإسرائيليين بين مؤيدي الوصول إلى واقع دولتين لشعبين وبين الذين يؤيدون استمرار الاستيطان والمستوطنات في الضفة الغربية. هذا الشرخ ينطوي على طاقة كامنة للمس بصورة جادة بالمناعة القومية والقدرة على تحقيق التكاتف والوحدة في صفوف الجمهور الإسرائيلي لا سيما وأن هناك مجموعات وفئات إسرائيلية معينة باتت مستعدة لتقويض أسس النظام الديمقراطي الذي تقوم عليه الدولة وأجهزتها المختلفة، وهناك تجليات عديدة لذلك في الفترة الأخيرة كالتشريعات السياسية ضد منظمات وأحزاب اليسار وضد الفلسطينيين في إسرائيل و«المناطق»، ونشاطات وجهود لإضعاف جهاز القضاء والمحكمة العليا، ومظاهر عنف ضد نشطاء اليسار وحتى ضد جنود الجيش وأفراد الشرطة الإسرائيلية وغيرها.

لقد تعمق مؤخرا الشرخ السياسي القائم منذ سنوات طويلة في إسرائيل بين اليمين واليسار، ولا سيما على أرضية حماية وتعميق وتعزيز المشروع الاستيطاني الذي يستند إلى دافع أيديولوجي في جوهره وليس لاعتبارات أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك فإنه يمزق الشعب حاليا ومن المرجح أن يتفاقم هذا الشرخ أكثر مستقبلا.

كذلك فإن للاستيطان في الضفة الغربية تأثيرا مهما بشكل خاص على الأمن القومي في البعد الداخلي المتعلق بالجيش الإسرائيلي من حيث وحدة الهدف وتكاتف الصفوف والقوة البشرية. فحقيقة كون الجيش الإسرائيلي هو السيد في مناطق الضفة تولد تناقضا بنيويا بين وظائفه كإدارة مدنية يفترض أن تهتم باحتياجات السكان الفلسطينيين وفرض القانون والنظام، وبين احتياجات ورغبات الجنود والضباط القاطنين في المستوطنات والذين يقفون في الجانب الآخر من المتراس بكل ما يعنيه ذلك ويترتب عليه.

هذه المشكلة المتعلقة بانعدام وحدة الهدف داخل الجيش الإسرائيلي تزداد خطورة في صفوف جنود وضباط متدينين ينتمون إلى سكان المستوطنات، والذين تعتبر المرجعية الأعلى لسلوكهم الشامل مرجعية حاخامية (دينية) وليس عسكرية (الجيش الإسرائيلي).

وفي الإجمال يمكن القول إن التناقضات والصراعات بين المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وبين سياسة السلام المعلنة تخلق شرخا جوهريا لدى الجمهور الإسرائيلي فيما يتعلق بمستقبل الدولة (إسرائيل) وحدودها وتركيبتها القومية. ويترتب على هذا الشرخ أو الانقسام مس مستمر بالمناعة القومية المدنية، كما أن انعكاساته على وحدة الهدف داخل الجيش الإسرائيلي يمكن أن تضر أيضا بالقوة والهيبة العسكريين لهذا الجيش في المحكات المهمة.

[للبحث صلة]

تحذيرات من شن عملية برية على القطاع

أي قرارات متسرعة ستضع الجيش الإسرائيلي أمام «طبعة متكررة من حرب لبنان الثانية»!

الحشد البرّي على تخوم غزة.

تحت العنوان «الأسئلة المزعجة بشأن العملية البرية في غزة» كتب عاموس هارئيل، المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، تعليقًا نشرته الصحيفة في عددها الصادر أمس (الاثنين)، قال في سياقه إن الجيش الإسرائيلي يواصل استعداداته المكثفة لمرحلة الاجتياح البري في نطاق حملته العسكرية ضد الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، والتي دخلت يومها السادس على التوالي من دون أن تحقق أيا من أهدافها المعلنة.

وقال إنه لم يبق سوى وقت قصير نسبيا قبل وضع عملية الاجتياح البري لغزة موضع التنفيذ، مشيرا إلى أن ثمة حيزا كبيرا من الإمكانات في استخدام الوحدات البرية، وأن هناك درجات كثيرة للقوة عوضا عن الاحتلال الكامل للقطاع، وهو إمكانية يخيل أن أحداً في الجانب الإسرائيلي لا يرغب فيها.

واستطرد هارئيل في تعليقه قائلا إن الجولة التي قام بها أول من أمس (الأحد) على امتداد الحدود مع القطاع، والأحاديث التي أجراها مع قادة عسكريين ميدانيين وضباط كبار متقاعدين، ملمين بالوضع هناك، تطرحان أسئلة مزعجة بشأن المنطق الكامن في شن عملية برية واسعة في التوقيت الراهن.

وقال إن الخطورة تكمن في الانجرار خلف تفوهات يلهج بها بعض الساسة الإسرائيليين و«الرؤوس المتكلمة» في محطات التلفزيون، والتي يمكن أن تنتهي بخلل استراتيجي خطير، مشيرا إلى وجود بعض الأسئلة المقلقة على هذا الصعيد. وقد أسماها «تشخيصات» مستشفة من صورة الوضع القائم حاليا على جبهة الحدود مع قطاع غزة، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

فقدان التفوق النسبي: تكللت المرحلة الأولى من عملية «عمود السحاب» بالنجاح- حسب هارئيل- نظرا لأن إسرائيل استغلت فيها نقاط تفوقها في «الحرب ضد الإرهاب»، وتتمثل في: التكنولوجيا المتطورة، والتفوق الجوي التام، والسيطرة الاستخباراتية. أما الآن فقد أوشكت المرحلة الجوية على الاستنفاد، لافتا إلى أنه كلما طال أمد هذه المرحلة تأخذ «الأخطاء المؤسفة»، التي توقع قتلى في صفوف المدنيين، تتحول إلى أخطاء حتمية الوقوع، مما يقلص مساحة الشرعية الدولية لمواصلة العملية.

وتابع المحلل قائلا: إن الاحتكاك في الميدان سوف يشتد ويزداد خطورة مع دخول القوات البرية، إذ إن ضرورة توفير الحماية لهذه القوات أمام المخاطر الكثيرة في القطاع تقتضي سياسة نارية أشد ضراوة بكثير، وسيكون من شأنها رفع عدد القتلى المدنيين في صفوف الفلسطينيين بشكل مطرد، وزيادة الضغط على إسرائيل لإنهاء العملية.

السياسة النارية: اتبعت في العملية الحالية، بإيعاز من رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال بيني غانتس، سياسة نارية محافظة، بهدف الحد قدر الإمكان من وقوع إصابات في صفوف المدنيين الأبرياء. غير أن النتيجة الإيجابية الكامنة في هذه السياسة، تنطوي على نتيجة أخرى يمكن أن تكون إشكالية، وهي أن حجم الإصابات في صفوف حركة «حماس» وعناصرها المسلحة أقل بكثير من عملية «الرصاص المصبوب» في مطلع العام ٢٠٠٩. ويخيل أنه على الأقل لغاية موجة الهجمات (الغارات) القوية التي شنها الطيران الحربي الإسرائيلي أول من أمس الأحد لم يبذل جهد كاف لضرب المواقع الدفاعية لحركة «حماس» في القطاع، وإذا كان الكثيرون من نشطاء ومقاتلي الحركة ما زالوا في مواقعهم فإن المقاومة التي ستواجهها القوات البرية الإسرائيلية ستكون حال دخولها أشد ضراوة، مما سيوقع بالتوافق عددا كبيرا من الإصابات في صفوف الجنود الإسرائيليين. وحتى اللحظة على الأقل، فإن «حماس» تبدي ثقة نسبية بالنفس رغم أن إنجازاتها الفعلية هزيلة جداً.

غاية العملية البرية: إلى الآن، يبدو أن هذه المسألة ما زالت محاطة بعلامة استفهام كبيرة، حتى في نظر القوات الإسرائيلية العاملة في الميدان.

إن من الصعب معرفة مدى الفائدة التي ستقدمها الآن عملية برية محدودة وكيف يمكن أن ترمم قدرة الردع الإسرائيلية حتى لو زاد عدد قتلى «حماس» بضع عشرات أو مئات (مع الأخذ في الحسبان أن خسائر ستقع في المقابل في جانبنا).

فجوة في الخطط العملانية: حتى الآونة الأخيرة، استعدت قيادة المنطقة الجنوبية لعملية على نطاق معين. ثم جاء التجنيد الواسع لأفراد قوات الاحتياط، ليملي ظاهريا ميزان قوى مختلفا تماما. ولا بد من الافتراض أن مثل هذا القرار يتطلب خطة مختلفة. ثمة شك فيما إذا كانت جميع الوحدات المكلفة بالمشاركة في العملية، وخاصة بعض وحدات الاحتياط، ستكون في مستوى القوات الأكثر كفاءة وجاهزية لما هو متوقع منها. وهنا أيضا يدور الحديث على ظروف مختلفة عما كان عليه الوضع في عملية «الرصاص المصبوب» والتي جرت معظم مراحلها بموجب خطة وضعت مسبقا قبل وقت طويل من وضعها موضع التنفيذ.

مشاكل لوجستية: إن عملية كبيرة يتم الانتقال إليها من خلال إنذار قصير بشكل خاص ترتبط بحكم طبيعتها بمكون معين من الفوضى في أيام الاستعداد الأولى. وقد أثيرت رغم ذلك إدعاءات وشكاوى خطيرة ومفاجئة من جانب جنود وضباط، تتعلق بنوعية وجودة الاستعدادات اللوجستية للعملية. وتعيد شكاوى الأيام الأخيرة إلى الأذهان ذكريات غير لطيفة من حرب لبنان الثانية، وثمة من يقول الآن في الميدان «حتى لو لم ندخل إلى القطاع، سوف يكون لدينا ما يكفي للتقصي والتحقيق طوال سنتين»، في إشارة إلى شكاوى وردت على لسان عسكريين من أفراد الاحتياط المجندين مؤخرا بشأن نقص في المعدات والطعام وغيرهما من التجهيزات الضرورية للقوات البرية التي تنتظر منذ عدة أيام صدور الأوامر لشن عملية اجتياح محتملة لقطاع غزة (اقرأ عنها تقريرًا آخر في هذه الصفحة).

غير أن عددا من القادة العسكريين الإسرائيليين (في الاحتياط) المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في إسرائيل، ومن ضمنهم الميجر جنرال (احتياط) تشيكو تامير (قائد منطقة قطاع غزة في أثناء حرب ٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، حذر في الأيام الأخيرة من مغبة القيام بعملية برية غير مدروسة بصورة كافية، معربا عن خشيته من أن يضع الإقدام على قرارات متسرعة الجيش الإسرائيلي أمام «طبعة متكررة، بصيغة جنوبية، من حرب لبنان الثانية».

«العمليات العسكرية الإسرائيلية استنفدت نفسها»

وكان المحلل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، شمعون شيفر، أشار إلى أن الحقائق الأساسية الموضوعة أمام صناع القرار في إسرائيل في الوقت الحالي هي التالية:

إسرائيل استنفدت عمليا تفوقها النوعي الذي وضعه أمامها الجيش وجهاز الأمن.

الشرعية الدولية للعملية العسكرية الإسرائيلية على وشك الانتهاء. وتوغل بري في القطاع ومخاطر المس بالسكان المدنيين ليسا مقبولين على الرئيس الأميركي باراك أوباما وعلى نظرائه الأوروبيين. كما أن إسرائيل ستخاطر بالدخول في مواجهة مع مصر، وباحتمال إسقاط الملك الأردني عبد الله الثاني.

حماس ما زالت تطلق الصواريخ ولا توجد لديها أية نية لأن تتوسل من أجل وقف إطلاق النار مثلما قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك.

وكتب شيفر أن «مئات آلاف الإسرائيليين يسمعون عن اتصالات حول وقف إطلاق النار ويتساءلون: من أجل ماذا فعلنا ذلك [شن العملية العسكرية]، وما الذي حققناه حتى الآن؟». ولفت إلى أنه «لا شك في أن صورة انتهاء المعركة الحالية ستؤثر على قرار الإسرائيليين وما إذا كانوا سيمنحون [في الانتخابات القريبة] نتنياهو فرصة أخرى ثالثة في مكتب رئيس الحكومة، وهو سيأخذ هذا الأمر بالحسبان لدى إقدامه على اتخاذ أي قرار حول متى وكيف سيبشرنا بانتهاء العملية العسكرية».

وأضاف شيفر أنه لن يكون بإمكان نتنياهو ومعه حزب الليكود القول إنهما يرفضان إجراء مفاوضات مع حماس، لأنه قبل عام واحد فقط، أجرت إسرائيل مفاوضات مع حماس حول صفقة تبادل الأسرى التي أتاحت إمكان استعادة إسرائيل جنديها الأسير في القطاع غلعاد شاليت.

من جهة ثانية كتب المحللان في «هآرتس»، العسكري عاموس هارئيل، ومحلل الشؤون الفلسطينية آفي سسخاروف، أن «إسرائيل ستضطر إلى اتخاذ قرارات خلال فترة قصيرة، من أجل الامتناع عن التلكؤ الذي ميّز حرب لبنان الثانية. ومن الصعب أن ترى لدى المستوى السياسي أو لدى هيئة الأركان العامة وجود تحمس لشن عملية عسكرية برية: لا توجد تطلعات لإسقاط حماس، وإنما أمل وحسب بأن تكبح الأضرار البالغة رغبة هذه الحركة في تبادل الضربات المتواصل».

كذلك أشار المحلل العسكري في صحيفة «معاريف»، عمير ربابورت، إلى أن «عملية 'عمود السحاب' العسكرية وصلت إلى مرحلة مصيرية: الغارات الجوية استنفدت نفسها، وتزايدت الاتصالات من أجل وقف إطلاق النار. ومنذ الأمس، أصبحت الكرة في ملعب المستوى السياسي [الإسرائيلي]، الذي يتعين عليه أن يقرر إمّا تسريع الاتصالات لوقف إطلاق النار، وإما شن عملية عسكرية برية».

وأضاف ربابورت أن «الاعتقاد السائد في الجيش الإسرائيلي هو أن العملية العسكرية حققت غاياتها وبالإمكان إنهاؤها من دون عملية عسكرية برية. لكن رغم ذلك، وفي موازاة الاتصالات، فإن الجيش استكمل في نهاية الأسبوع الماضي عملية تجنيد القوات المطلوبة لشن عملية عسكرية برية، التي من المقرر أن تستند إلى قوات نظامية. وغالبية قوات الاحتياط التي تم تجنيدها غايتها استبدال القوات النظامية في مهمات جارية».

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية قررت، مساء يوم الجمعة الماضي، تجنيد ٧٥ ألف جندي في الاحتياط، وهو عدد لم تجنده إسرائيل منذ حرب لبنان الثانية. لكن التقديرات في إسرائيل هي أنه لن يتم استدعاؤهم كلهم.

ويرجح محللون عسكريون إسرائيليون أن القرار بتجنيد هذا العدد الهائل من جنود الاحتياط لا يتعلق باحتمال اجتياح القطاع وإنما تحسبا من تصعيد أوسع من قطاع غزة.

وأشار المحلل العسكري في موقع «واللا» الالكتروني، أمير بوحبوط ، إلى إنه «بالإمكان التقدير أن تجنيد ٧٥ ألف جندي احتياط غايته تمرير رسالة، ليس فقط إلى حماس في قطاع غزة وباقي الفصائل، وإنما إلى جميع دول الشرق الأوسط وفي مقدمتها سورية ومصر ولبنان، وفي داخله حزب الله، وإيران. والرسالة التي يمررها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، هي أن إسرائيل لا تخشى من الحرب».

ورأى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق ورئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، عاموس يادلين، في مقال نشره على الموقع الالكتروني للمعهد، مساء الخميس الماضي - ١٥،١١،٢٠١٢، أن غايات العملية العسكرية الإسرائيلية «عمود السحاب» ضد قطاع غزة، «تحققت بكاملها تقريبا»، وحذر من إعادة احتلال غزة، ومن أن تسيطر إسرائيل مرة أخرى على مليون ونصف مليون فلسطيني.

جنود احتياط إسرائيليون يشكون من مشكلات لوجستية:

«العملية العسكرية ضد غزة ستؤثر على الانتخابات الإسرائيلية القريبة»!

أكد محللون سياسيون إسرائيليون أن العملية العسكرية الإسرائيلية «عمود السحاب» ضد قطاع غزة ستؤثر على الانتخابات العامة في إسرائيل، التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، وقد يستفيد منها بشكل مباشر كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك.

وكتبت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، أن «نتنياهو غيّر الأجندة، لكن لا يمكن الادعاء أن العملية في غزة تتم لاعتبارات سياسية. فالوضع في الجنوب لا يحتمل ولا يقبل التأجيل. والفترة الزمنية المتبقية حتى الانتخابات، وهي شهران، لا تدل على وجود خدعة غايتها تحويل الأجندة الاجتماعية إلى أجندة أمنية تصب في مصلحة نتنياهو».

لكن كدمون أضافت أنه «حتى لو لم يكن للانتخابات تأثير على العملية في غزة، فإنه سيكون للعملية تأثير على الانتخابات، ولا أحد يعرف كيف سنخرج من هذه العملية».

وتابعت أن نتنياهو بدا خلال مؤتمر صحافي عقده سوية مع باراك، مساء الأربعاء الماضي، «موضوعيا، رسميا، متركزا»، فيما باراك، بحزبه «عتسماؤت» الذي توقعت الاستطلاعات الأخيرة غيابه عن الساحة السياسية، «سيعبر نسبة الحسم، وهذا هو باراك الذي تريده أغلبية الشعب وزيرا للدفاع».

وفي مقابل نتنياهو وباراك، رأت كدمون أنه لا توجد بين رؤساء الأحزاب الأخرى شخصيات تملك الخبرة السياسية والأمنية، لا رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، ولا رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، وأن «المؤسسة السياسية صمتت ووقفت كلها خلف نتنياهو، ولن يجرؤ أحد على مهاجمة نتنياهو أو الاحتجاج على رفع أسعار الكهرباء وعلى غلاء المعيشة».

من جانبه أشار رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، إلى أنه «عندما يشعر الحزب الحاكم بأنه مهدد في صندوق الاقتراع فإن أصابعه تصبح خفيفة على الزناد»، فهذا ما حدث عشية انتخابات العام ١٩٨١ عندما تم تدمير المفاعل النووي العراقي، وعندما تم شن عملية «عناقيد الغضب» في لبنان عشية انتخابات العام ١٩٩٦، وعملية «الرصاص المصبوب» عشية انتخابات العام ٢٠٠٩، لكن في الحالتين الأخيرتين خسر الحزب الحاكم مقاليد الحكم.

وأضاف بن أن «العملية العسكرية الحالية 'عمود السحاب' تنتمي إلى هذه الفئة، إذ أن نتنياهو مهتم في تحييد أي خصم محتمل. وباراك يصارع على تجاوز نسبة الحسم. كما أن حربا ضد حماس ستقضي على ترشيح المتردد إيهود أولمرت الذي توقع مؤيدوه أن يعلن عن خوضه الانتخابات، وستبعد الموضوع الاقتصادي - الاجتماعي عن الأجندة التي تخدم يحيموفيتش».

وأكد بن أنه «عندما تدوّي المدافع، نرى على الشاشة نتنياهو وباراك فقط، وعلى جميع السياسيين الآخرين تحيتهم وحسب». وأضاف أن النتائج السياسية للعملية العسكرية ستتضح في يوم الانتخابات «وانعكاساتها الإستراتيجية ستكون معقدة، إذ يتعين على إسرائيل أن تجد مقاولا ثانويا آخر يحل مكان أحمد الجعبري، كحارس لحدودها في الجنوب، وضمان ألا تؤدي العملية إلى انهيار السلام مع مصر بقيادة حركة الإخوان المسلمين الوصية على حماس».

وكتب المحلل السياسي في صحيفة «معاريف» شالوم يروشالمي أن «الوضع يغلي وبنك الأهداف سيتسع والاغتيالات ستستمر وفقا لأهداف العملية العسكرية، وفي وضع كهذا يتم إزاحة المواضيع السياسية والاجتماعية جانبا... وربما ستنتظر أربع سنوات أخرى».

وأضاف يروشالمي أن «الأجندة الأمنية سيطرت على صندوق الاقتراع... وفي هذه الأسابيع لا توجد معارضة وإنما الروح الوطنية وحسب، وأي قول يصدر عن اليسار سيعتبر معاديا للروح الوطنية، وقادة أحزاب الوسط - اليسار توجهوا إلى ستوديوهات قنوات التلفاز فقط من أجل التعبير عن مواقف داعمة لخطوات الحكومة العسكرية. ولن يجرؤ أحد على طرح أسئلة كي لا تنخفض شعبيته في الاستطلاعات».

وشدد يروشالمي على أنه «بإمكان نتنياهو وباراك أن يرفعا شارة النصر الآن، وليس النصر الأمني فقط وإنما النصر الانتخابي أيضا». وخلص الكاتب إلى أنه «بالإمكان أن نعتبر أن نتنياهو وباراك لم يحلما بحملة أمنية عسكرية أفضل وبدعم من الجيش الإسرائيلي، ولا شك في أن هذه الأحداث تساوي مقاعد في الكنيست. ويبقى أن نأمل بأن هذه الحملة (العسكرية) التي بدأت بدقة ومسؤولية لن تتجه إلى اتجاهات خطيرة بسبب الانتخابات، لأنه عندها قد يدفع الزعيمان [نتنياهو وباراك] ثمنا باهظًا جراء ذلك».

الخطط تتغير كل خمس ساعات!

أثير مجددا في إسرائيل السؤال فيما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد استخلص جميع العبر والدروس من المشكلات اللوجستية التي ظهرت في كامل خطورتها إبان حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦؟!

ففي تقرير نشرته صحيفة «هآرتس» في عددها الصادر يوم أمس (الاثنين) ذكرت أن شهادات أدلى بها جنود احتياط جرى تجنيدهم في الأيام الأولى من عملية «عمود السحاب» العدوانية المستمرة في قطاع غزة، تظهر أن جزءا من الجهاز اللوجستي ما زال غير مستعد كما يجب.

وقال مراسلان للصحيفة في جنوبي إسرائيل إن بعض جنود الاحتياط المرابطين في الجنوب تحدثوا لهما عن مشكلات نقص في التجهيزات والوجبات الغذائية الساخنة، وأحيانا حتى مشكلات نقص في الطعام من مختلف الأنواع، فضلا عن وجود حالة من الاضطراب والفوضى على الصعيد اللوجستي ذاته.

ونقلا عن أصحاب فنادق في جنوب إسرائيل قولهم إن قادة عسكريين توجهوا إليهم وطلبوا منهم تزويدهم بالطعام وبتجهيزات للنوم.

وقال جندي احتياط تم تجنيده في نهاية الأسبوع الماضي ويرابط في موقع عسكري متاخم للحدود مع قطاع غزة: «ثمة جنود لا يتلقون وجبات طعام، وهناك نقص في معدات وتجهيزات أساسية».

وأضاف في حديث مع مراسل «هآرتس»: «إن الخطط تتغير كل خمس ساعات. ثمة حالة فوضى عارمة، كما لو أننا لم نتدرب لذلك طوال ٤ سنوات، وكل ذلك في الوقت الذي يدور فيه الحديث على عملية نحن -إسرائيل- كنا المبادرين إليها. لم يهتموا بتوفير أماكن محصنة - محمية- في نقاط ومحطات التجنيد... الجنود لا يحصلون على طعام، وقد قدموا لنا وجبات قتالية، ولم يسمحوا لنا بالدخول إلى غرفة الطعام في القاعدة العسكرية، مما اضطرنا إلى طلب وجبات بيتزا جاهزة على حسابنا».

ونقلت الصحيفة عن جندي احتياط آخر في وحدة تابعة لسلاح المدفعية قوله: «حتى قاطرات- شاحنات نقل- المدافع لم تصل. وحين ذهبنا للتدريب، اضطررنا إلى التدرب بواسطة وسائل ومعدات أخرى وليس تلك التي من المفترض أن نقاتل بها فعليا».

وروى جندي احتياط ثالث جند صباح الجمعة الماضي ويدعى «ياريف» أنه وزملاء له لم يتلقوا على الإطلاق منذ تجنيدهم وجبات ساخنة، وأنهم يعتمدون على وجبات قتالية وطعام بارد وجاف.

وقال «إن هذا الأمر برمته يبدو لنا فشلا وإخفاقا لوجستيا..».

وأضاف: «نحن نحاول التزود بالطعام بطرق بديلة نتدبر بها أمرنا كيفما اتفق».

وقال مجند آخر في الاحتياط يدعى «جادي»: «عند الظهر فقط تلقى الجنود وجبة الإفطار.. لا مجال للحديث عن وجبة ساخنة، حتى وجبات قتالية لم أشاهد هنا.. وكل ذلك على الرغم من أننا نتواجد في قاعدة عسكرية مزودة بغرفة طعام». وأضاف أنه وزملاء له من جنود الاحتياط لم يحصلوا على أسرّة أو حتى على فرشات للنوم. وأكد أن «هذا الوضع محبط جداً».

وأبدت «غاليت»، التي جند زوجها يوم الجمعة الماضي، قلقها قائلة: «زوجي جند مساء يوم الجمعة ومن المقرر أن يدخل إلى غزة إذا ما اتخذ القرار في هذا الشأن.. لكنهم لم يتلقوا الطعام منذ يوم الجمعة وحتى الآن (ظهر يوم الأحد)، وهم يعتقدون أن ذلك بسبب استدعاء عدد أكثر من اللازم من جنود الاحتياط للخدمة. لقد قدموا لهم طعاما جافا وباردا (مأكولات نباتية، زيتون..) ولم يوزعوا عليهم حتى وجبات قتال. وفي إحدى المرات نجحوا في الحصول على وجبة كهذه تقاسمها ستة جنود. وفي الليلة الأولى لم يحصلوا على معدات للنوم».

هذا فيما عزا جنود آخرون «النقص في الطعام والتشويش في الإمدادات» إلى كثرة عدد الجنود والعسكريين الاحتياطيين الذين تم استدعاؤهم للخدمة في نطاق العملية الحربية الجارية ضد قطاع غزة.

وأعرب أحد هؤلاء الجنود- يخدم في وظيفة لوجستية- عن تفهمه للتشويشات الحاصلة وقال إنها متوقعة.

وقالت الصحيفة في تقريرها إن المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي لم يعقب رسميا حتى الآن على هذه الشكاوى، لكن ضابطا كبيرا قال لمراسلها إن «جيش الاحتياط جند بصورة مفاجئة كجزء من العملية..». وأضاف مقللا من شأن شكاوى بعض جنود الاحتياط «إن هذه التذمرات التي تصدر عن جنود قلائل من بين ٨٠ ألف عسكري احتياط تم تجنيدهم، لا تستحق أي تعليق جاد»!.

إعـداد: برهوم جرايسي

تقرير جديد: البطالة الحقيقية في إسرائيل تجاوزت ١٠٪!

* البطالة في الربع الثالث من العام الجاري بلغت ٦ر٧٪ ولكن هناك ٣٪ يعملون في وظائف جزئية اضطرارا و١ر٥٪ يئسوا من احتمال العثور على عمل * البطالة بين العرب لا تزال نحو خمسة أضعاف نسبتها بين اليهود *

طابور لعاطلين عن العمل أمام أحد مكاتب التشغيل في إسرائيل...

دلّ تحليل لمعطيات البطالة أجرته صحيفة «كالكاليست» الاقتصاديـة التابعـة لصحيفـة «يديعـوت أحرونوت» الإسـرائيلية، على أن نسـبة البطالة الفعلية في إسرائيل تتجاوز نسبة ١٠٪، بعد أن ضم التحليل نحو ٣٪ من القوى العاملة في إسـرائيل الذين يعملون اضطرارا في وظائف جزئيـة، لكونهم لم يجدوا وظائف كاملة، في حين تواصل التقارير الرسـمية إظهـار حقيقة ان نسـبة البطالة بين العرب في إسـرائيل أكثر من خمسة أضعاف النسبة بين اليهود.

فقـد دلّت معطيات مكتب الإحصاء المركزي الأخيرة على أن البطالـة في الربع الثالث من العـام الجاري بلغت ٦ر٧٪ بانخفاض بنسـبة ٢ر٠٪ عما كانت عليـه في الربع الثاني، وعلى صعيد الرجال والنسـاء تبيـن ان البطالة بين الرجال وصلت في شـهر أيلول الماضي إلى نسـبة ٢ر٧٪ بدلا من ٨ر٦٪، في شـهر آب، أما بين النسـاء فكانت اقل، إذ بلغت البطالة ٤ر٦٪ في شهر أيلول، مقابل ٨ر٦٪ في الشهر الذي قبله.

ومـن الجدير ذكـره أن معطيات البطالة التي ينشـرها مكتب الإحصـاء المركزي تختلف عن تلك التي تنشـرها سـلطة التشـغيل، فالأخيرة تعتمد على عدد المسجلين في مكاتبها لغرض الحصـول على مخصصات البطالة، في حين أن مكتب الإحصاء المركزي يعتمد في معطياته على استطلاع يشمل شـريحة من آلاف المواطنين موزعين في جميع أماكن البلاد.

وكان مكتب الإحصـاء يعتمد حتى نهاية العام الماضي مقاييس لاسـتطلاع البطالة، مخالفة لتلـك التي تتبعها الـدول المتطـورة الأعضاء فـي منظمـة OECD، وحينما اضطرت إسرائيل إلى اتباع المقاييس ذاتها قفزت البطالة دفعة واحدة مـن ٥ر٤٪ إلى ٧٪، والسـبب لأن المقاييس الجديدة باتت تشمل بلدات أصغر أي بلدات عربية أكثر.

ويقول المكتب في تقريره إن متوسط نسبة المنخرطين في سـوق العمل، مـن عمر ١٥ عاما وحتـى ٦٤ عاما، لا تزال ٨ر٥٩٪، إذ أن النسبة بين الرجال بلغت ٤ر٦٤٪ وبين النساء ٣ر٥٥٪، وتعـود الفجوة إلى قلة انخراط النسـاء العربيات في سـوق العمل، بسـبب حرمانهن من فـرص العمل في بلداتهن، وتبلغ نسـبة المشاركات في سـوق العمل بين النساء العربيات نحو ٣٢٪.

البطالة أكبر

ويقـول تحليل صحيفة «كالكاليسـت» إن تقارير مكتب الإحصاء لا تأخـذ بعين الاعتبار معطيات أخرى عن سـوق العمل تكشف أكثر حقيقة البطالة، وحسب الصحيفة ففي الربع الثالث كان يعمل نحو ١٠٨ آلاف شـخص في وظائف جزئية بغير ارادتهم، بمعنى أنهم اضطروا للعمل في هذه الوظائف، كي لا يبقوا عاطلين عن العمل، وهؤلاء يشـكلون نسـبة ٣٪ من قوة العمل في إسـرائيل، ويظهر ايضا أن النساء يشـكلن ٧١٪ من العاملين في وظائف جزئية بغير ارادتهم.

وتشـير الصحيفـة إلى أن عـدد الذيـن يتوجهون إلى وظائف جزئية اضطرارا في تزايد مستمر، ففي الربع الثاني كان عددهم ١٠٣ آلاف شـخص، وزاد عددهم بنحو ٥ آلاف شخص في الربع الثالث.

وبذلك، وحسـب الصحيفة، تكـون البطالة الحقيقية قد وصلت إلى نسـبة ٨ر٩٪، إلا أن هذه النسبة لا تشمل ايضا أولئك الذين يئسـوا من البحث عن العمل، بسـبب الجيل المتقدم، ومناطق السـكن البعيدة عـن مركز البلاد، حيث فرص العمل أكبر.

ويسـتند تقرير الصحيفة إلى تقارير سابقة اشارت إلى أن نحـو ٥ر١٪ من قوة العمل عاطلون عن العمل، ويئسـوا من احتمال العثور على مكان عمل، ورغم ان هذه النسـبة من الطبيعي أن تكون في تصاعد مسـتمر، إلا أنها وحدها كفيلة بأن ترفع نسبة البطالة الحقيقية إلى اكثر من ١٠٪.

ويقول التقرير إن البطالة في إسرائيل في حالة استقرار، وهـي تبقى مرتفعة، رغم انها اقل من معدلات البطالة في كبـرى الدول المتطورة، وإن الانخفـاض الطفيف الذي طرأ في الربع الثالث لا يعني تغييرا جوهرا في نسـبة البطالة، وهي تبقى رسـميا، في حدود ٧٪، قبـل ان نضيف اليها البطالة المستترة.

البطالة بين العرب

ولا تزال التقارير الرسـمية تؤكـد أن البطالة بين العرب تصل إلى خمسـة اضعـاف البطالة بين اليهـود، فالعرب يشـكلون نحو ١٥٪ من قوة العمل في إسـرائيل، وبموجب آخر تقرير يتحدث عن الربع الثاني، فإن معدل البطالة بين العرب أكثر من ٢٢٪ بينما بين اليهود حوالي ٥ر٤٪.

وما يثبـت هذا هو لائحة البلدات المنكوبة بالبطالة التي نشرتها سلطة التشغيل، وهي معطيات شبيهة بمعطيات التقارير السـابقة، وقـد دلت معطيات الربـع الثالث على ارتفاع في البطالة فـي البلدات العربية مقارنة مع البطالة في التقرير السابق حول الربع الثاني في نيسان الماضي.

ودلت المعطيات على أن نسب البطالة في المدن والقرى العربية الكبرى كانت كالتالي: راهط ٣٢٪، وهي كبرى مدن وبلدات صحراء النقب في الجنوب، ولكن في جميع البلدات في تلك المنطقة تتراوح البطالة من ٣٣٪ إلى حوالي ٤٢٪ كما هي الحـال في قرية اللقية، أما فـي مدينة أم الفحم ثالث المـدن العربية مـن حيث عدد السـكان فقد بلغت البطالة ٣١٪، وفي قريتـي جديدة- المكر ٢٧٪، وفي قرية عرابة ٢٥٪، وفي مدينتي سـخنين وطمرة ٢٤٪، وفي قرية المغار ٢٢٪، وفي مدينة الطيبة ٢١٪، وفي مدينة شفاعمرو ١٧٪، وفي مدينة الناصرة ٤ر١٣٪.

وفي هذه المدن والبلدات يسـكن ٥٥٠ ألف فلسـطيني، يشكلون حوالي ٤٠٪ من مجمل العرب في إسرائيل، ومعدل البطالة في هذه البلدات وحدها مجتمعة يصل إلى حوالي ٢٣٪، ما يعني أن أكثر من ٤٧٪ من العاطلين عن العمل في إسرائيل هم من العرب، وهذه النسبة ترتفع حينما يجري الحديث عن العاطلين عن العمل المزمنين.

التضخم المالي يفاجئ بانخفاضه في أوج موجة غلاء!

*التضخم المالي تراجع بنسبة ٢ر٠٪ رغم موجة غلاء البضائع الأساسية *التضخم منذ مطلع العام ١ر٧٪ وقد يتراجع حتى نهاية العام الجاري *العجز المالي في الخزينة العامة يتزايد ومحافظ بنك إسرائيل يبث تقديرات متفائلة!*

فاجأ التضخم المالي في شهر تشرين الأول المعلن عنه في نهاية الأسـبوع الماضي، بأن سـجل انخفاضا بنسـبة ٢ر٠٪ وهـذا علـى الرغم من موجـة الغلاء التـي تضرب الأسواق الإسرائيلية في الأشهر الأربعة الأخيرة على وجه الخصـوص، ولكن كمـا يبدو فإن موجة الغـلاء التي تطال أساسـا المواد الاساسـية، يواجهها تراجع أسعار الوقود والبيوت، وبذلك فإن تراجع التضخم لن يكون ملموسا لدى الشرائح الفقيرة والضعيفة.

فقـد دلّ تقريـر مكتب الإحصاء المركزي الشـهري، عن الشهر الماضي، أن التضخم المالي قد تراجع بنسبة ٢ر٠٪، وبذلك يكون التضخم المالي قد ارتفع في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري بنسـبة ٩ر١٪، وفي الأشـهر الـ ١٢ الأخيرة بنسـبة ٧ر١٪، وهذا يعنـي ان التضخم المالي ما زال يتحـرك ضمن مجال التضخم الذي تحدده السياسـة الاقتصادية في السنوات العشـر الأخيرة، وهو ما بين ١٪ الى ٣٪.

وقال المكتب في تقريـره إن ما أدى الى تراجع التضخم المالي، كان تراجع اسـعار الوقود وزيوت السيارات، وبنود الخدمـات البيتية ورسـوم البيوت الشـهرية، اضافة الى تراجـع أسـعار الخضـراوات الطازجة، وفـي المقابل فقد ارتفعت اسـعار الدجاج والحليب وتأمين السيارات، وكان ارتفاع الأسـعار الأعلى في مجال الملبوسـات، وهو ارتفاع اسعار موسمي.

وكانت مسـألة التضخـم المالي قد عـادت الى مقدمة المواضيع الاقتصادية في الاشهر الأخيرة، على ضوء موجة الغلاء التي طالت كل البضائع الاساسية والحياتية اليومية، وسبقها ارتفاع حاد في أسعار الوقود في الصيف الماضي، ثم تراجعت في الشـهرين الأخيرين، وما سـاهم في رفع التوقعـات للتضخم المالي، كان رفع ضريبة المشـتريات ابتداء من مطلع أيلول الماضي من ١٦٪ الى ١٧٪.

إلا أنـه لاحقـا بدأ سـعر صرف الـدولار أمام الشـيكل بالانخفاض، وارتفع مجددا في النصف الثاني من الاسـبوع الماضي، مع بدء العدوان على قطاع غزة.

واسـتنادا الى نسـب التضخـم المالي في الشـهرين الأخيريـن مـن كل عـام، وفي حـال لم تحـدث تطورات اقتصادية استثنائية، فمن المتوقع ان يبقى التضخم عند حاله في الأشهر العشرة الماضية، وحتى أن يتراجع بقليل.

ويشكك اقتصاديون أن تكون نسبة التضخم المنخفضة ناجمـة عن اسـتقرار فـي الأسـواق، بل نتيجـة للتباطؤ الاقتصادي، وهذا ما دفع بنك إسرائيل المركزي الى خفض الفائدة البنكية في الشهر الجاري.

وفي سـياق متصل بالأوضاع الاقتصادية، فقد قال وزير المالية يوفال شـتاينيتس في الأسبوع الماضي، إن العجز في الخزينة العامة ما زال يتزايد، وبلغ في شـهر تشـرين الأول الماضي ٩ر٢ مليار شـيكل، وهو ما يعادل ٧٤٠ مليون دولار، ومنذ مطلع العام الجاري بلغ حجم العجز الاجمالي في خزينة الدولي أكثر من ٢٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦ر٥ مليار دولار، مقابل ٥ر١٤ مليار شـيكل (٧ر٣ مليار دولار) في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١.

وكانت الحكومة قد خططت بداية لحوالي ١٨ مليار شيكل في العـام الجاري، وهو ما يعادل ٢٪ مـن الناتج العام، إلا أنهـا اضطرت الى رفع سـقف العجز الى ٣٪ بسـبب قلة مداخيل الخزينة من الضرائب، وتتخوف وزارة المالية حاليا من أن يكون العجز أكثر من ٣٪.

وهـذا على الرغم من أن مداخيل الضرائب منذ مطلع العام أكثـر مما كانت عليه في العام الماضي، إلا أن الحكومة بنت ميزانية على مداخيل ضرائب بنسبة أعلى مما كان في العام الماضـي، وهذا لم يتحقـق، فمنذ العام الجـاري بلغ حجم مداخيل الضرائـب حوالي ٧ر٤٧ مليار دولار، والهدف هو أن تكون المداخيل حتى نهاية العام الجاري ٧ر٥٣ مليار دولار.

وعلـى الرغم من هـذه الأوضاع، والأحاديث في إسـرائيل عن أزمة اقتصادية مسـتفحلة، فإن محافظ بنك إسـرائيل المركزي ستانلي فيشر، عبر عن تفاؤل ما، حينما قال لوسائل إعلام أجنبيـة إن النمو الاقتصادي في إسـرائيل في العام الجاري سيتجاوز نسبة ٣٪، ما يعني تعديلا ضمنيا لتوقعات بنك إسرائيل التي قالت إن النمو في هذا العام سيكون ٣٪، مقابل ٥ر٣٪ وفق تقديرات مكتب الإحصاء المركزي.

إلا أن فيشـر قال إن النمو الاقتصـادي في العام المقبل ٢٠١٣ سـيكون اقل من العـام الجاري، ولن يتجاوز نسـبة ٣٪، واضـاف أن المؤشـرات الاقتصاديـة حتـى نهاية شـهر تشـرين الأول الماضي ايجابية نسـبيا للتوقعات الاقتصادية في إسرائيل.

الفجوات بين النساء والرجال في إسرائيل آخذة في التعمق!

دلّ تقرير جديد على أن تدريج إسرائيل في لائحة دولية تشـمل ١٣٥ دولة بشـأن الفجوات بين النساء والرجال في الحياة العملية والاقتصاديـة، قد تدهور منذ العام ٢٠٠٦ وحتـى العام الجـاري بنحو ٢١ مرتبة، مـن المرتبة ٣٥ في ذلك العام، الـى المرتبة ٥٥ في العام الماضي- ٢٠١١، وإلى المرتبة ٥٦ في العام الجاري.

ويجري الحديث عن لائحة التدريـج التي يعدها الطاقم الاقتصادي العالمـي، وهو يتخصص في مدى المسـاواة من حيث المشـاركة في الاقتصاد وسـوق العمل، والفرص السياسـية، ومجالات أخرى مثل التعليم والصحة، ويجري القياس من صفر الى واحد، وواحد يعني مسـاواة مطبقة، وفيها لا نجـد أي دولة من دول العالـم، وحازت على أعلى المرتبتيـن الأولى والثاني بـ ٨٤ر٠ نقطة كل من أيسـلندا والنرويج، وتبعتهما في المرتبة الثالثة السـويد مع ٨١ر٠ نقطـة، ثم نيوزيلندا في المرتبـة الرابعة مع ٧٨ر٠ نقطة، وفي المرتبة الخامسـة الدانمارك مع ٧٧ر٠ نقطة، وعمليا فـإن كل الـدول الاسـكندنافية تتنافس علـى رأس قمة الجدول.

أما بالنسـبة لإسـرائيل التي احتلت المرتبة ٥٦ بعد أن كانت في العـام ٢٠٠٦ في المرتبـة ٣٥، فقد حصلت على مرتبة ٦٩ر٠ نقطة، وقد سبقت الغالبية الساحقة من الدول المتطـورة إسـرائيل، فمن بين ٤٥ دولـة متطورة، حصلت إسـرائيل علـى المرتبة ٢٧، ومـن الملفت للنظـر أن دولا متطورة تولت مراتب متأخرة أكثر، مثل اليابان التي احتلت المرتبـة ١٠١، واليونان احتلت المرتبة ٨٢، وإيطاليا احتلت المرتبة ٨٠.

وتبرز الفجوات في إسـرائيل، على وجـه الخصوص، في بندين من أصل أربعة بنود أساسـية، وهما المشـاركة في الاقتصـاد والقوة السياسـية، في حيـن أن الفجوات في قطاعي التعليـم والصحة أقل، وتبقـى الفجوة الأكبر في مسـألة الرواتب، إذ أن الفجوة في حـدود ٤٥٪ بين رواتب الرجال والنساء، حسب ما أورد التقرير.

وحسـب معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسـرائيلي، فإن معدل رواتب النسـاء يسـاوي ٦٠٪ من معدل رواتب الرجال، وتقول المعطيات إن معدل راتب ٢٥٪ من النسـاء الأجيرات يصـل إلى ٧٢٥ دولارا، مقابل ١٠٢٠ دولارا للرجال، و٢٥٪ مـن الأجيرات معـدل رواتبهـن ١٢٥٠ دولارا، مقابل ١٧٠٠ دولار للرجال، وبشـكل آخر، فـإن ٧٥٪ من الأجيرات يتقاضيـن حتـى ٢٠٩٤ دولارا، اي أقل من معـدل الرواتب العام، ويرتفع المعدل لدى الرجال إلى ٣١٣٠ دولارا.

ولا يتوقـف الأمـر عند هذا الحـد، فمعدل رواتب النسـاء العربيات في إسـرائيل يسـاوي نحو ٧٠٪ من معدل رواتب النساء اليهوديات، ما يعني ان رواتب النساء العربيات يصل بالكاد الى ٤٤٪ من معدل رواتب الرجال عامة في إسرائيل.

أما على مسـتوى الحياة السياسية والقيادة والإدارة، فإن إسـرائيل وصلت في العام الجاري الـى مرتبة متدنية أكثر بحصولهـا على ٤٧ر٠ نقطـة، وهذا على الرغـم من أنه في العام الجاري كانت ثلاثة أحزاب برئاسـة نسـاء، منها حزب «كاديمـا»، أكبر أحزاب المعارضة، وكان برئاسـة تسـيبي ليفني التي خسـرت في ربيـع العام الجاري امام شـاؤول موفاز، وحزب «العمل» برئاسـة شيلي يحيموفيتش، وحزب «ميرتس» برئاسـة زهافا غالئون، كما أن الانتخابات الأخيرة سـجلت أكبر عدد نسـاء في البرلمان ينتخبون من أول مرّة، وكان ٢١ نائبة، وهذا العدد ارتفع مع استقالات بعض النواب.

إلا أن المشـكلة الأكبر في هـذه الفجوة يتركز في تولي المسـؤوليات الكبـرى، وإدارة الاعمـال، إذ أن النسـاء في إسـرائيل ما زلن بعيدات عن هذه المواقع، مقارنة مع دول متطورة أخرى.

ويقول خبراء، في تفسـيرهم لتراجع إسرائيل ٢١ مرتبة خلال سـت سـنوات، إن إسـرائيل عمليا راوحـت مكانها من حيث حجـم الفجوات والمتغيرات فيـه، لأنها قلصت الفجوات بصـورة ضئيلة، في حين أن دولا متطورة أحدثت قفزات كبيرة في مجال سـد الفجوات بين الرجال والنساء، وتقدمـن بذلـك على إسـرائيل، التي تراجعـت كل هذه الدرجات الى الخلف.

وبحسـب التفسير الذي نشرته صحيفة «ذي ماركر»، فإن إسرائيل قلصت الفجوات بنسـبة ٥ر١٪ فقط، في حين أن دولة مثل أيسـلندا قلصت الفجوات بنسـبة ١٠٪ وايرلندا بنسـبة ٧٪ ومثلها فرنسا، ونيوزيلندا قلصتها بنسبة ٤٪ ومثلهـا الدانمـارك والصين وايطاليا، وكانـت أعلى دولة تقلصت فيها الفجوات خلال سبع سـنوات هي نيكاراغوا التي قلصت الفجوات بنسبة ١٧٪.

موجز اقتصادي

ثلاثة ملايين سائح خلال ١٠ أشهر

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الصادر في الأسـبوع الماضـي إن عـدد الداخلين إلى إسـرائيل في الأشـهر العشـرة الأولى مـن العام الجاري بلغ ٣ ملايين شـخص، وهذا يعتبر ارتفاعا بنسبة ٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١، التي دخل فيها ٨ر٢ مليون شـخص خلال ١٠ أشهر.

ويقول التقرير إن أعلى نسبة ارتفاع في عدد الداخلين إلى إسرائيل كانت في شهري أيلول وتشرين الأول، بدخول ٧٠٠ ألف شـخص، مقارنة مع ٦٣٠ الف شـخص دخلوا في نفس الشهرين من العام الماضي، ما يعني ارتفاعا بنسبة ١١٪.

ويظهر ايضا أنه في شهر تشرين الأول الماضي وحده، كان عدد الداخلين ٣٩١ الف شـخص، من بينهم ٢٩٨ ألف شخص مكثوا في إسـرائيل لأكثر من يوم، في حين بلغ عدد السياح ليوم واحد في الشهر الماضي ٩٣ الف شخص، من بينهم ٣٤ الف شـخص دخلوا إلى إسـرائيل من المعابر البرية، ٣٠ ألفا مـن معبر طابا المصري، و٤ آلاف مـن المعابر الأردنية، وأكبر دولة أتى منها سـياح ليوم واحد هي روسـيا، التي بلغ عدد سياحها في الشهر الماضي حوالي ٢١ الفا، ودخلوا عبر معبر طابا المصري.

ويقول تقرير المكتب إنه بحسب أعداد السياح في الأشهر الثلاثة الأخيرة الماضية، فإن عدد السياح هذا العام سيكون أعلـى من العـام الماضي، الذي جاء قريبا لعدد السـياح في العـام ٢٠١٠، حينمـا وصل إلى ٤ر٣ مليون سـائح، إذ أن عدد السياح في الأشهر العشرة الأولى بلغ ٣ ملايين سائح، مقابل ٨٦ر٢ مليون في العام ٢٠١٠.

كما أن الارتفاع الحاصل في عدد السياح لهذا العام يشمل جميع بنود النشـاط السـياحي، مثل السـياحة ليوم واحد، والسـياحة لأكثر من يوم، اضافة إلى ارتفاع في عدد السياح الذيـن يدخلون إلى إسـرائيل عن طريق البر، مثل السـياح الذين يصلون عن طريق الجو.

ويذكـر أن أعـداد السـياح في العـام الماضـي كان من المفتـرض أن تكون أعلـى من العـام ٢٠١٠، إلا أن التطورات في دول المنطقة سـاهمت في تقليص عدد السـياح والغاء حملات سياحية تشمل عدة دول في المنطقة، وكما يبدو فإن عدم الاستقرار الحاصل في مصر خصوصا انعكس على أعداد السياح إلى إسرائيل.

استمرار ارتفاع العجز في الميزان التجاري

دل التقريـر الشـهري الجديد لمكتب الإحصـاء المركزي الصادر في الأسبوع الماضي على استمرار الازدياد في العجز في الميزان التجاري بين الصادرات والاستيراد.

وبموجب التقرير، فإنه في الأشهر العشرة الاولى من العام الجـاري، كان حجم الصـادرات الإسـرائيلية حوالي ٦٩٪ من حجم الاستيراد في نفس الفترة، وبلغ معدل العجز الشهري في الميزان التجاري ٤ر٦ مليار شـيكل، ما يعادل ٦٤ر١ مليار دولار، وبلـغ اجمالي العجـز منذ مطلع العـام وحتى نهاية تشرين الأول، ٤ر١٦ مليار دولار.

ويقول المكتب في تقريـره إن العجز في الميزان التجاري لهذا العام أعلى بنسـبة ٤٦٪ عما كان في العام ٢٠١١، وأعلى بنسـبة ٢٤٦٪ عما كان في العام ٢٠١٠، ففي العام الجاري بلغ حجم العجز ٧٦ مليار شيكل، مقابل ٥٢ مليارا في العام ٢٠١١، و٢٩ مليارا في العام ٢٠١٠.

وحسـب التقرير، فإن اسـتيراد البضائع ارتفع في الأشهر الثلاثـة الأخيـرة الماضية بنسـبة ١ر٣٪، في حيـن ارتفع الاستيراد في الأشهر الثلاثة التي سبقتها بنسبة ٩ر٦٪.

وبلغ حجم الاستيراد في شهر تشـرين الأول الماضي ٩ر٦ مليار دولار، وكان ٣٥٪ من الاسـتيراد مواد خام، و١٦٪ آليات ومعدات وأجهـزة تتعلق بالنقل البـري، و١٤٪ للاحتياجات الاستهلاكية، و٣٥٪ لمواد الطاقة والمجوهرات.

وبلغ حجم الصادرات ٤ر٣٨ مليار دولار، و٧٨٪ من هذا المبلغ كان صادرات صناعية، و٢٠٪ مجوهرات، و٢٪ صادرات زراعية.

ومن المعطيات التي وردت في التقرير يتبين أن الصادرات التكنولوجية التقليدية تراجعت في الأشهر العشرة الأولى مـن هذا العام بنسـبة ٧ر١١٪، مقارنة مع نفـس الفترة من العام الماضي، علما أن هذا الفرع من الصناعات يشـكل ٥٪ من اجمالي الصادرات.

أما بشـأن الصـادرات الزراعية، فقد سـجلت في الأشـهر العشـرة الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٧٪، مقارنة مع نفس الفترة من العـام الماضي، ولكن اجمالي الصادرات الزراعية في الفترة المذكورة بلغ ١ر١ مليار دولار.

ارتفاع أسعار الكهرباء مرة أخرى

أعلنت مصادر في شـركة الكهرباء الرسـمية في الأسبوع الماضي نيتها الطلب من السـلطة المسؤولة عنها الموافقة على رفع جديد لأسـعار الكهرباء بنسبة ١٠٪ في شهر شباط من العام المقبل، لتكون بذلك أسـعار الكهرباء قد ارتفعت منذ شـهر آذار العام ٢٠١١ بنسبة ٣٦٪، وبنسبة حوالي ٥٠٪ منذ صيف العام ٢٠٠٧.

وتدعـي شـركة الكهرباء أنها فـي عجز مالـي دائم، وأن الحل المطروح هو رفع أسـعار الكهرباء لتغطية المصاريف، وكما يبدو فإن أحد أسـباب ارتفاع تكاليـف انتاج الكهرباء هـو انقطاع الغاز المصري، إلا أنه الـى جانب ذلك فإن عمال الشـركة لديهم حصة في الشـركة الحكوميـة التي تدير شـبكة الكهرباء، ولديهم امتيازات ماليـة ضخمة جدا، من رواتب وكهرباء مجاني.

وفي الأسـبوع الماضي صادقت اللجنة البرلمانية للشؤون الماليـة علـى تقديم ضمانـات حكومية لشـركة الكهرباء بقيمة نحو ٢٥٣ مليون دولار، في حين سـرت أنباء في الحلبة الاقتصادية حول احتمال ان تقرر الحكومة شطب ديون على شركة الكهرباء بقيمة تفوق ١ر٥ مليار دولار.

وبموازاة ذلك، قالت مصادر رسمية إن الحكومة الإسرائيلية قد تتخذ قرارا يقيد شركات التنقيب عن الغاز، والتي حصلت مسـبقا على امتيازات اسـتخراجه من حقول في قلب البحر الأبيض المتوسـط، بحيث يكون سـعر الغاز لديها محددا، خاصة في كل ما يتعلق بالغاز لشركة الكهرباء.

فشل اليمين الإسرائيلي المتشدد في انتخابات الولايات المتحدة!

*التدخل الإسرائيلي في الانتخابات الأميركية الأخيرة كان الأكثر فظاظة في تاريخ إسرائيل وسعى لاستغلال الانتخابات لإحداث تغيرات في توجهات غالبية الأميركان اليهود المعتدلة والمؤيدة لحل الصراع *نتائج الانتخابات بين اليهود الأميركان تؤكد أن شعارات تحريضية من أجل إسرائيل لا تجعلهم يغيرون توجهاتهم*

كتب برهوم جرايسي:

كان تدخل اليمين الإسرائيلي المتشدد، وبشكل خاص حزب الليكود الحاكم بزعامة بنيامين نتنياهو، في الانتخابات الأميركية، هو الأكثر جهرًا وفظاظة في تاريخ إسرائيل والحركة الصهيونية، فلطالما كان لأموال الأثرياء الأميركان اليهود دور بارز في كل انتخابات أميركية، ولكن لم تذكر العقود الستة الأخيرة مثل هذا الشكل من التدخل، الذي كانت كل خيوطه تصل إلى نتنياهو ذاته.

وقد أوضحت كل تفاصيل الحراك اليميني الإسرائيلي أن الهدف لم يكن دعم الحزب الجمهوري فحسب، بل السعي لإحداث انقلاب في توجهات الأميركان اليهود المعتدلة والسلامية.

فمنذ أن انطلقت حملة الانتخابات الداخلية في الحزب الجمهوري الأميركي، قبل أكثر من عام، بدأ الحديث قويا عن تدخل المقربين من نتنياهو وأصدقائه في الولايات المتحدة في تلك الانتخابات، خاصة من خلال الثري الأميركي اليهودي شلدون أدلسون، الذي يتركز مشروعه الاقتصادي الأكبر في قطاع المراهنات والقمار والكازينوهات في الولايات المتحدة والعالم، بينما يصدر في إسرائيل صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية، الموالية كليا لنتنياهو، وباتت أشبه بناطقة باسمه، وتهاجم منتقديه.

وقد دعم أدلسون في البداية المرشح المتطرف نيوت غينغريتش، وأغدق عليه عشرات ملايين الدولارات، كي يكون مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الأميركية، ولكن غينغريتش فشل، وظهر في حملته الانتخابية بتصريحات عنصرية ضد الفلسطينيين مثل القول إنه «لا يوجد شعب اسمه فلسطيني»، وزعم أنه «شعب مختلق»، وألصق تهمة الإرهاب بالفلسطينيين.

وفي الحال تم ربط هذا الدعم بنتنياهو ذاته، وبعد فوز ميت رومني بأن يكون مرشح حزبه، تكشفت علاقة الصداقة بينه وبين نتنياهو، وحوّل أدلسون دعمه المالي الضخم إلى رومني والحزب الجمهوري، وكان واضحا في حديثه بأنه معني بإسقاط الرئيس باراك أوباما.

ولاحقا نشرت صحيفة «هآرتس» وصحف ووسائل إعلام أميركية أخرى تقارير عن المتبرعين الأساسيين للمرشح رومني، وتبين أن جميع المتبرعين لنتنياهو من الولايات المتحدة، تبرعوا ودعموا المرشح الجمهوري رومني ومرشحي الحزب لعضوية الكونغرس ومجلس الشيوخ.

وبعد صدور نتائج الانتخابات الأميركية، نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية تقريرا يشير إلى أن مستشار نتنياهو الأقرب، رون دريمر، كان قد تدخل شخصيا في الانتخابات الأميركية، بناء على ما تؤكده مصادر أميركية للصحيفة. وقالت المصادر ذاتها إن دريمر جاء من عائلة تتبنى مواقف جمهورية أميركية محافظة، وعمّق علاقاته مع أعضاء الكونغرس الجمهوريين وكبار مسؤولي الإدارة حين كان الملحق الاقتصادي في واشنطن تحت إدارة بوش الابن.

ويُعتبر دريمر كمن تدخل بشكل شاذ، سواء في الكونغرس أو في أوساط المتبرعين، وفي نظر البيت الأبيض، الفكرة واحدة: دريمر يساوي نتنياهو. ومن ناحيتهم كان نتنياهو هو الذي سلّح الحملة الجمهورية ضد أوباما. وبحسب الصحيفة، فإن ما فعله دريمر سيبعده عن تولي منصب السفير الإسرائيلي في واشنطن في الصيف المقبل.

ولم يتوقف دعم اليمين الإسرائيلي عند هذا الحد، بل إن نتنياهو شخصيا أدلى بدلوه، حينما فتح ذراعيه لرومني الذي زار إسرائيل في مطلع آب الماضي ليومين، واستقبله خلالهما نتنياهو مرتين، وكان رومني قد جاء للمشاركة في حفل خاص أقيم في القدس المحتلة بحضور كبار الأثرياء الأميركان اليهود، وجمع هناك ملايين الدولارات لحملته الانتخابية، وقد أدلى بتصريحات كثيرة مناصرة لإسرائيل وأيضا ضد الشعب الفلسطيني.

وتبعت ذلك سلسلة من تصريحات شخصيات اليمين المتشدد، وحتى رجال دين يهود، جاهروا بدعمهم لرومني، ومن بين هؤلاء رئيس حركة الليكود العالمية عضو الكنيست داني دانون، الذي لم يخف خيبة امله من فوز أوباما.

النشاط بين اليهود

يعتقد اليمين المتشدد في إسرائيل أن الحزب الجمهوري، ونظرا لالتصاق مجموعات يمينية وخاصة دينية متشددة به، سيكون «أكثر إخلاصا لإسرائيل»، كما يعتقد اليمين بأنه بما أن كبار أصحاب كارتيلات النفط أقرب للحزب الجمهوري، فإن هذا الحزب لا يزال يعطي أهمية استراتيجية أكبر لوجود إسرائيل في الشرق الأوسط، هذا كفرضية.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل تدل كل المؤشرات على أن حراك اليمين الإسرائيلي المتشدد في الولايات المتحدة، كان يهدف بنفس مستوى الدعم للحزب الجمهوري إلى إحداث انقلاب في توجهات الأميركان اليهود، الذين يشكلون ١٫٦٪ من مجمل السكان، وحوالي ١٫٨٪ من مجمل المصوتين، ولكن هذه النسبة ترتفع أكثر بقليل، لأن نسبة التصويت من بين اليهود أعلى من النسبة العامة، وبحسب نتائج الانتخابات الأميركية على مر السنين، فإن ما بين ٦٧٪ إلى ٧٣٪ من اليهود يصوتون للحزب الديمقراطي.

كما أنه، واستنادا لتقارير إسرائيلية وأميركية، فإن ٦٠٪ من أموال التبرعات التي تصل إلى الحزب الديمقراطي، مصدرها كبار الأثرياء اليهود.

والحقيقة التي تقرها استطلاعات الرأي العام على مدى سنوات طوال، وتنشرها أيضا وسائل إعلام إسرائيلية، هي أن الغالبية الساحقة جدا، حوالي ٧٥٪، من الأميركان اليهود يؤيدون الحل السلمي في الشرق الأوسط، وتوجهاتهم أبعد ما تكون عن سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية.

لكن الصوت البارز بين اليهود هو للأقلية اليمينية المتشددة ومعها غالبية سلاطين المال اليهود، الذين يعتقدون أن إسرائيل هي «صمام أمان» لمصالحهم داخل الولايات المتحدة وخارجها، وهذا التقاء مصالح وتعاون متبادل، لا يعكس توجهات غالبية الأميركان اليهود.

يضاف إلى هذا الحالة الدائمة والمتصاعدة التي نستنتجها من تقارير صادرة عن مؤسسات ومعاهد تابعة للوكالة اليهودية، المؤسسة الأكبر للحركة الصهيونية، وهي أن اليهود في الولايات المتحدة، كما في أوطان أخرى، يبتعدون أكثر فأكثر عن شعور الانتماء للمشروع الصهيوني. وتقول هذه التقارير، ومن بينها التقرير السنوي الأخير لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، إنه كلما نشأت أجيال جديدة، كان ارتباطها بالمؤسسات اليهودية في أوطانها أضعف، وبالتالي ضعُف الشعور تجاه إسرائيل ومؤازرتها، وبالتالي فإن هذه الشريحة، وهي شريحة الأغلبية الساحقة، لن تفكر في أي يوم بالهجرة إلى إسرائيل، وهذا أيضا ما تدركه الحركة الصهيونية ويزيد من قلقها.

ولهجة القلق بالإمكان لمسها بوضوح في التقرير الأخير للمعهد السابق ذكره، إذ جاء فيه ما يلي: «لدى الكثير من القادة اليهود الأميركان، أصبحت الأسئلة بشأن العدالة الاجتماعية ثاقبة اكثر، بشكل خاص حينما ينتقدون سياسة إسرائيل، وهذه الحالة تسري على مستوى الأفراد والمؤسسات اليهودية، وتلك التي تسمى بـ «النخبة التقدمية»، ونجدها في «صندوق إسرائيل الجديدة» وفي منظمة «جي ستريت» وغيرهما، فهذه المنظمات تؤيد السلام وإسرائيل والفلسطينيين».

وكان المعهد ذاته قد خصص قسما كبيرا من تقرير له صدر قبل عامين لكيفية التعامل مع الأجيال اليهودية الناشئة في أوطانها، وتقريبها إلى الحركة الصهيونية وإسرائيل، من خلال سلسلة محفزات وحملات دعائية، ولكن لم تظهر لاحقا أية متابعة لهذه القضية، ما يعني أن التجاوب مع هذه المبادرات الصهيونية كان ضعيفًا.

وأمام حالة كهذه، لا يمكن عدم الربط بينها وبين الحملة الدعائية التي بادر لها الثري شلدون أدلسون، ومعه أثرياء مثله، بين أوساط يهود الولايات المتحدة، وبحسب تقارير إسرائيلية، فقد رصد أدلسون ميزانية ٦ ملايين دولار لدعم هذه الحملة، علاوة على عشرات ملايين الدولارات، التي أنفقها الثري ذاته على حملة الحزب الجمهوري الانتخابية.

وقد تضمنت الحملة شعارات تحريضية مثل، رومني جيد لليهود، ورومني جيد لإسرائيل، وشعارات عكسية عن أوباما.

أمام كل هذا، وخاصة الصوت العلني الصارخ الصادر من إسرائيل واللوبي الصهيوني اليميني في الولايات المتحدة، جاءت النتائج واضحة، وهي استمرار دعم اليهود في الولايات المتحدة للحزب الديمقراطي، إذ أنه بحسب ما نشرته الصحافة الإسرائيلية فإن ٧٠٪ دعموا أوباما وحزبه.

وعلى الرغم من عدم وجود فوارق جوهرية بين الحزبين في ما يتعلق بشكل التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط، والنية وحتى القدرة على الدفع نحو حل الصراع، فإنه أمام كل الضجة الإسرائيلية والشعارات الحادة «من أجل إسرائيل»، فإن عدم الانجراف اليهودي هو مؤشر واضح، وهذا بالإمكان اعتباره فشلا لليمين الإسرائيلي المتشدد، الذي كان يتوخى انقلابا في التوجهات هناك ينعكس على قوته داخل إسرائيل.

لا تغيرات إستراتيجية في العلاقات

مع ظهور نتائج الانتخابات الأميركية وفوز الرئيس أوباما بولاية جديدة، تكاثرت الأحاديث في وسائل الإعلام والحلبة الإسرائيلية عن شكل العلاقة المستقبلية بين إدارة أوباما وحكومة بنيامين نتنياهو، التي تشير كل الدلائل حاليا إلى أنها ستواصل عملها بعد الانتخابات المقبلة، ويعتقد كثيرون أن العلاقة بين رئيسي النظامين ستكون أكثر توترا، بسبب دعم نتنياهو جهارا للمرشح الجمهوري.

لكن لا يمكن أن تكون العلاقات الاستراتيجية العميقة بين إسرائيل والولايات المتحدة محكومة بتوجهات أي من رأس النظام في الجانبين، بل هي علاقات تخدم المصالح الاستراتيجية العليا في الجانبين المتوافقين، وهي مصالح تقررها مؤسسات حكم عليا، بأذرعها الأمنية والعسكرية، التي تترك حيز مناورة محدودا، يفسح المجال أمام مشاهد من التنافر او التقارب، ولكن ليس بإمكان هذا الحيز أن يؤثر على جوهر العلاقات.

ولهذا فإن ما نشهده في الصحافة الإسرائيلية يندرج في إطار نمط «الأحاديث الاستعراضية»، ولا يتوهم أحد أننا على أبواب مرحلة انقلاب في السياسة الخارجية الأميركية.

كذلك، فإن هذا المشهد لا يعني أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بعيد عن الحزب الديمقراطي، بل على العكس تماما، فأوباما في دورته الأولى دخل إلى البيت الابيض بمستشارين وموظفين كبار، ترتبط اسماؤهم بالحركة الصهيونية ومعاهد ومؤسسات تابعة لها، مثل رئيس طاقم موظفي البيت الأبيض السابق رام عمانوئيل، وثلاثة مستشارين كانوا يتحركون في مجال الصراع الشرق الأوسط.

وأبرز هؤلاء دنيس روس، الذي استقال قبل عدة أشهر، وبحسب التقارير واصل تقديم الاستشارة لأوباما، ودان شابيرو، الذي تم تعيينه قبل أقل من عامين سفيرا لبلاده في تل أبيب، ومارتن إنديك، الذي عمل مستشارا لدى المبعوث جورج ميتشل. وباستثناء عمانوئيل الذي لم نقرأ عنه كثيرا، فكل واحد من هذه الأسماء مرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسة الحاكمة في إسرائيل وباللوبي الصهيوني، فمثلا روس عاد ليتولى مجددا رئاسة «معهد سياسة الشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية.

كذلك، فإن جوهر أداء أوباما في دورته الرئاسية المنتهية لا يمكن وصفه بأنه كان أداة ضغط على إسرائيل من أجل حل الصراع، فها هي حكومة نتنياهو تسجل أطول عمر لحكومة إسرائيلية منذ العام ١٩٩٦، ونجحت في فرض تجميد كلي للعملية التفاوضية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو جمود المفاوضات الأطول منذ العام ١٩٩١، ولا يلوح في الأفق أي مؤشر إلى احتمال إحداث قفزة نوعية فيها.

من نشاطات «مركز مدار»

صدور كتاب «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل- الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم»

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل- الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم» للباحثة والأستاذة الجامعية الإسرائيلية د. نوريت بيلد- إلحنان.

ويقع الكتاب في ٣٤٦ صفحة من القطع المتوسط، وقد أنجز ترجمته عن الانكليزية ياسين السيّد.

وأكدت مؤلفة الكتاب في كلمات التمهيد أن الكتب المدرسية المتداولة في إسرائيل يجري تأليفها على نحو خاص للشباب اليافعين، الذين سيجري تجنيدهم في الخدمة العسكرية الإلزامية بعدما يتمّون ١٨ عامًا من أعمارهم، بغية تنفيذ السياسة التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فإن الدراسة التي يضمها الكتاب لا تسعى إلى وصف نظام التربية والتعليم الذي تطبقه إسرائيل، وإنما تستهدف التركيز على سؤال محدد واحد، هو: كيف يجري تصوير فلسطين والفلسطينيين، الذين قد يُطلب إلى هؤلاء الشباب الإسرائيليين استخدام القوة ضدهم، في الكتب المدرسية؟.

وأشارت إلى أن اهتمامها الخاص بالكتب المدرسية نابع من قناعة تشترك فيها مع باحثين آخرين في إسرائيل وفي غيرها من الدول، فحواها أن الكتب المدرسية لا تزال تشكّل، دون غيرها من جميع مصادر المعلومات الأخرى، وسيلة قوية توظفها الدولة في تشكيل أنماط الإدراك الحسي والتصنيف والتفسير والذاكرة، وهي عوامل تساهم في تحديد الهويات الشخصية والقومية. وينسحب هذا الأمر على نحو خاص على دول كإسرائيل «يحظى فيها التاريخ والذاكرة [والهوية الشخصية] والشعب بتواصل حميم لا تنفصم عراه».

وأضافت أن الكتاب يقدّم دراسة نقدية لجانب واحد من جوانب «الرواية الصهيونية الكبرى» التي تمثل، على نحو صريح وضمني في الوقت ذاته، الضمير الجمعي الذي يوجه المجتمع الإسرائيلي بكافة فئاته وأطيافه، بالشكل الذي يُعاد فيه إنتاجها في الكتب المدرسية المقررة في ثلاثة حقول معرفية، وهي التاريخ والجغرافيا والدراسات المدنية (المدنيات). وتشتمل الدراسة على تحليل للنصوص البصرية واللفظية التي تمثل «الآخرين» الذي يغايرون اليهود الصهيونيين، وهم الفلسطينيون، بمن فيهم المواطنون الذي يقيمون في إسرائيل، وغير المواطنين الذين ما زالوا يعيشون تحت نير النظام العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

ومن الاستنتاجات المثيرة التي تتوصل إليها المؤلفة، وهي كثيرة، أن الكتب المدرسية في إسرائيل تغرس في عقول الشباب الإسرائيليين «الرغبة في عدم المعرفة» عن الآخر، في الوقت الذي لا تشجع فيه إسرائيل مطلقًا «تعليم السلام» أو الاختلاط بين الطلبة اليهود والفلسطينيين، بل على النقيض من ذلك، فعلى الرغم من وفرة الفرص، لم يحصل أن تحول موضوع السلام والتعايش إلى جزء من المنهاج الدراسي الرسمي، ولم يحمل أي مصداقية أكاديمية في نفسه مطلقًا. كما أن تمثيل الفلسطينيين في الكتب المدرسية المتداولة في إسرائيل يرسخ الجهل بالأوضاع الاجتماعية والجيو- سياسية الحقيقية وبالخطاب الجغرافي والتاريخي، وذلك بالإضافة إلى كونه أداة تغرس الأفكار التمييزية والمواقف العنصرية. وعلى افتراض أن طلبة المدارس لا يرتادون المكتبات من أجل التحقق من الوقائع وسد الفجوات التي تعتري الكتب المقررة عليهم في مدارسهم، وأن غالبية المعلمين نشأت على مثل هذه الكتب، فعلى المرء أن يخلص إلى نتيجة مفادها أن أبناء الأجيال الثلاثة السابقة من الإسرائيليين ليسوا في معظمهم على وعي بالوقائع الجيو- سياسية أو الاجتماعية التي تحيط ببلدهم. ويتم تجنيد الطلبة اليهود، مع هذه الصور المشوهة والخرائط المحرفة التي تُزرع في عقولهم وتثبَّت فيها، من أجل تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، الذين لا يعلم هؤلاء الطلبة شيئًا عن حياتهم وعالمهم، والذين تعلموا الامتعاض من وجودهم والخوف منه. ويتجسد هذا التلقين، أو بالأحرى «إفساد العقول»، من خلال سلطة الخطاب العلمي، بشقيه اللفظي والبصري، الذي يُنظر إليه على أنه محايد وموضوعي ويخلو من التحيز، وبالتالي يمثل الحقيقة المطلقة.

وتؤكد المؤلفة أن التمثيل السلبي للآخرين يدرب الطلبة على العداوة، وعلى احتقار جيرانهم والبيئة التي يعيشون فيها، ناهيك عن احتقار المعاهدات والقوانين الدولية المرعية. وهذا يتناقض في جوهره مع الادعاء الذي لا تنفك إسرائيل تسوقه، والذي يردده الساسة الأميركيون والأوروبيون الذين يقرون بالدعاية الإسرائيلية، بشأن «الفلسطينيين الذي يعلمون أطفالهم أن يكرهونا، ونحن نعلّم أحبب جارك».

وقدّم للكتاب من مركز مدار الكاتب أنطوان شلحت فأشار إلى أن هذه الدراسة تعتبر رائدة من حيث تركيزها على الخطاب البصري، وعلى أدوات البيان كذلك. ونوّه بأن التحليل، الذي تطبقه الدراسة على النصوص ذات الصلة، تستند إلى الأساليب المتعددة الوسائط، كما أنه يعتمد في أساسه على نظرية السيمياء الاجتماعية، التي تذهب إلى أن التمثيل ليس محايدًا على الإطلاق، وإنما هو متحيّز في جميع أحواله، فضلا عن كونه أيديولوجيًا على وجه التحديد.

وأضاف شلحت: تستخلص هذه الدراسة، من ضمن أشياء أخرى، أن الكتب المدرسية الإسرائيلية المتداولة ما زالت تدور في فلك التثبت على ما وصفته الباحثة «الماضي الذي يمكن استخدامه»، حتى من غير أدنى تغيير يتلاءم على الأقل مع انطلاق «عملية سياسية» بين إسرائيل والفلسطينيين تهدف إلى إحراز «اتفاق سلام». وقد سبق لباحث إسرائيلي آخر أن قال في معرض حوصلة هذا الأمر ما يلي: «يبدو أن السلام بقي خارج حدود المدرسة، ذلك بأن من ينظر إليه يفعل ذلك بوصفه شيئًا ما منتميًا إلى السياسة وتختلف الآراء في شأنه، أو بوصفه انحرافًا طفيفًا عن مسار التاريخ (الإسرائيلي) الحافل بالحروب. وعلى ما يظهر فإن لسان حال الجميع هنا يقول: ما جدوى تغيير الكتب إذا كان السلام، وفق المنظور السالف، فصلاً قصيرًا لن يصمد طويلاً؟». أمّا بيلد- إلحنان فتضيف أن الكتب، التي تتناولها في هذه الدراسة، تسخّر هذا الماضي لمنفعة السياسة التوسعية التي تطبقها إسرائيل في حاضرها، وربما تشكل أيضًا مؤشرًا على السياسة التي تنوي أن تطبقها في المستقبل.

العدد ٤٧ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن السياسات الاقتصادية في إسرائيل والأيديولوجيا النيو- ليبرالية!

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٤٧ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محورًا خاصًا حول السياسات الاقتصادية في إسرائيل والأيديولوجيا النيو- ليبرالية.

ويتناول المحور كيفية انعكاس تلك السياسات والأيديولوجيا التي تتحكم فيها على شتى مناحي الحياة، بدءًا بتسريع عمليات الخصخصة التي ترمي إلى توطيد أركان القطاع الخاص وتقويته والنهوض به على حساب القطاع العام، مرورًا بجهاز التربية والتعليم، وقطاعي الضرائب والأراضي، وانتهاء بنظام الرعاية الصحية.

وساهم في المحور كل من شير حيفر (النيو- ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلفّ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية)، ومحمود قعدان (الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة)، ويوآف بيلد (من الصهيونية إلى الرأسمالية وبالعكس- الاقتصاد السياسي لدولة الليبرالية الحربية الجديدة في إسرائيل)، ونبيل أرملي («صاحبة الجلالة» في الخدمة!- عن دور وسائل الإعلام الإسرائيلية في الترويج للفكر الاقتصادي النيو ليبرالي)، ويوسي يونا (متناقضات المنطق: التعليم في إسرائيل في العهد النيو- ليبرالي)، وداني فيلك (التوجه النيو- ليبرالي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل).

ويحوي العدد مقابلة خاصة أجراها رائف زريق وبلال ضاهر مع الوزير دان مريدور، وطرح فيها آراءه إزاء الواقع السياسي الراهن وإحالاته، مشيرًا على وجه الخصوص إلى أنه أصبح الآن ينتمي إلى المدرسة التي تؤيد التقسيم أو حل الدولتين وسبب ذلك، قبل أي شيء، يعود إلى أنه مهتم بنفسه ومصلحته. كما أنه يعبر عن خشيته مما أسماه «اختلال التوازن» في العالم الإسلامي كله بسبب صعود الإسلام السياسي.

وفي العدد قراءة استعراضية في «تقرير لجنة إدموند ليفي» حول «المستوطنات غير القانونية» بقلم سليم سلامة.

وهناك دراستان حول «مخطط شارون وبناء الوطن اليهودي» بقلم يوسف جبارين، وحول «السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين» بقلم هنيدة غانم.

كما يضم قراءتين: الأولى لران غرينشتاين حول عدد من الدراسات الصادرة مؤخرا، والخاصة بالمجتمع والسياسات الإسرائيلية، مع التركيز على أسئلة الهوية والنزاع والحدود السياسية. والثانية لأمين دراوشة في كتاب الباحث أورن يفتاحئيل الذي قدّم فيه دراسة حول النظام الإثنوقراطي بشكل عام وتجلياته في إسرائيل في مختلف المجالات، وقد صدر مؤخرًا بترجمة عربية عن مركز مدار.

وفي العدد ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» للرسالة التي كتبها دافيد بن غوريون إلى ابنه عاموس بعد صدور توصيات لجنة بيل العام ١٩٣٧ بشأن تقسيم فلسطين، والتي أكد فيها أن إنشاء دولة يهودية- حتى ولو كانت منقوصة وجزئية - يعتبر أقصى ما يمكن عمله في ذلك الوقت لتعزيز قوة الاستيطان الصهيوني، ويشكل رافعة قوية للجهود التاريخية من أجل «تحرير كامل الأرض». وكذلك زاوية المكتبة التي تستعرض أحدث الكتب الصادرة في إسرائيل. ومما جاء في كلمة إدارة التحرير:

تطالعون في هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خاصًا حول «السياسات الاقتصادية في إسرائيل والأيديولوجيا النيو- ليبرالية»، وكيفية انعكاسها على شتى مناحي الحياة.

كما تتناول مقالات المحور تأثير السياسات الاقتصادية في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، ودور وسائل الإعلام الإسرائيلية على وجه العموم والاقتصادية على وجه الخصوص في الترويج للفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي. وفي العدد دراستان:

الأولى تتناول بالرصد والتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي

انتهجتها إسرائيل من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧، من خلال التركيز، بشكل خاص، على العلاقة المتشابكة بين سياسات الاستيطان الإحلالية والتهويدية وبين سياسات تشكيل وإنتاج الفلسطينيين في القدس كسكان «مارقين» يتموقعون دائما «على حافة الجنحة»، ويشكل وجودهم مصدرا للخطر المستمر على النظام العام.

والثانية تدرس المخطط الرئيس لدولة إسرائيل، الذي يعرف أيضا باسم «خطة شارون» (نسبة إلى المهندس آرييه شارون)، ودوره في إنشاء جهاز «بناء الأمة» الصهيونية. ويفصل هذا المخطط خطة العمل المؤسسية الأكثر شمولا وملموسية في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، والتي كان لها ليس فقط التأثير الأكبر على «صورة البلاد»، وإنما أيضا كان لها دور مهم في بناء وتكريس الأساطير القومية عن الاستيطان في المناطق الحدودية، وإحياء القفار، والروح الجماعية الاستيطانية والسياسية، وأسطورة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وما شابه.

وفضلا عن زوايا القراءات، والمقابلة الخاصة، والمكتبة، يحوي العدد قراءة استعراضية في «تقرير لجنة إدموند ليفي» التي دعت إلى شرعنة جميع البؤر الاستيطانية العشوائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم التعامل مع الضفة الغربية على أنها منطقة محتلة، وترجمة خاصة لنص الرسالة التي بعث بها دافيد بن غوريون إلى ابنه عاموس وكشف فيها عن الأهداف الحقيقية من وراء تأييد الحركة الصهيونية توصيات لجنة بيل الخاصة بتقسيم فلسطين.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

ألمانيا ستزيد حجم التعويضات لليهود الناجين من المحرقة النازية

*اتفاق جديد يشمل تعويض الناجين الذين يعيشون في أوروبا الشرقية *

أعلنت ألمانيا أنها ستزيد حجم التعويضات التي تدفعها للناجين اليهود من المحرقة، وأنها ستوسع دائرة المستحقين، وذلك في أعقاب المفاوضات التي تجريها مع «لجنة الدعاوى»، المؤلفة من مندوبي منظمات يهودية في إسرائيل والعالم.

ووقع وزير المالية الألمانية، فولفغانغ شويفيليه، ورئيس «لجنة الدعاوى»، يوليوس بيرمان، على اتفاق تضمن هذه التفاهمات في برلين، الأسبوع الماضي.

وقال بيرمان، في تصريحات لوسائل إعلام إسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، إنه «عملنا عشرات السنوات من أجل الحصول على اعتراف بالناجين من المحرقة الذين بقوا في دول الاتحاد السوفياتي السابق. فهناك حالات هربت فيها شقيقتان معا [من المحرقة] إلى داخل الاتحاد السوفياتي، لكن إحداهما، التي تسكن اليوم في الولايات المتحدة بإمكانها أن تحصل على تعويضات، بينما الأخرى، التي تسكن في أوكرانيا، لا تحصل على شيء. وينبغي تحقيق قدر من العدالة بالاستناد إلى التاريخ وليس إلى الجغرافيا».

من جانبه قال شويفيليه إن «الذين تعرضوا للملاحقة من جانب النازيين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق سيحصلون على تعويضات من ألمانيا جراء معاناتهم خلال الحرب العالمية الثانية. ويوجد هناك أشخاص لم يكونوا مستحقين لذلك حتى اليوم».

ويتطرق اتفاق التعويضات هذا إلى نحو ٨٠ ألف يهودي من دول الاتحاد السوفياتي السابق والذين ما زالوا يعيشون في أوروبا الشرقية ولم يحصلوا على تعويضات من ألمانيا حتى الآن. وسيحصل كل واحد منهم على دفعة لمرة واحدة بقيمة ٢٥٥٦ يورو. ويصل المبلغ الإجمالي لهذه التعويضات إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، ستتم مساواة المخصصات التي يتلقاها الناجون من المحرقة في أوروبا الشرقية والغربية، وقيمتها ٣٠٠ يورو شهريا للفرد.

إلا أن التغيير الأساس والأهم في الاتفاق الجديد بين حكومة ألمانيا و«لجنة الدعاوى» يتعلق بإقامة برنامج لثلاث سنوات يتم من خلاله زيادة حجم التعويضات التي تدفعها ألمانيا بموجب بند «ساعات المساعدة البيتية» إلى الناجين من المحرقة المسنين في إسرائيل وجميع أنحاء العالم. وينص الاتفاق الجديد على أن تدفع ألمانيا، بموجب البند المذكور، قبل نهاية العام الحالي، مبلغ ١٧٧ مليون دولار، وفي العام المقبل ١٩١ مليون دولار، و١٩٦ مليون دولار في العام ٢٠١٤. وهذه المبالغ أعلى من تلك التي دفعتها ألمانيا في السنوات الماضية.

ستون عاما على «اتفاق التعويضات»

وجرت في برلين، يوم الأربعاء الماضي، مراسم الذكرى السنوية الستين لما يسمى بـ«اتفاق التعويضات»، الذي تم توقيعه بين ألمانيا وإسرائيل في لوكسمبورغ في العام ١٩٥٢. وأقامت هذه المراسم وزارة المالية الألمانية. وقد نقلت ألمانيا إلى إسرائيل، في السنوات الأولى التي أعقبت هذا الاتفاق، بضائع بقيمة ٣ مليارات و٤٥٠ مليون مارك، أو حوالي ٨٤٥ مليون دولار، كما أن ألمانيا اعترفت لأول مرة من خلال هذا الاتفاق بمسؤوليتها عن قتل اليهود خلال المحرقة والمس بأملاكهم وروحهم. إضافة إلى ذلك تعهدت ألمانيا بتعويض شخصي تدفعه لليهود الذين لاحقهم النظام النازي.

وقال رئيس اللجنة الإدارية لـ«لجنة الدعاوى»، رؤوفين مِرحاف، الذي شارك في مراسم ذكرى توقيع «اتفاق التعويضات»، ويشارك كل عام كمندوب عن «لجنة الدعاوى» في المفاوضات حول حجم هذه التعويضات ودفعها للناجين من المحرقة، إن «البنية التحتية في البلاد [في السنوات الأولى بعد قيام إسرائيل] كانت متخلفة وقديمة. وكانت الدولة في حالة تقشف ولم تتمكن من الدفع مقابل السكر والوقود، في الوقت الذي كان فيه عدد السكان يتضاعف كل ثلاث سنوات».

وأضاف مرحاف أن «الأموال الألمانية سمحت ببناء بنية تحتية هنا للشوارع والقطارات والصناعات والسفن. ولا يوجد أحد اليوم يخالف الرأي القائل بأن اتفاق التعويضات كان أهم شيء حدث لنا هنا. فالألمان دفعوا تعويضات على شكل بضائع والأمور هنا سارت مثل دقات الساعة وبنت البنى التحتية لدولة إسرائيل التي استوعبت الهجرة اليهودية إليها» [«هآرتس» – ١٦. ١١ .٢٠١٢].

لكن التوقيع على «اتفاق التعويضات»، في العام ١٩٥٢، أثار سجالا صاخبا للغاية في إسرائيل. وقال زعيم المعارضة الإسرائيلية حينذاك، مناحيم بيغن، الذي عارض الاتفاق بشدة، في خطاب أمام الكنيست إن «هذه ستكون بمثابة حرب على الحياة أو الموت». وأضاف مخاطبا رئيس الحكومة الإسرائيلية، دافيد بن غوريون، «أنتم لن تجعلونا نستسلم، لأنه لا توجد قوة في العالم قادرة على إرضاخ قوة جنود الإيتسل [العصابة الصهيونية «التنظيم العسكري القومي» الذي تزعمه بيغن]. وهذه الحكومة، التي ستشرع بمفاوضات مع القتلة الذين أبادوا شعبنا، ستكون حكومة ظالمة تؤسس حكمها على الحربة والقنبلة».

إضافة إلى الخلافات داخل إسرائيل حول «اتفاق التعويضات» مع الحكومة الألمانية، بعد سبع سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظام النازي في ألمانيا، فإن ثمة جوانب شائكة فيه. وقال شلومو غور، وهو أحد كبار المسؤولين في «لجنة الدعاوى» وتولى في الماضي منصبي مدير عام وزارة العدل ومراقب الدولة، عن الاتفاق إنه «وثيقة وقعت عليها دولتان لم تكونا موجودتين في الفترة التي تطرق إليها الاتفاق، وهما ألمانيا الغربية وإسرائيل، كما أنه شمل جهة ثالثة، لا يعترف بها القانون الدولي أبدا، وهي الشعب اليهودي». وأشار إلى أن «هذا كان أول اتفاق تتعهد فيه دولة هُزمت في الحرب بأن تدفع تعويضات شخصية لمتضررين جراء تلك الحرب».

وكان مراسل «هآرتس»، روبرت فلتش، الذي حضر توقيع «اتفاق التعويضات» في العام ١٩٥٢، قد أفاد حينذاك أن «المشكلة كلها معقدة أكثر مما اعتقد الكثيرون. فالألمان لن يقدموا الدولارات على طبق من فضة. هم مستعدون لكي يدفعوا تعويضات، وهم يعترفون أيضا بعدالة المطالب الإسرائيلية رغم عدم وجود أساس قانوني مقبول. لكن علينا ألا ننسى أن المبالغ التي يدور الحديث حولها هي مبالغ هائلة جدا. ومن السهل أن تنهب وتهدم، ولكن من الصعب دفع مبالغ كهذه بطرق طبيعية».

وأشارت الصحيفة إلى أنه كانت هناك حساسيات لدى الوفد الإسرائيلي خلال توقيع «اتفاق التعويضات»، وبينها رفض قسم من أعضائه مصافحة الجانب الألماني في المفاوضات. وقال مرحاف إنه تم حل هذه المشكلة بأن «اقترح أحد حراس بن غوريون استخدام غرفة واسعة ووضع طاولة كبيرة فيها، لكي لا تسمح بوجود اتصال جسدي بين الجانبين».

وتحول ألمانيا مخصصات التعويضات الشخصية للناجين اليهود من المحرقة بواسطة منظمة جديدة تمت إقامتها في موازاة التوقيع على «اتفاق التعويضات» لكي يمثل يهود العالم في المفاوضات مع الحكومة الألمانية. وهذه المنظمة هي «لجنة الدعاوى»، المؤلفة من ٢٤ منظمة يهودية تمثل الناجين من المحرقة، ومن شخصيات عامة ومندوبين عن حكومة إسرائيل.

ويلتقي مندوبو «لجنة الدعاوى» مع مندوبي الحكومة الألمانية كل عام من أجل البحث في حجم التعويضات للعام التالي. ووفقا لمعطيات «لجنة الدعاوى»، فإن ألمانيا حولت بواسطتها ٧٠ مليار دولار إلى ٨٠٠ ألف يهودي نجوا من المحرقة ويقيمون في ٩٠ دولة. وقال مرحاف في هذا السياق «لقد دخلنا إلى رؤوسهم [أي رؤوس الألمان] بواسطة شواكيش، وصدمناهم، من أجل أن يستوعبوا أنهم يتحملون مسؤولية عن معاناة الآخرين».

مندوبو الحكومة الألمانية و«لجنة الدعاوى» خلال أحد اللقاءات في برلين.

وكانت إحدى نتائج ذلك أن اعترفت ألمانيا، في العام ٢٠٠٨، بحق الناجين اليهود من حصار القوات النازية لمدينة لينينغراد السوفياتية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي العام ٢٠١١ تم الاتفاق بين «لجنة الدعاوى» والحكومة الألمانية على حق آلاف اليهود الذين هربوا من الزحف النازي خلال الحرب رغم أنهم تواجدوا في مناطق لم يحتلها النازيون، مثل مدينة موسكو، بالحصول على تعويضات، وكذلك حق يهود من أصول مغربية الذين عاشوا في تلك الفترة في ظروف منع تجول، بالحصول على تعويضات من ألمانيا ايضا.

وقال مرحاف إن «ثمة من يقول إن ٧٠ مليار دولار ليست كافية، وإن الكنز البشري ومعاناة الناجين وسلب المعنويات لا يمكن قياسها بالمال أبدا».

ألمان يطالبون بوقف التعويضات

وشارك نائب وزير المالية الألماني، فيرنر غيتسر، في مراسم أقيمت الأسبوع الماضي لإحياء ذكرة جدة مرحاف، التي قضت في معسكر الإبادة النازي «أوشفيتز». وقال غيتسر لـ «هآرتس» إنه «ما دام ضحايا المحرقة على قيد الحياة، فإن ألمانيا ملزمة بالاعتراف بمسؤوليتها التاريخية عن الضحايا اليهود».

لكن غيتسر قال إنه توجد أصوات تتعالى في ألمانيا، الآن، تعارض استمرار دفع التعويضات لليهود. وشدد على أنه «واضح أنه توجد اصوات قليلة، وهي معدودة فعلا، تدعو إلى وقف دفع التعويضات. وليس دائما يرى الشبان أمام أعينهم وبشكل كامل الانعكاسات التاريخية للتعويضات. والكثيرون لا يعرفون أنه بعد ٧٠ عاما من انتهاء الحرب العالمية الثانية، ما زالت ألمانيا تدفع تعويضات. ونحن ملزمون بأن ننجح في التوضيح لهم أن المعاناة التي سببتها المانيا لضحايا المحرقة ما زالت حاضرة اليوم. وقال أحد الضحايا لي مرة إن 'هذا أمر جيد أنكم تساعدوننا. لكن افضل شيء يمكن أن تفعلوه لمصلحتنا هو أن تروا ذلك لأولادكم'».

وأشار مدير عام «لجنة الدعاوى»، غيرغ شنايدر، إلى أن المفاوضات بين اللجنة والحكومة الالمانية حول حجم التعويضات تكون أحيانا «صعبة وغير مريحة، وتسود خلالها مشاعر وأسئلة تتعلق بالأخلاق وبالمال. ونحن نحاول الحفاظ على علاقات مهنية». وأضاف أنه في نهاية الأمر فإنه «من دون جانب المشاعر لا يمكن أن يكون للمفاوضات أي معنى. ومن دون الجانب المهني لم نتمكن من القيام بذلك».

وأوضح بن هيلفغوت، وهو ناج من المحرقة ويعيش في بريطانيا وحضر إلى برلين لحضور المفاوضات، التي جرت الأسبوع الماضي، أن «الناجين من المحرقة يروون للألمان بتفصيل بالغ ما تعرضوا له. وعلى سبيل المثال، عندما يبحثون في مسألة 'كم شهرا يتعين على الإنسان أن يكون قد تواجد في الغيتو كي يستحق راتب تقاعد'؟، نرد على ذلك بإحضار ناجين كي يروا كيف كان الوضع في الغيتو. وهذا ليس سهلا. ويقول الألمان أحيانا: ليس بإمكاننا تحمل ذلك، ونحن نجيب: أنتم ملزمون بالاستماع، فهذا أمر أخلاقي».

ولخص شنايدر موضوع التعويضات بالقول إن «المال ليس الأمر الأساس، وإنما الأمر الأهم هو الاعتراف والاستيعاب من جانب الألمان. فهذا ما سمح بوجود مصالحة بين الشعب اليهودي والألمان، وهذا ما مكّن الشعبين من التقدم إلى المرحلة المقبلة» ودفع تعويضات.

وزارة الأمن الداخلي تنشر «مؤشر العنف ضد النساء»:

أكثر من ٧٥٪ من النساء في إسرائيل يعشن في «ذعر دائم»!

هناك انعدام بنيوي لتقديم شكاوى ضد جرائم العنف الجنسي في المجتمع العربي

ذكرت تقارير صحافية، قبل ثلاثة أسابيع، أنه عندما توجه شرطي دورية إلى مبنى في مدينة بات يام في وسط إسرائيل، بعد ورود معلومات إلى مركز للشرطة حول إطلاق نار في إحدى الشقق، كان في استقباله المشتبه به بنفسه، الذي قال للشرطي «لقد قتلتها»!، وأضاف «نحن مطلقان وحدث شجار بيننا». وعلى أثر ذلك دخل الشرطي إلى غرفة النوم حيث وجد جثة إستير أبراهام ملقاة على الأرض، وقد اخترقت ثماني رصاصات جسدها.

ووفقا للتقارير فإن إستير أبراهام كانت تعيش في مستوى تهديد عالٍ بقتلها. فالمعطيات بأنها مطلقة ومهاجرة من أثيوبيا، تضعها في حالة تهديد خطير جدا بالقتل. وهذا ما يؤكده «مؤشر العنف ضد النساء»، وهو تقرير تم إعداده في وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية. ويؤكد التقرير على أنه منذ العام ٢٠٠٨ طرأ ارتفاع كبير على نسبة المطلقات بين النساء اللاتي قتلن في إسرائيل، بينما نسبة النساء الأثيوبيات بلغت ٢١٪ من بين مجمل النساء اللاتي قتلن في إسرائيل خلال العام الماضي، علما أن نسبة النساء الأثيوبيات في إسرائيل هي ١ر٥٪ فقط.

وتم إعداد مؤشر العنف بموجب معطيات الجرائم ضد النساء، القتل والسرقة والعنف الجنسي، وتناول الفترة الواقعة بين العام ٢٠٠٨ ونهاية العام ٢٠١١. ويحذر التقرير في هذا السياق من وجود مميزات تتعلق بالسن والوضع العائلي ودين الضحية.

وتبين من تقرير مؤشر العنف ضد النساء أن نسبة القتيلات الأعلى خلال السنوات الأخيرة هي من الفئة العمرية ما بين ١٨ - ٢٤ عاما، بنسبة قتيلتين بين كل ١٠٠ ألف امرأة. كذلك فإن ثلث حالات قتل النساء وقع في بيت العائلة، وثلث آخر من هذه الجرائم وقع في الشارع. ووقع معظم جرائم قتل النساء بعد الساعة الخامسة مساء، وسجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا حادا في جرائم القتل خلال ساعات الليل المتأخرة ونهاية الأسبوع.

وأظهر تحليل المعطيات وفقا لديانة الضحية أن نسبة النساء المسلمات والدرزيات اللاتي قتلن كانت ضعفي نسبة القتيلات اليهوديات، أي أنه من بين كل ١٠٠ ألف امرأة يهودية تقتل امرأة، بينما من بين كل ١٠٠ ألف امرأة مسلمة ودرزية تقتل امرأتان. ورغم ذلك فإن معطيات تم استعراضها في الكنيست، مؤخرا، دلت على انخفاض نسبة النساء العربيات اللاتي يقتلهن أزواجهن. ففي العام ٢٠٠٩ قتلت ١١ امرأة، بينهن ١٠ عربيات، وفي العام ٢٠١٠ قتلت ٥١ امرأة بينهن ١٠ عربيات وفي العام ٢٠١١ قتلت ٤٢ امرأة بينهن ١١ عربيات.

لكن منظمات نسائية فسرت هذا الانخفاض بأنه في المجتمع العربي لا تزال ترتكب جرائم قتل نساء ولا يتم إعطاء تقارير حولها، ويتم تسجيل هؤلاء النساء بأنهن مفقودات، لأن الشرطة لا يمكنها أن تعلن عن وجود جريمة قتل من دون العثور على جثة. ورأت المنظمات النسائية أنه من أجل فهم الصورة الحقيقية يجب معرفة عدد النساء المفقودات في المجتمع العربي.

٤٠٪ من الاعتداءات الجنسية وقعت في بيت الضحية أو المعتدي

وأضاف التقرير أنه توجد فروق كبير بين الديانات في كل ما يتعلق بجرائم العنف الجنسي، وأن هناك «انعدام بنيوي» فيما يتعلق بتقديم شكاوى ضد هذه الجرائم في المجتمع العربي. وعلى الرغم من أن النساء اليهوديات تشكلن ٧٦٪ من مجمل النساء في إسرائيل، إلا أنهن يشكلن ٨٣٪ من ضحايا العنف الجنسي. وبالمقابل، نسبة النساء المسلمات ١٦٪ من مجمل النساء في إسرائيل، لكنهن يشكلن ٥ر٦٪ من مجمل شكاوى العنف الجنسي ضد النساء. وحسب المعطيات فإن ٨٠ من بين كل ١٠٠ ألف امرأة يهودية تعرضن لعنف جنسي، مقابل ٢٠ من بين كل ١٠٠ ألف امرأة من الديانات الأخرى تعرضن لعنف جنسي.

وبموجب معطيات مؤشر العنف ضد النساء، فإن الجرائم الجنسية ما زالت نوع الجرائم الذي تكون نسبة النساء اللاتي يتعرضن له هي الأعلى وبشكل كبير قياسا بالرجال. وبين السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١١ وقعت ٦٠ جريمة اعتداء جنسي على نساء لكل ١٠٠ ألف امرأة، مقابل ١٧ اعتداء جنسي على رجال لكل ١٠٠ ألف رجل. كذلك فإن نصف ضحايا الاعتداءات الجنسية هو من القاصرات، ونسبة القاصرات والشابات، حتى سن ٢٤ عاما، أعلى من النساء الأكبر سنا، ٢٠٠ قاصر وشابة من بين كل ١٠٠ ألف تعرضن لاعتداء بينما تعرضت ٧٥ امرأة فوق سن ٢٥ عاما لاعتداء من بين كل ١٠٠ ألف.

ويستدل من المعطيات أن نسبة النساء المطلقات اللاتي يتعرضن لاعتداءات جنسية أعلى من باقي النساء. وفي مقابل انخفاض حالات الاعتداءات الجنسية ضد المطلقات، منذ العام ٢٠٠٤، إلا أن ارتفاعا حصل في تعرض العزباوات لمثل هذه الاعتداءات. وأشار التقرير إلى أن أكثر من ٤٠٪ من الشكاوى المتعلقة بالاعتداءات الجنسية وقعت في بيت الضحية أو المعتدي، الأمر الذي يشير إلى أنه في حالات كثيرة تكون هناك معرفة مسبقة بين الضحية والمعتدي. ووقعت ١٠٪ من هذه الاعتداءات في مؤسسة تعليمية، مثل مدرسة أو جامعة.

ووقعت معظم الاعتداءات خلال ساعات العمل، ما بين الثامنة صباحا والرابعة بعد الظهر، وطرأ ارتفاع في السنوات الأخيرة في عدد الاعتداءات الجنسية خلال ساعات الليل المتأخرة وقبيل الفجر، وخاصة في نهاية الأسبوع.

أكثر من ٧٥٪ من النساء يعشن في «ذعر دائم»

وأظهر استطلاع جرى في بداية العام الحالي حول مدى شعور النساء بالأمن الشخصي، أن غالبيتهن ما زالت تتخوف على أمنها الشخصي في كل ما يتعلق باحتمال تعرضها لاعتداءات جنسية، في أماكن العمل وأماكن الترفيه وداخل البيت. ووفقا للاستطلاع، الذي شاركت فيه ٨٠٠ امرأة من جميع الأوساط والديانات في إسرائيل، فإن ٧٦٪ من النساء اليهوديات و٧٩٪ من النساء العربيات قلن إنهن يعشن في «ذعر دائم» من احتمال التعرض لاعتداء جنسي.

وأفادت نتائج الاستطلاع أن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء ستتعرض لاعتداء جنسي خلال حياتها. بينما في الواقع قدمت ١٦٪ من النساء شكاوى حول تعرضهن لاعتداء جنسي من جانب شخص غريب. لكن هذه النسبة وصلت إلى ٣٨٪ في مجتمع المهاجرين الروس في إسرائيل. وقالت ١٤٪ من النساء اليهوديات، في الاستطلاع، إنهن تعرضن لاعتداء جنسي قبل بلوغهن سن ١٦ عاما.

وذكرت مراكز مساعدة النساء أن ٣٠٪ من المتوجهات إليها كل عام شكون من أنهن وقعن ضحية اعتداء جنسي قبل بلوغهن سن ١٢ عاما، لكنهن قررن تقديم شكوى في سن أكبر ضد المعتدي. ووفقا لمراكز مساعدة النساء فإنها تتلقى في كل عام ٤٠ ألف توجه، ونصف المتوجهات يشكو من تعرضه للاغتصاب أو محاولة الاغتصاب أو اغتصاب جماعي.

ودلت المعطيات على حدوث انخفاض في جرائم السرقة بحق النساء منذ العام ٢٠٠٥ وأن تعرض الرجال للسرقة أعلى من حالات تعرض النساء للسرقة. لكن الأرامل والمطلقات تعرضن للسرقة، على مدار السنين، أكثر بكثير مما تعرضت له المتزوجات والعزباوات. ووقعت غالبية جرائم السرقة بين الساعة الثامنة مساء والرابعة فجرا، وأكثر من نصفها وقع في الشارع. وتبين أن النساء اليهوديات تعرضن للسرقة أكثر بكثير من النساء من باقي الديانات.

اتهامات للشرطة

وعقبت الشرطة الإسرائيلية على اتساع حجم ظاهرة العنف ضد النساء بالقول إنها «تنظر بخطورة» إلى العنف ضد النساء، وأن الشرطة تستخدم جهازا مهنيا ومختصا في هذا المجال، وأنه موجود في معظم وحدات الشرطة وترافقه دائرة تعالج شؤون المتضررين من جرائم الاعتداءات. وأضافت أن «الشرطة تقيم اتصالا وثيقا مع خدمات الرفاه المختلفة ومنظمات المساعدة، كما أن الشرطة عضو في لجنة وزارية تعنى بمواجهة ظاهرة قتل النساء على أيدي أزواجهن». كذلك أشارت الشرطة إلى أنها وظفت عاملين اجتماعيين في قسم من مراكزها ليرافقوا المشتكيات من العنف.

من جهتها وجهت مراكز مساعدة النساء ضحايا العنف اتهامات إلى الشرطة، بينها أن «معظم الاعتداءات لا يصل إلى الشرطة لكن معظم الملفات التي تصلها يتم إغلاقه من جانب الشرطة». وتشير المعطيات إلى أن ٢٠٪ من الحالات فقط يتم تقديم شكاوى فيها، وأن ٧٥٪ من الملفات يتم إغلاقها في الشرطة ولا يتم تقديم لوائح اتهام إلى المحاكم بشأنها.

وقالت مديرة مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية والاغتصاب في القدس، كيدم بيرت، لوسائل إعلام إن «الشرطة حققت تقدما في مجال العنف الجنسي، وتوجد أنظمة جديدة اليوم، والشرطة تتعرض لانتقادات من جانب وسائل الإعلام، ويوجد لذلك تأثير، لكن المعطيات ما زالت صعبة وقاسية. فأن تتعرض واحدة من بين كل أربع نساء لمحاولة اغتصاب هو معطى قاسٍ».

وأضافت بيرت أنه «لن يتم حل هذا الموضوع قبل أن يكون هنا رئيس حكومة يعلن أن هذا الموضوع موجود في رأس سلم أولوياته ويرصد من أجل تحقيق هذا الهدف الميزانيات الملائمة. فالموضوع لا يتعلق بالشرطة فقط، وإنما هو موضوع يجب أن يلقى اهتماما من جانب جميع أجهزة الدولة».

كذلك قالت مديرة دائرة رفع مكانة المرأة في مؤسسة «فيتسو»، ريفكا نويمان، إن «الأعداد ليست مهمة، فالخلاصة هي أن هناك نساء في إسرائيل يقتلن، والقتل ليس حكما من السماء». وأضافت أن «الشعور هو أن السلطات تعتبر قتل النساء كما لو أنه حكم من السماء، إذ أنه تم سن قانون لمنع العنف في العائلة قبل ٢١ عاما، والحقيقة الآن هي أنه توجد أمور كثيرة ينبغي تحسينها وتصحيحها، وبضمنها أوامر إبعاد الزوج عن البيت» في حال تهديد زوجته. وخلصت إلى أن «الأنظمة اليوم تشكل خطرا على المرأة. وفي نهاية الأمر، فإن المرأة هي التي تبلغ الرجل العنيف بشأن إبعاده وليس الشرطة، وهذا مجرد مثال صغير على ما يمكن أن يتم فعله».

ورأت المحامية عنبال روبنشتاين أن «الاستنتاج المركزي الذي يبرز بوضوح من المعطيات هو العلاقة العكسية بين الشكاوى والجرائم الجنسية وبين جرائم القتل. فمعطيات الاعتداءات الجنسية في الوسط العربي هي الأكثر انخفاضا بينما حالات القتل هي الأعلى. والشكاوى ضد اعتداءات جنسية في الوسط اليهودي هي الأعلى بينما حالات قتل النساء منخفضة جدا. ولذلك على السلطات المسؤولة عن منع الجريمة أن تؤكد وتشجع النساء على تقديم شكاوى بعد تعرضهن لاعتداءات جنسية وعنف لأن هذا حقهن، وهذا سيعود بالفائدة ليس بحماية النساء فقط وإنما سيؤدي إلى نشوء شعور بالأمن الشخصي».

تغطيـة خاصـة

جولة أخرى من الصراع مع الحريديم

المحكمة العليا في مواجهة ممارسات حكومية تضرب عرض الحائط بقراراتها المتعلقة بمخصصات الحريديم وبتجنيدهم!

بقلم: سليم سلامة

لا يهدأ الصراع في إسـرائيل ولا يسـتكين بين المتدينين الحريديم وأحزابهم وما يتمتعـون به من قوة تأثير وابتزاز وما ينعمون به من امتيازات وتسـهيلات مجانية، من جهة، وبين أوسـاط أخرى واسـعة جدا في المجتمع الإسرائيلي ضاقت ذرعا بهذه القوة ولم تعد مسـتعدة لتحمـل أعباء هذه الامتيازات والتسـهيلات ودفع أثمانها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، من جهة أخرى.

وفـي الجولة الأخيرة من هذا الصـراع، أصدرت محكمة العدل العليا الإسـرائيلية، الأسبوع الفائت، قرارين يتعلقان بسياسـة الحكومة الإسرائيلية حيال أبناء الشبيبة من المتدينين الحريديم، وذلك في إطار بحثها في التماسين مقدمين إليها ضد هذه السياسة وللمطالبة بتغييرها.

القرار الأول يتعلق بالمخصصات الشهرية التي تدفعها الدولة إلى هؤلاء الحريديم (وخاصـة الشـباب في السـنوات الأولى ما بعد الـزواج، الذين يواصلـون التعلم في المدارس الدينية - ييشيفوت- ويطلق عليهم بالعبرية اسم «أفريخيم»)، بينما يتعلق القرار الثاني باسـتمرار المماطلـة الحكومية في تجنيد الشـبان الحريديم لصفوف الجيش الإسـرائيلي، على الرغم من إلغاء «قانون طال»، الذي انتهى العمل به، رسميا، في مطلع آب من هذا العام.

ويكشف القراران، في صيرورة المداولات القضائية حول الالتماسين، عن أن الحكومة الإسرائيلية ماضية في تطبيق سياساتها السـابقة حيال أوساط الشبيبة الحريدية، على الرغم من انتفاء القاعدة القانونية لهذه السياسـة، رسميا، بما يشكل خرقا فظا وجليا للقانون الإسرائيلي، ضاربة عرض الحائط بالقوانين وبالقرارات القضائية الملزمة الصادرة عن المحكمة العليا. أو بمعنى آخر: إن الحكومة الإسـرائيلية تطبق سياسـة غير قانونية، بـل وتدافع عنها، دونما حرج ودونما أي اعتبار للإسـقاطات القضائية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه السياسة وعلى هذا النهج.

مخصصات «الأفريخيم»

فـي قرارها الأول، أصدرت المحكمة العليـا (بتركيبة مؤلفة من القضاة مريام ناؤور، سـليم جبران وعوزي فوغلمـان) أمرا احترازيا يلزم الدولة (الحكومة) بشـرح مبرراتها ومسـوغاتها لإحجامها عن إلغـاء قرار الحكومة الصادر في كانـون الأول ٢٠١٠ والذي يحصـل «الأفريخيـم» بموجبه على مخصصات شـهرية تحت مسـمى «منحة تعليم وتشجيع على الانخراط في سوق العمل»، ولسبب عدم إلغاء البند ذي العلاقة في قانون الميزانية العامة، طالما لا تقوم الدولة بدفع مخصصات شـهرية مماثلة ومتسـاوية لأوساط أخرى في المجتمع الإسرائيلي، مثل: النساء، الطلاب الجامعيين، أبناء الديانات الأخرى وأبناء تيارات يهودية أخرى.

وقـد أصـدرت المحكمة العليـا أمرها الاحترازي هـذا في إطار النظـر في التماس مشـترك قدمته إليها مجموعة من المنظمات هي: «الاتحاد العام للطلاب الجامعيين في إسـرائيل»، جمعيـة «حدوش» (الجمعية مـن أجل حرية التدين والمسـاواة بين العلمانيين والحريديم في إسـرائيل)، «المركز من أجل التعددية اليهودية» (التابع لحركة اليهودية التقدمية)، جمعية «أومتس» (مواطنون من الإدارة السـليمة والعدل الاجتماعـي والقضائـي - وهـي جمعية مكافحة ضـد العلاقة المتبادلـة بين المال والسـلطة، ضد الفساد ومن أجل المسـاواة للجميع أمام القانون)، «اتحاد أمناء التوراة والعمل» (وهذه حركة صهيونية تنشـط مـن أجل دفع «قيم اليهوديـة الليبرالية، الصهيونية والأخلاقية في أوساط الجمهور المتدين خاصة، وفي المجتمع الإسرائيلي عامة»)، جمعية «إسرائيل حرة» (وهي جمعية علمانية تسعى إلى حرية التدين، فصل الديـن عن الدولة، تجنيد جميع مواطني الدولة للخدمة العسـكرية والخدمة القومية وتشـجيع التعليم العالي) و«حركة المحافظين في إسرائيل» (وهي المنظمة الجامعة لتيارات اليهودية المحافظة في إسرائيل).

وكانت مسألة المخصصات الشـهرية لـ «الأفريخيم» قد وصلت إلى طاولة المحكمة العليـا للمرة الأولى في العام ٢٠٠٠ بالتماس قـدم إليها ضد هذه المخصصات، التي بـدأت الدولة بدفعها في مطلع الثمانينيات مـن القرن الماضي لنحو ١١ ألف «أفريخ»، بواسـطة مؤسسة «التأمين الوطني» كـ «مخصصات ضمان الدخل». وفي حزيران ٢٠١٠، بعـد عقد كامل من المـداولات، أصدرت المحكمة العليا قرارهـا في الالتماس فأمرت بإلغـاء هذه المخصصات والتوقف عن دفعها، ابتداء من ٢٠١١/١١/١، بتأكيدها أن هذه المخصصات «غير قانونية وغير متساوية».

وأكدت المحكمة في قرارها ذاك، في حزيران ٢٠١٠، أن دفع «مخصصات ضمان الدخل» لطـلاب المـدارس الدينية المتزوجين يتـم بموجب بند خاص في قانـون الميزانية العامـة للدولة، وهو بند غير قانونـي لأنه يتعارض مع «قانون ضمـان الدخل» الذي ينص، صراحة، على عدم اسـتحقاق الطلاب الذين يتعلمون في مؤسسـات تعليمية مختلفة هـذه المخصصات، وعليه فهو ينطوي على تمييـز بحق مجموعات أخرى من المجتمع الإسرائيلي. ونوهت المحكمة بأنه «إذا ما رغب المُشرّع (أي، الكنيست، وليس الحكومة!) في مواصلة تقديم الإعانات المالية للأفريخيم، فإن عليه أن يفعل ذلك في إطار ترتيب آخر يضمن المساواة للجميع».

لكـن الحكومة، وبدلا من الامتثال لقرار المحكمة هذا، سـارعت إلى تشـكيل لجنة خاصـة (لجنة غباي) لبحـث الموضوع وتقديـم توصيات، وذلك اسـتجابة للضغوط الشـديدة التي مارسـتها الأحزاب الحريدية التي طالبت بسن قانون يلتف على قرار المحكمة ويسـمح بمواصلـة دفع هذه المخصصـات، التي تبلغ قيمتها الشـهرية أكثر من ألف شـيكل للفرد الواحد. وفي شـهر ٢٠١٠/١٢ (أي، قبل الموعد الذي حددته المحكمة للتوقف عن دفـع المخصصات بأيام معدودة!)، أقـرت الحكومة التوصيات (بتأييد ١٤ وزيرا، معارضة ٨ وامتناع ٣) وفي صلبها: الإبقاء على النظام القائم في شأن هذه المخصصات (رغم قرار المحكمة بإلغائه وعدم قانونيته!)، باستثناء مركّب واحد فقط: تحديد فترة استحقاق هذه المخصصات بخمس سنوات، على أن يتم في السنة الخامسـة تقليصها إلى ٧٥٪ من المبلغ الأصلي، وهو القرار الذي شكل نقضا وتجاوزا رسميين واضحين للقرار الذي أصدرته المحكمة العليا قبل ذلك بستة أشهر فقط!

وكان رئيس اللجنة، غباي، قال للحكومة في جلسـتها التـي أقرت التوصيات (يوم ٢٠١٠/١٢/١٩) إن «القرار سيسـاعد في إخراج الأفريخيم إلى سوق العمل». وقال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إن «هذا القرار يقدم حلا تدريجيا غير سـهل للحريديم»، بينما هاجم وزير المالية، يوفال شـتاينيتس، المعارضين قائلا إن «أي اقتراح يخص الحريديم يثير ردود فعل هستيرية»! وكان من بين المعارضين الوزير سيلفان شالوم (ليكود) الذي قال إن «الحديث يجري هنا عن مشكلة صعبة وينبغي أن نتذكر أن العرب أيضا لا يخدمون في الجيش ومن الواجب إيجاد حل هناك أيضا»، والوزير غدعون ساعر (ليكود) الذي قال: «أشكّ في أن يصمد هذا القرار في امتحان المحكمة العليا وأخشى من أن يكبدنا ثمنا جماهيريا باهظا».

وعلـى خلفية قرار الحكومة هذا، قُـدم الالتماس الجديد (قيـد النظر الآن) بدعوى عدم قانونية التسـوية التي يطبقهـا، لأنها تنطوي على تمييز ضد النسـاء، وأبناء الديانات الأخرى، وأبنـاء التيارات الأخرى في اليهودية، والطـلاب الجامعيين الذين يتم حرمانهم من هذه المخصصات خلال فترة دراسـتهم، ولأنها تنطوي على تمييز ضد متلقّي «مخصصات ضمان الدخل» بموجب قانون ضمان الدخل، إذ إن «الأفريخيم» الذين يحصلـون على المخصصات ليسـوا مطالبيـن وملزَمين بإثبات اسـتنفادهم محاولات الانخراط في سوق العمل شرطا مسبقا للحصول على هذه المخصصات ولأنها لا ترتكز على تشريع قانوني، بل على قرار حكومي وبند في الميزانية تبلغ قيمته ١١٠ ملايين شيكل.

وفـي المقابل، دافعت الحكومة، في الرد الـذي قدمته إلى المحكمة العليا على هذا الالتماس، عن هذه المخصصات بزعـم أنها تُمنح لـ «الأفريخيم» بهدف «دمجهم في سـوق العمل وعدم إبقائهم في إطار تعليمي طوال حياتهم»، وأنها «محدودة لخمس سنوات فقط، بحيث يتم تقليص المخصصات في السنة الخامسة لتشجيع انتقالهم، تدريجيـا، وانخراطهم في سـوق العمل. أمـا الأفريخيم الذين يرغبـون في مواصلة الحصول على هـذه المخصصات بعد انتهاء فترة الخمس سـنوات فيتوجب عليهم الانتقال إلى مسار آخر تتضاءل فيه هذه المخصصات تدريجيا وباستمرار».

وخلال الجلسة التي عقدتها المحكمة الأسبوع الفائت، وجه القضاة انتقادات لاذعة إلـى موقف الحكومة ونهجها مؤكدين أنه «بدلا من اعتماد قرار حكومي يتيح مواصلة دفع المخصصات، حتى ولو بأسـلوب مختلف، كان يتوجـب على الحكومة التوجه إلى المحكمة بطلب تأجيل الموعد الذي حددته في قرارها بشـأن الالتماس السـابق»، أي يـوم ٢٠١١/١/١ موعدا للتوقف عن دفع المخصصات. وتسـاءلت القاضية مريام ناؤور: «كيـف يمكن للمخصصات أن تقرّب شـخصا من الانخراط في سـوق العمل؟ المنطق يقـول العكس - إن لم يحصل عليها، فسـيضطر إلى العمل». وحيـن قالت ناؤور: «ما كان هو ما سـيكون، هذا لا يقود إلى مساواة في المعايير»، ردت ممثلة النيابة العامة بالقول: «هذا يحقق مساواة بالتقريب»، فقالت ناؤور: «ثمة في هذا الملف صعوبة في فهم المقروء... فنحن لا نعرف ما هي المساواة بالتقريب»!

وعقـب نائب رئيس الاتحاد العام للطلبة الجامعيين، أوري رشـتيك، على ما دار في جلسـة المحكمة الأخيرة فقال: «نأمل بأن يصل هذا النضال الطويل الذي نخوضه منذ سـنوات إلى نهايته، ليس لمصلحة الطلاب الجامعيين فحسب، بل لمصلحة المجتمع الإسـرائيلي بأكمله. يتوجب على دولة إسرائيل رعاية ودعم الجمهور الشاب والمُنتج في المجتمع».

أما رئيـس الحركة الإصلاحية، الحاخام غلعاد كريف، فقـال: «يتعين على الحكومة أن تفهم أن المعونات يجب أن تُمنح إلى المواطنين العاجزين عن الانخراط في سـوق العمل، لا إلى أولئك الذين يجعلون التوراة فأسا يحفرون بها».

تجنيد الشبان الحريديم

في قرارها بهذا الشأن، أصدرت المحكمة العليا (بتركيبة مؤلفة من رئيس المحكمة آشير غرونيس، القاضية مريام ناؤور والقاضية عدنه أربيل)، يوم الخميس الأخير، أمرا احترازيا تلزم الحكومة بموجبه بتفسير أسباب إحجامها، حتى الآن، عن تجنيد تلاميذ المدارس الدينية اليهودية في سـن ١٩ حتى ٣٠ عاما لصفوف الجيش الإسـرائيلي، والذين كان يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية سابقا استنادا إلى «قانون طال»، على الرغم من انتهاء العمل بهذا القانون، رسميا، في مطلع شهر آب الأخير.

ويأتي هذا القرار في سـياق البحث الذي تجريه المحكمة العليا في الالتماس الذي قدمتـه إليها «الحركة من أجل نزاهة الحكم»، «فوروم المسـاواة فـي العبء»، حركة «نهضة» الشـبابية والمحامي يهودا ريسـلر، الذين طالبوا بالتجنيـد الفوري لجميع تلاميـذ المدارس الدينية اليهودية أبناء ١٩ - ٣٠ عاما الذين كانوا يتمتعون بالإعفاء سـابقا، والذين يزيد عددهم عن نحو ٤٠ ألفا، بعد أن تبين أن الجيش لن يجنّد سـوى التلاميذ الذين سيبلغون من العمر ١٨ - ١٩ عاما في السنة القادمة، فقط.

وادعت الحكومة، في ردها على الالتماس كما قدمته إلى المحكمة، بأن القرار بشـأن عـدم تجنيـد المجموعة المذكورة نابع مـن مجموعة اعتبارات، مـن بينها عدم قدرة الجيـش على القيام بمهمة اسـتيعاب هذا العدد الضخم جدا مـن المجندين الجدد دفعـة واحدة، والحاجة إلى الاسـتعداد لتنظيـم انخراط هـؤلاء الحريديم من حيث الوحدات العسـكرية التي سـيخدمون فيها، وتوفير الطعام «الحلال» («كاشير») لهم وغيرها.

ويبـدو من قرار المحكمـة أن ادعاءات الحكومة هذه لم تقنـع القضاة، الذين عبروا خلال الجلسة عن امتعاضهم من قرار الجيش ومن مسوغات الحكومة ونهجها في هذا المسألة، متسائلين: هل ينسجم هذا مع نص قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة، في شـهر شـباط من هذا العام، وأمرت فيه بإلغاء «قانون طال»، نظرا لعدم قانونيته، بما ينطوي عليه من مسّ فظ بمبدأ المساواة الدستورية؟

مؤشرات على الوجهة وتساؤلات عن الجاهزية

يسـتدل من الأمرين الجديدين اللذين أصدرتهما المحكمة العليا، كما من مجريات المداولات في قاعة المحكمة، أن المحكمة العليا الإسـرائيلية تنظر باسـتياء شديد إلى سياسة الحكومة وممارساتها الفعلية، التي تدوس القوانين والقرارات القضائية الصادرة عن المحكمة ذاتها، في ما يتصل بمجموعات الحريديم في إسـرائيل بشكل عام، وبأبناء الشبيبة منها بشكل خاص.

وقد يكون في هذا الاستياء، الذي عبر عنه قضاة المحكمة في كلا الالتماسين بصورة صريحة وجليّة، ما يوحي بالوجهة التي سـتختطها المحكمة العليا لدى الحسـم في هذين الالتماسـين في الأسـابيع القريبة، كما هو متوقع. وهذا ما يمكن استشفافه، أيضا، من قرار رئيس المحكمة العليا، القاضي آشير غرونيس، الأسبوع الفائت، مواصلة النظر في كلا الالتماسين بشكل مترابط.

ويبقى السؤال إذن: إلى أي مدى ستكون المحكمة كمؤسسة، وقضاتها كأفراد، على اسـتعداد للمضي قدما وإصدار القرارات المنسجمة مع أجواء المداولات والمستجيبة لمطاعـن الملتمسـين ومطالبهم، فـي ظل ما يبديـه اليمين الإسـرائيلي، وبضمنه الحريديـم، من اسـتعداد لمواصلة الهجـوم على المحكمة العليا، خاصة، والسـلطة القضائية، عامة، وعدم الارتداع عن أية خطوة، سياسية - جماهيرية وتشريعية تؤدي إلى مزيد من محاصرتها وتكبيلها؟

هذا ما ستكشف عنه الأشهر، وربما الأسابيع القليلة القادمة.

تذكير: اليهود الحريديم- نمط حياتهم ومواقفهم الدينية والدنيوية

اليهوديـة الحريدية هـي مجموعة تيـارات في اليهوديـة الحاخامية الأرثوذكسـية ويعرف أتباعها باسـم الحريديم. ويتميز الحريديم، الذين يطلق على الفرد منهم اسـم حريدي، بالحـرص البالغ على العيش بموجب تعاليم الشـريعة اليهودية. ومن الناحية القاموسية، تعني كلمة حريديم «الذين يهابون الله».

ونشـأت النظرة الحريدية في موازاة وكرد فعل علـى التحولات الثقافية والعلمانيـة والانصهار بين اليهود الأشـكناز، أي اليهـود الأوروبيين، في القرن التاسـع عشـر. وتم إطلاق تسـمية حريديم على تلامذة الحاخامين الذيـن عكفوا على دراسـة التوراة طوال حياتهم، وكانـوا ينفذون تعاليم التـوراة وفروضهـا بدقة وتزمت. واتسـعت ظاهرة الحريديـم في نهاية القرن التاسـع عشـر. وقد تطورت هذه الظاهرة في مـوازاة تحولات كبيرة فـي أوروبا، مثل النهضة الثقافية وظاهرة التحرر فـي أوروبا الغربية التي دفعـت الكثيرين من اليهود إلى الخروج من مجتمعاتهم والانصهار داخل المجتمعات في الدول التي يعيشـون فيها، ونتيجـة لذلك قرر الكثيرون أيضًا اعتناق الديانة المسيحية.

ونشـأت في تلك الفترة الحركـة الصهيونية، التي اعتبـرت أنها كانت حركة «للعـودة إلى إطار المجتمع والأمـة اليهوديين». لكن معظم مؤيدي الصهيونيـة لـم يكن من اليهـود المتدينيـن الأرثوذكـس. كذلك فإن الكثير من الشبان اليهود سـاروا في أعقاب الفكر القومي في موازاة تطور العلمانية في الغـرب، وبضمن ذلك بين اليهود في أوروبا. وشـعر اليهود المتدينـون الأرثوذكس إزاء كل هـذه التحولات بأنهم مهددون وسـعوا إلى «حماية» أنفسـهم منها. وفي هذا السـياق التاريخي تأسسـت حركة «أغودات يسـرائيل» في أوروبا والتي ما زالت قائمة وتنشط بين الحريديم في إسرائيل حتى يومنا هذا.

ولا يـزال الجمهور الحريدي يتحفظ مـن الحركة الصهيونية حتى اليوم، ولكن بدرجات متفاوتة، بدءا من اللامبالاة وحتى المعارضة الشديدة. وعلى أثر هـذا التحفظ والتخوف من العلمنة، فإن معظـم حاخامي الحريديم لم يشجعوا الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتيـن. وهذا التحفظ مـن الحركة الصهيونية هـو أحد الاختلافات الأيديولوجية بين الحريديم وتيار الصهيونية الدينية- القومية.

ويعتبر الجمهور الحريدي متزمتا دينيا إلى حد التعصب المفرط للفرائض التي تنـص عليها التوراة، وذلك وفقا لتفسـيرهم الخـاص لها. ويحافظ الحريديم بشكل كبير على الفصل بين الجنسين، ومنع العلاقات بين الرجال والنسـاء، تحسبا من نشـوء علاقات ممنوعة بين الجنسـين. والفصل بين الجنسين مطلق في المؤسسات التعليمية، منذ جيل الطفولة المبكرة، وفي الكنس والاحتفالات. ويتم هذا الفصل بوضع حواجز بين الرجال والنساء.

ويـرى الحريديم أن مكان المرأة هو في البيت أولا. لكن في العقود القليلة الماضية اتسـعت ظاهـرة خروج المـرأة الحريدية إلى العمـل، والمجتمع الحريـدي ليس قـادرا على مواجهة هـذه الظاهرة. لكن ليـس مقبولا في المجتمع الحريدي أن تظهر المرأة أمام الرجال. كذلك هناك حرص بالغ جدا على لباس النسـاء. وفي سـنوات التسعين، وبشـكل أكبر في بداية القرن الواحد والعشرين، اتسـعت ظاهرة الفصل بين النساء والرجال في الأماكن العامة، أي في الشـوارع، حيث توجد أرصفة خاصة للنسـاء وأخرى للرجال، وفي الحافلات وفي المؤسسات العامة.

ويحرص الحريديم على شـراء منتجات مصادق عليهـا من جانب جهات المراقبة الحريدية التي تصدر شـهادات الحلال لهذه المنتجات. وغالبا ما تكون الرقابة على المنتجات متشـددة أكثر من رقابة الحاخامية الرئيسية على المنتجات التي تباع في إسـرائيل. وفيما يتعلق باسـتخدام الكهرباء في أيام السـبت، فإنه يوجد في الكثير من بيوت الحريديم مولدات كهرباء خاصة من أجل الامتناع عن تدنيس يوم السـبت، حيث يعتبرون أنه ممنوع إشـعال أو إطفاء الكهرباء في هذا اليوم، ويرون أنهم بذلك يمتنعون أيضا عن تشـجيع عمال شـركة الكهرباء على العمل في أيام السـبت وتدنيس قدسيته.

وتعتبر نسـبة النمو الطبيعي لدى الحريديم الأعلى في إسرائيل. وتنجب المـرأة في هذا المجتمع ٧ر٧ طفل بالمتوسـط، لكن هنـاك عائلات كثيرة يزيـد عدد الأولاد في العائلة عن عشـرة، وهناك حالات نـادرة يصل فيها عـدد الأولاد في العائلـة إلى ١٨ ولدا وبنتا. والسـبب المركزي لكثرة الأولاد في العائلة نابع من الأيديولوجيا الدينية التي تعتبر إنجاب الأولاد فريضة دينية. وفي المقابل فإن اسـتخدام وسـائل منع الحمل مشـروط بتصريح يحصـل عليه الزوجان من حاخـام ويتم ذلك في حـالات خاصة فقط، مثل تشـكيل الحمل خطرا على حياة المرأة. إلا أن الاعتبار الاقتصادي أقل أهمية بنظر الزوجين في المجتمع الحريدي، لأنهم يؤمنون بأن الرزق يأتي من عند الله، ووفقا لمفهوم أن كل طفل يولد يجلب البَركة، ولذلك فإنهم يسـمون العائلات الكثيرة الأولاد «عائلات مباركة بالأولاد».

وفيما يتعلق بمصـادر دخل العائلة، فإن العادة فـي المجتمع الحريدي هي أن الرجل يدرس التوراة في «الكوليل» أو «اليشـيفاة»، أي المدرسة أو المعهـد الديني، بينما المرأة تتحمل أعبـاء إعالة العائلة بالعمل من داخل البيت أو خارجه.

وتفيد المعطيات بأنه في الجتمع الحريدي في إسرائيل تبلغ نسبة النساء العاملات ٦١٪ بينما نسـبة الرجال العاملين ٦٢٪ فقط. ومجال العمل الأكثر انتشارا للنساء هو التعليم في المدارس وروضات الأطفال التابعة للمجتمع الحريدي. وفي السـنوات الأخيرة أضيفت مجالات عمل أخرى للنسـاء، مثل التسويق عبر الهاتف والسكرتارية وبرمجة الكمبيوتر. وقد تم إقامة مصانع في مجال برمجة الكمبيوتر والهاي- تك في المدينة - المستوطنة الحريدية «موديعين عيليت» وتعمل فيها النساء الحريديات.

عدم التجند للجيش

امتنع الشبان في المجتمعات الحريدية دائما عن التجند للجيش في الدول الأوروبية التي عاشـوا فيها. وبعد إقامة إسـرائيل اسـتمروا في الامتناع عن التجند للجيش الإسرائيلي. ويعود ذلك إلى عدة أسباب بينها صعوبة الحفاظ على تعاليم وفرائض الشريعة اليهودية في الجيش والإغراءات التي يتعرض لها الشـاب الأعزب. كذلك تعتبر النظرة الحريدية أن الشـاب في سن ١٨ عاما لا يزال منهمكا في الدراسـة في اليشـيفاة، ويتعين عليه في هذه الفترة من حياته اكتسـاب ثقافته التوراتية. والسـبب الثالـث أن الحريديم يرون في أبناء اليشـيفوت (جمع يشـيفاة) أنهم بمثابة «سلاح روحاني» يحمي «شعب إسرائيل» ليس أقل من السـلاح العسكري، وينظرون إلى تجنيد شبان اليشيفوت على أنه أشـبه بجندي يفر من وحدته إلى وحدة أخرى. ويعارض المجتمع الحريدي الليتواني تجند الشبان للجيش حتى في سن متقدمة أكثر، من منطلق أن على الإنسان تخصيص كل حياته لدراسة التوراة.

وفي نهاية سـنوات التسـعين من القرن الماضي بدأ الجيش الإسرائيلي بتشـكيل وحدة عسكرية مخصصة للحريديم. وكانت أول وحدة كهذه هي كتيبة «هناحال هحريدي»، التي تم تسميتها لاحقا باسم «نيتساح يهودا» وهي كتيبـة تعمل في الضفـة الغربية. كذلك تمت إقامة أطر عسـكرية أخرى لاسـتيعاب الحريديم في أسلحة الجو والبحرية والمخابرات. ولا تخدم الفتيـات في هذه الوحدات. رغـم ذلك بقي إقبال الشـبان الحريديم على التجند للجيش ضئيلا ولم يتجـاوز عدد الحريديم في الجيش ٢٥٠٠ جندي وفقا لمعطيات العام ٢٠١٠.

وأثـار امتناع الحريديم عن التجند للجيش معارضة واسـتياء واسـعين لدى الجمهور الإسرائيلي. كذلك عبر سياسيون وحقوقيون عن معارضتهم لقانون سنه الكنيست في العام ٢٠٠٢ لتنظيم خدمة الحريديم في الجيش. ويمنـح هذا القانون، الذي يعرف باسـم «قانون طـال»، الحريديم إعفاءات وامتيـازات فـي الخدمة العسـكرية، مـا زاد المعارضة له بيـن الجمهور العلماني. وتم تمديد سـريان هـذا القانون في العـام ٢٠٠٧ لمدة خمس سـنين، وأصدرت المحكمة العليا قرارا، مؤخـرا، بوقف تمديد العمل بهذه القانون ما يعني إلغاءه مع حلول شهر آب من العام ٢٠١٢ الحالي، الأمر الذي أدى إلى إثارة أزمة كبيرة في العلاقات بين العلمانيين والحريديم.

الحريديم والصهيونية

عارض الحريديم الحركة الصهيونية منذ نشـوئها، كما عارضوا قيام دولة يهودية بسـبب التخوف من ردة فعل شـعوب العالم تجاه دولة كهذه. ورأى الحريديم أن إقامة دولة يهودية هي بمثابة تمرد على شعوب العالم. وتوجد مجموعتان بين الحريديم في إسـرائيل، هما «الطائفة الحريدية» و«حسيدية سـاتمار»، لا تـزالان تعارضان وجود إسـرائيل حتى اليوم. وعارضت أوسـاط حريدية أخرى إقامة دولة يهودية علمانية معللين ذلك بأنه كفر، وتحسبا من استخدام دولة كهذه قوتها من أجل فرض العلمانية على مواطنيها اليهود.

لكن بعد قيام إسـرائيل، تراجع حزب «أغودات يسـرائيل»، الذي يشـكل الذراع السياسـية للحريديـم الليتوانيين، عن الموقف مـن الدولة، ووقع منـدوب عن هـذا الحزب، هـو الحاخام إسـحق مئير ليفين، علـى «وثيقة اسـتقلال إسـرائيل»، وبعد ذلك تولى منصب وزير. وتغير وضع الحريديم بشـكل جوهري في سـنوات السـبعين، وخصوصا منذ العام ١٩٧٧، عندما صعد حزب الليكود اليميني إلى الحكم وتولى زعيمه مناحيم بيغن رئاسـة الحكومة. وقد اسـتخدم بيغن الخطاب الديني بشكل واسع، وضم حريديم إلى حكومته، ورفع الميزانيات المخصصة لهم.

وطرأ التحول الجوهري على المجتمع الحريدي في إسرائيل وعلى العلاقات المتبادلـة بينه وبين المجتمع العلماني في العـام ١٩٨٢، وذلك في أعقاب تأسـيس حزب شـاس، الذي حصل على أصوات اليهود الشرقيين من خارج المجتمع الحريدي. لكن السـنوات التي تلت ذلك تميزت بشرخ متزايد بين الحريديـم والعلمانيين، على خلفية تزايد عـدد الحريديم وتأثيرهم على السياسـة، إضافة إلى الخلافات حول المواضيع المتعلقة بفصل الدين عن الدولة، مثل الزواج المدني وبيع لحم الخنزير، خصوصا بعد الهجرة الروسية في مطلع التسعينيات. وبرزت في سياق هذا الصراع عدة موضوعات شكلت موضع خلافـات حادة بين الجانبين مثل موضـوع الميزانيات الخاصة التي ترصد للحريديم، وموضوع امتناع الحريديم عن التجند للجيش.

[مـن تقرير خاص أصدره مركز مدار في نيسـان ٢٠١٢ بالتزامن مع قرار المحكمة العليا إلغاء «قانون طال»]

حوار مع صاحبة إحدى المدونات الصحافية المهمة في إسرائيل

الصحافية طالي شنايدر لـ «المشهد الإسرائيلي»: أوضاع الصحافة في إسرائيل ستكون أسوأ في حال فوز الليكود في الانتخابات المقبلة!

* كلمة يساري تحولت إلى لعنة في الواقع الإسرائيلي الراهن *

كتبت هبة زعبي:

تحولت مدونة الصحافية الإسرائيلية طالي شنايدر إلى منبر ومصدر مهم للأخبار السياسية، وقد جعلها هذا الأمر خبيرة ومتمرسة في الشأن السياسي الذي تتابعه من كافة جوانبه وبصورة مستمرة، وهي تقوم بتزويد مدونتها بآخر المستجدات السياسية التي تحدث في إسرائيل والتي تستقيها من مصادرها الخاصة التي طورتها بفضل المدونة.

ونجحت طالي قبل سنة ونصف السنة في إجراء استطلاع حيادي بين منتخبي حزب كاديما فيما يخص الانتخابات الداخلية فيه قبل عدة أشهر، وأبرز هذا الاستطلاع مدونتها أكثر وتوجهت لها صحيفة «هآرتس» بطلب نشر مضامين المدونة في موقعها الإلكتروني، وسبقها موقع باسم «سولونا» بنفس الطلب، ونالت مدونتها قبل أسبوعين جائزة الامتياز في الصحافة الديجيتالية والتي تقدمها شركة جوجل.

في هذا التقرير حوار مع طالي شنايدر عن تجربتها مع المدونة، وعن رأيها في عدة مواضيع وجوانب تخص جولة الانتخابات القريبة وما تحمله من أمور مهمة.

(*) س: حدثينا عن تجربتك مع هذه المدونة؟

شنايدر: قصتي مع المدونة جاءت بعد أن فصلت من عملي في صحيفة «معاريف» قبل سنتين ونصف السنة، ووجدت نفسي بدون عمل وعاجزة عن إيجاد عمل جديد، لذا بحثت عن طريقة لأعود وأصبح بها مرتبطة ومؤثرة في العمل الصحافي، فقمت بنشر كل ما كتبته في مدونتي في الفيسبوك وتويتر، وقررت أن أعلن بدون خجل أني أحب موضوع السياسة.

(*) س: من هو جمهور المدونة الذي تسعين لاستقطابه؟

شنايدر: يدخل المدونة عدة آلاف متصفح شهريا وهذا الرقم يعتبر كبيرا قياسا إلى موقع يهتم بالشأن السياسي الذي لا يهتم به الناس كثيرًا، على النقيض من مواقع الترفيه التي يدخلها الكثيرون. منذ البداية قررت أن مدونتي ليست مخصصة للجمهور الواسع وانما حاولت جذب جمهور محدد ممن يهتمون أو يعملون في السياسة، حيث نجد أن عددا كبيرا من المتابعين هم من مساعدي أعضاء الكنيست، أو هم مسؤولون وناشطون مختلفون في الأحزاب، أو ناشطون سياسيون، أو أشخاص مدمنون جدا على متابعة الأخبار السياسية، وهذا الأمر يساعدني على جمع هؤلاء معا وجعلهم يتحاورون، ويساعدني هذا في نيل معلومات عن طريقهم، ولقد نجحت في جمع مجموعة من المساعدين البرلمانيين في مدونتي، وأدركت بعد فترة قصيرة من إطلاق المدونة أهمية هؤلاء المتصفحين، فهم يقومون بمراسلتي والإشارة إلى أمور قمت بكتابتها ويستفسرون مني ويناقشونني، وهذا الجمهور يعزز مكانة المدونة لأنه يساعدني على استقطاب قصص ومعلومات غير رسمية، وبات أحد مصادر معلوماتي.

(*) س: ما هي مصادر المعلومات الأخرى التي تعتمدين عليها؟ وما هو حجم جمهورك؟

شنايدر: أحضر العديد من الفعاليات السياسية، وأقوم بالتواصل مع العديد من الأشخاص بصورة شخصية وهاتفيا، عندي حب استطلاع كبير ولا أتردد في طرح الأسئلة، أقرأ العديد من الصحف وأنصت إلى الراديو. أنا قررت بيني وبين نفسي أنني صحافية أنقل الحدث إلى الفيسبوك وتويتر وأقوم بمخاطبة جمهوري من خلالهما، وأرغب في أن يتم اعتباري مصدرا مهما للأخبار لهذا الجمهور. في الفيسبوك عندي مجموعة من ٣٠٠٠ شخص وفي تويتر يوجد ١٤٠٠ شخص وهذا غير الأشخاص الذين يدخلون المدونة، وهذه الأعداد ستزداد مع اقتراب الانتخابات ولربما سأصل لعدد ٥٠٠٠ شخص في فيسبوك وتويتر. وأنا أقوم بفحص كل مادة أنشرها وحتى أني منذ أكثر من سنة أهتم بتفحص صحة كل ستاتوس في الفيسبوك قبل اقتباسه ونشره.

(*) س: ما رأيك حول خطوات بعض الصحافيين دخول المعترك السياسي؟

شنايدر: من الملفت أن هذه الظاهرة موجودة في اليسار أكثر مما في اليمين أو المركز، وهذا الأمر يلفت نظري وأحاول فهمه. مع ذلك، أشعر أن الصحافيين قفزوا بسرعة نحو المعركة، وكان يجب عليهم أن يقوموا بغربلة ما. وفي جوانب أخرى فإن هذا الأمر يضايقني شخصيا، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بصحافيين أدوا عملا في عرض الحقائق للجمهور لكنهم لا يريدون العمل في المجال حتى النهاية ويريدون إبراز أنفسهم. لديهم الحق والحرية في التصرف كيفما شاءوا، لكن هذا الأمر يمس كثيرا بمهنة الصحافة في إسرائيل.

(*) س: هل كون رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش إعلامية سابقة دفع أغلبيتهم للتزشح عن طريق هذا الحزب؟

شنايدر:هم يظنون أن احتمالات دخولهم للكنيست هي أكبر عن طريق حزب العمل، لكني لا أعلم إلى أي مدى تعتبر آراؤهم وتوجهاتهم السياسية ملائمة لحزب العمل. في كل الأحوال فإن خوض الانتخابات التمهيدية هو ليس بالأمر السهل.

(*) س: هل دخولهم مستقبلا سيساهم في حماية حرية التعبير وحرية الصحافة اللتين تواجهان صعوبات كثيرة في الفترة الأخيرة؟

شنايدر: من المؤكد أنهم سيحاولون المساعدة، لكن سيكون الأمر صعبا بالنسبة لهم إن تواجدوا في المعارضة خصوصا وأن احتمالات عودة الليكود مع «إسرائيل بيتنا» للحكم كبيرة وهذا الأمر سيجعل وضع حرية التعبير وحرية الصحافة أصعب من الوضع الحالي. إنني أقول هذا استنادا إلى أقوال سمعتها شخصيا من قبل مسؤول من داخل حزب الليكود، حيث قال لي بأن الوضع سيكون إشكاليا فيما يخص الإعلام والصحافة. وفي هذه الحالة فإن مساهمتهم لن تكون مجدية كثيرًا.

(*) س: حسب رأيك، ما هي احتمالات نجاح حزب يائير لبيد في نيل مقاعد في الكنيست القادم؟

شنايدر: لا يمكننا معرفة وفهم ما يمكن أن يقوم به لبيد مستقبلا ولأي نجاح يمكن أن يصل وماذا يمكن أن يعمل لأنه من دون تجربة سياسية سابقة، لكن في نفس الوقت يمكننا فهم سياسته وطريقة تفكيره من خلال الشخصيات التي اختارها، فأحد تعييناته الأولى كان اختيار شخص إشكالي جدا، هو يعقوب بيري الذي كان رئيسا سابقا لجهاز شاباك، وعمل في السنوات الأخيرة كرئيس مجلس إدارة لبنك مزراحي وهو يربح الكثير من المال على حساب الجمهور، وبيري إنسان منعزل تماما عن الجمهور العادي ولا يواجه أية مشاكل اقتصادية ولا يعيش المشاكل اليومية التي يعاني منها هذا الجمهور، أنا أعتقد أن تعيين لبيد لبيري غريب، وكان هذا اختياره الأول ما يدل على امتلاكه حكم وطريقة تفكير خاطئة وغير مناسبة، وأنا لا أمتلك طريقة أخرى للحكم عليه بسبب عدم امتلاكه للتجربة السياسية، ولا يمكنني الحكم من خلال الشعارات التي يرددها.

(*) س: وما رأيك في محاولة قادة الحراك الاجتماعي دخول السياسة عن طريق حزب العمل؟ وهل تشعرين بوجود توجه نحو الشأن الاجتماعي لدى الجمهور؟

شنايدر: يجب أن ننتظر لنرى قدراتهم وإمكانياتهم على تحويل التأثير الذي اكتسبوه خلال الانتخابات التمهيدية، وتحويل تأثيرهم وقوتهم الاجتماعية الى عمل وتأثير سياسي. لكن أكثر ما يلفت نظري في هذه الانتخابات هو ظاهرة غير مسبوقة تحدث مؤخرا ضمن السياسة الإسرائيلية ومؤداها أن اثنين من أكبر جنرالات الجيش لا يفلحان حتى في اجتياز نسبة الحسم، فشاؤول موفاز وإيهود باراك وهما جنرالان ووزيرا دفاع سابقان غير قادرين على اجتياز نسبة الحسم، وفي حزب العمل لا نجد أي شخصية أمنية سوى بنيامين بن إليعازر، وهذه علامة مهمة ومذهلة لا أذكر أنها حدثت في السابق في إسرائيل، هذا الأمر يدل على أن الناس باتت بشكل مؤقت تهتم بالشأن الاجتماعي أكثر.

(*) س: ما رأيك في تصريحات يحيموفيتش الأخيرة بأن حزب العمل لا ينتمي إلى اليسار؟

شنايدر: أجد أن تصريح يحيموفيتش هذا غريب، وإنه لأمر محزن أن تصبح كلمة «يساري» شتيمة، لكن ما يقلقني من يحيموفيتش ليس ما يتعلق بتعريف «يمين» أو «يسار»، فأنا أعتقد أن من واجب اليسار وحزب العمل أن يأخذا دورا مؤثرا وصوتا معبرا أكثر في عدة قضايا كظاهرة العنصرية، وقضية علاقة الدين مع الدولة في المجتمع الإسرائيلي، وقضية الأزمة الحياتية اليومية التي يعاني منها الفلسطينيون، ويحيموفيتش في كل الأحوال إن أعلنت أنها يسار أو أنها ليست كذلك لا تقوم باتخاذ موقف قوي وحازم تجاه قضية العنصرية بتاتا وتجاه قضايا أخرى غيرها، هي تملك مواقفها الشخصية لكنها تفضل بألا تعبر عنها ولعلها تنتظر بعد الانتخابات أن تخرجها، هذا الأمر لا يهمني، فأنا أريد أن أسمع موقفها حيال هذه القضايا الآن.

(*) س: برأيك هل ستزداد قوة المتدينين في هذه الجولة من الانتخابات؟

شنايدر: رأيت فقط استطلاعا واحدا يدل على ازدياد قوى الأحزاب المتدينة، لكن يجب الانتظار وفحص الأمر مرة أخرى مع استطلاعات أخرى، لكن إن كان الأمر صحيحا فإننا نشعر بهذا الأمر في الآونة الأخيرة حيث بتنا نلاحظ ازدياد الميول نحو اليمين وازدياد الميول تجاه الأحزاب المتدينة القومية، وهذا الأمر لا يمكنه أن يفاجئنا.

(*) س: ما رأيك حول اعتزال موشيه كحلون من الليكود، وحول رفضه خوض غمار هذه المعركة؟

شنايدر: توجد داخل حزب الليكود ظاهرة تتعلق بتيار من الناخبين، يظهر في الاستطلاعات التي أجراها مكتب رئيس الحكومة في السنوات الأخيرة، لدى أعضائه ميول سياسية يمينية وفي نفس الوقت لديه ميول اقتصادية يسارية، وهؤلاء يصوتون لحزب الليكود بسبب أيديولوجيتهم لكنهم غير راضين عن الليكود بسبب ميولهم الاقتصادية اليسارية، وقد حاولت شيلي يحيموفيتش جذبهم لفترة طويلة ولكنها لم تفلح في جعلهم ينضمون لحزب العمل، وفي الليكود يدركون وجود هذا التيار لكنهم يتغاضون عنه. ما حدث مع كحلون هو أنه قدم تعبيرا قويا جدا عن هذه الأجواء.

(*) س: لماذا يميل المواطنون في إسرائيل إلى التصويت لأحزاب اليمين ولماذا انحسرت قوى اليسار؟

شنايدر: هذا سؤال صعب وتاريخي، لا أعلم إلى أي حد يمكنني أن أجيبك عليه، فعلى خلاف ما يحدث في أوروبا والولايات المتحدة نجد أن القومية تنمو وتترعرع عندنا، لعل في الأمر نوعا من التحصين حيث يعيش الناس هنا في مكان صعب ولديهم مشاعر من الخوف وأيضا يوجد تأثير للربيع العربي في المنطقة حيث توجد تخوفات داخل إسرائيل بسبب ما يحدث في دول الجوار، على الرغم من أن هذا الوقت مناسب لإسرائيل في أن تقوم بإجراء اتفاقية سلام مع جيرانها الفلسطينيين. وإحدى الظواهر التي تؤلمني كثيرا في الانتخابات هي عدم اشتراك نسبة كبيرة من الجمهور العربي في الانتخابات وأنه لو شارك بنسبة أعلى سينجح في أدخال نحو ١٥ عضو كنيست وهذا الأمر يزيد من قوته، لكن في نفس الوقت أتفهم عزوفهم عن التصويت لأنهم يشعرون بالإحباط وأن صوتهم غير مؤثر.

(*) س: ما هي توقعاتك حيال نتائج الانتخابات؟ وما هو أكثر أمر يهمك ويلفت نظرك في هذه المعركة؟

شنايدر: إن أكثر ما يهمني دائما هو القضايا النسوية، فأنا في كل مكان أذهب اليه منذ سنوات طويلة أقوم مباشرة بتفحص نوعية وجود النساء فيه وحجمه وأفحص الأسباب من وراء ضعف دورهن وعدم اختيارهن وتأثير دورهن خلاله، في هذه الدورة لا أجد تغييرا كبيرا فنسبتهن في الليكود هي نفسها، وهن غير موجودات في الأحزاب الدينية التي تغلق أبوابها أمامهن، وحزب العمل تقوده امرأة لكن كانت لدي توقعات أكبر منه، وتوقعت أن تكون تعددية أكبر هناك وأن يقوم بعملية تحصين للمرأة لكن ما قام به غير كاف. أنا غير متفائلة في هذا الجانب، حيث أن وتيرة حراك النساء في هذا المجال أبطأ مما في العالم.

(*) س: ما رأيك في مواقف قيادات المعارضة ويائير لبيد من الحرب على غزة؟

شنايدر: كل النظام السياسي في إسرائيل، ما عدا حزب ميرتس والأحزاب العربية، أعرب عن تأييد غير مسبوق للعملية وأهدافها، وحتى أننا تقريبا لا نجد أي نقد عملي أو فكري حول الحاجة لهذه العملية وحول طريقة تنفيذها. وقد أشار يائير لبيد إلى أن رد إسرائيل لم يكن «غير منسق» لكن يجب البدء في الحديث عن استراتيجيات للخروج، فنحن «لا نريد احتلال غزة مجددا». وشيلي يحيموفيتش ذهبت حتى أكثر لصالح السلطة الإسرائيلية وأوضحت أنها تدعم بكل إخلاص كافة أهداف العملية العسكرية، على الرغم من أن أهدافها الحقيقية غير معلنة أمام الجمهور.

(*) س: كيف غطى الإعلام الإسرائيلي هذا الحدث حتى الآن؟

شنايدر: أعتقد أن القناة التلفزيونية العاشرة تسعى لعرض موقف ناقد أكثر، لكننا نجد في القناة الثانية وهي الأكثر مشاهدة في البلاد تأييدا كبيرا من المحللين الذين يظهرون على شاشتها. وفقط مساء اليوم (السبت) وبعد مرور ٤٨ ساعة على العملية، قاموا أخيرا باستضافة غرشون باسكين والذي كان على اتصال يوم الأربعاء صباحًا مع أحمد الجعبري قبل عدة ساعات من تصفيته، وقد عرض ما يدعيه ويكرره منذ بضعة أيام بأن الجعبري كان على وشك أن يصادق على وقف إطلاق نار مستمر. كما أن أحد الأمور البارزة في الإعلام الإسرائيلي هو «سيطرة» الرجال، الجنرالات السابقين، على الشاشة. ففي كل برنامج إخباري يقومون باستضافة خبراء من الرجال في موضوعات الأمن والجيش والعمليات الإستراتيجية، وتقريبا لا نجد نساء على الشاشة.

طالي شنايدر.

كتب إسرائيلية جديدة

إعداد: سعيد عياش

معنى الحاجة إلى نظرية اجتماعية نقدية

اسم الكتاب: «أربع محاضرات حول النظرية النقدية»
المحرر: غيل إيال
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد» و«معهد فان لير» في القدس، ٢٠١٢

يحتوي هذا الكتاب بين دفتيه أربع محاضرات ألقيت في أمسية أقيمت في مناسبة مرور عشرين عاما على صدور مجلة «تيئوريا فبيكورت» («نظرية ونقد»)، وهي منبر رئيس لنخبة من علماء الاجتماع النقديين في إسرائيل.

وتناقش المحاضرات، التي ألقاها كل من عدي أوفير وبهودا شنهاف (المحرران السابقان للمجلة)، وليئورا بيلسكي (محررة المجلة حاليا)، وحنان حيفر (أحد الكتاب الدائمين في المجلة منذ صدورها)، مسائل من قبيل: ما هي النظرية النقدية ومن الذي يحتاج إليها ولماذا؟ ما معنى اللحظة التاريخية الراهنة في إسرائيل، وما هي المهام السياسية والفلسفية المنبثقة عنها؟

ويتصدى المتحدثون في محاضراتهم - التي ظهرت في الكتاب في صورة مطابقة تقريبا لصيغتها الشفاهية- للطريق المسدودة التي بلغها التفكير السياسي في إسرائيل، محاولين توسيع حدود ما ينظر إليه كشيء ممكن من ناحية سياسية أو نظرية.

وقد ختم الكتاب، الذي قام بتحريره الكاتب النقدي غيل إيال، بتعقيب كتبه غبريئيل موتسكين، رئيس «معهد فان لير» في القدس، ويناقش فيه الأطروحات والأفكار الواردة في المحاضرات الأربع.

عالم المتدينين سابقًا في إسرائيل

اسم الكتاب: «رحالة إلى عالم المتدينين سابقا»
تأليف: بوريا غال غيتس
إصدار: منشورات «عام عوفيد» في تل أبيب، ٢٠١٢

تحول تعبير «متدينون سابقا» إلى كنية شائعة في تسعينيات القرن الماضي، وهي تشمل مجموعة كبيرة من النساء والرجال الذين يجمعهم أمر واحد: حقيقة كونهم ولدوا وتربوا في إطار تيار الصهيونية الدينية، إلى أن اختاروا ترك هذا التيار «بحثا عن هوية جديدة».

فمن هم «المتدينون سابقا»؟ وما الذي يميزهم وبماذا يختلفون عن «المرتدين» و«الفاسقين» (وهما وصفان كانا يطلقان فيما مضى على الخارجين عن الديانة اليهودية)؟ وهل يشكل هذا التعبير اختصارا مريحا و«غلافا جديدا» عصريا، أم أنه يومئ إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية جديدة، أخذت تكتسب وزنا وهوية داخل لوحة الفسيفساء المركبة للمجتمع الإسرائيلي؟!

في هذا الكتاب، تحاول المؤلفة بوريا غال غيتس، وهي أيضا «متدينة سابقا» تعمل في حقلي الصحافة وبحث الثقافة، البحث عن إجابات على هذه الأسئلة، وذلك من خلال إجراء سلسلة مقابلات مع «متدينين سابقا» بشكل أساسي، ينتمون إلى مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي. كما تظهر في الكتاب إلى جانب هؤلاء شخصيات بارزة ومعروفة في المجتمع الديني-القومي وخارجه، ومن ضمنها حاخامون، أكاديميون، أعضاء كنيست، وجوه تلفزيونية وسينمائية، يلقون الضوء على هذه الظاهرة من الجانب الديني لـ «خط الفصل» كما جاء في تقديم الكتاب.

نظرة ما بعد حداثية إلى نشوء المجتمعات

اسم الكتاب: «كيف ينشأ المجتمع؟!»
تأليف: غيورغ زيميل
الترجمة عن الألمانية: مريم كراوس
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد»، ٢٠١٢

جاء في تقديم هذا الكتاب:

إن مؤلفه، غيورغ زيميل، ربما يعد أحد أهم علماء الاجتماع ما بعد الحداثيين من بين مؤسسي علم الاجتماع، إذ كان مفكرا مجدداً جريئا، وهو أول الذين نقلوا النظرة السوسيولوجية من المسائل الاجتماعية «الكبرى» المتعلقة بالعام أو الجماعة إلى الصورة الاجتماعية المصغرة التي تركز على الفرد. وقد ساهمت مقالات هذا المفكر اليهودي- الألماني، التي جمعت في هذا الكتاب وتناولت مواضيع من قبيل المغامرة، وسوسيولوجيا الحواس، في شق طريق الفكر الاجتماعي نحو الانشغال في مواضيع اعتبرت قبل ذلك «هامشية» و«قليلة الأهمية»، والتي شكلت مفتاحا لفهم سيرورات وهويات اجتماعية وتفكيك الخيوط التي نسج منها المجتمع العصري، ومن هنا فقد شكلت مقالات زيميل كنزاً نفسيا لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيين والباحثين في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن مقالاته المجموعة في الكتاب كتبت قبل قرابة المئة عام، إلا أنها، ولا سيما المتعلقة منها بأزمة الثقافة واغتراب الإنسان العصري، لا تزال ذات صلة أكثر من أي وقت مضى بالوقت الراهن. ومن وجهة نظر القارئ العبري، فإن النافذة التي تفتحها هذه المقالات على عالم رجل «يهودي مندمج» في المجتمع الألماني قبل الحرب العالمية الأولى، تمنح المجموعة قيمة إضافية خاصة.

يشار إلى أن المحرر العلمي للكتاب، عاموس موريس-رايخ، يعمل مدرسا في دائرة تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا، ورئيسا لـ «معهد بوتسريوس» لأبحاث المجتمع والتاريخ الألمانيين المعاصرين.

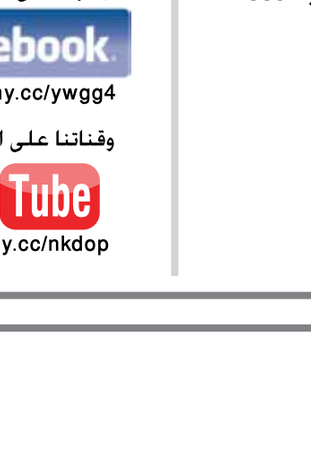

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»